الفصل الخامس

تأثير العوامل البيئية في التنشئة الاجتماعية السياسية:

الفصل الخامس

تأثير العوامل البيئية في التنشئة الاجتماعية السياسية:

تحدث التنشئة الاجتماعية السياسية في سياق نظام اقتصادي وسياسي معين، وتتأثر التنشئة الاجتماعية السياسية ضمن هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية التي سبق ذكرها، بالمقابل، بالأنظمة الفرعية المسيطرة للمجتمع والنخب السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والفكرية [1]. تساهم العوامل أو المتغيرات البيئية في التأثير في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية. فقد لجأ المفكر الفرنسي (مونتسكيو)، على سبيل المثال، إلى تحليل الظواهر السياسية معتمدا على تأثير بعض المتغيرات عليها من مثل المحيط الجغرافي، وطريقة العيش وما إلى ذلك [2]. سيتم في هذا المبحث، انطلاقا من اهمية هذه العوامل، دراسة تأثير بعض العوامل البيئية كتأثير عامل الوضع الاقتصادي الاجتماعي، والوضع الجغرافي الاجتماعي، والحراك الاجتماعي، وتأثير عامل البيئة المحيطة الإقليمية والدولية في التنشئة الاجتماعية السياسية.

---

[1] Dekker, Henk. Democratic Citizen Competence: Political-Psychological and Political Socialization Research Perspectives, in: Rrssell F. Farnen et al, Democracy, Socialization And Conflicting Loyalties in East and West, p.398.

[2] د. حسّان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد، جامعة بغداد، 1986، ص 5.

المبحث الأول

تأثير المتغيرين الاقتصادي والجغرافي الاجتماعيين في التنشئة الاجتماعية السياسية:

المطلب الأول

تأثير المتغير الاقتصادي والاجتماعي

أولا: تعريف المتغير الاقتصادي الاجتماعي.

اشارت بعض الدراسات المتعلقة بأدبيات التنشئة الاجتماعية السياسية [1] إلى أن للوضع الاقتصادي الاجتماعي للفرد تأثيرا في تنشئته الاجتماعية السياسية [2]. إذ "يشير مفهوم الطبقة الاجتماعية إلى جماعة من الأفراد الذي يميلون إلى أن يكونوا لهم نفس المنزلة الاجتماعية بالمقارنة مع الطبقات الأخرى، والتي يصنفها المجتمع ككل على انها الأرقى او الأدنى، ولكل طبقة اجتماعية طريقتها في الحياة، وقواعدها غير المكتوبة وأفكارها وأحاسيسها ومشاعرها وعندما تكون الجماعة على دراية بمميزاتها فإنها بالتالي تصبح طبقة اجتماعية، فالقواعد غير المكتوبة والأفكار والمشاعر والأحاسيس للطبقة الاجتماعية هي التي تعطي الأسرة الاتجاه أو المنحى لممارسة تنشئة الطفل" [3]. وترى بعض الاتجاهات بأن العامل الاقتصادي هو العامل الحاسم في التحكم في كل نشاط الإنسان، بما فيه الاتجاهات السياسية، في حين ترى اتجاهات أخرى بأنه من العوامل المهمة المؤثرة في حياة الإنسان [4].

فضلا عن ما تقدم، يشير مفهوم الوضع الاقتصادي الاجتماعي إلى مجموعة الشروط والظروف ذات الطابع الاقتصادي التي تحدد مهنة الفرد ومصدر دخله، ونمط السكن ومساحته وامتلاك الوسائل والمدعمات الاقتصادية، والتسهيلات الثقافية والترفيهية ومستويات المعيشة التي تعد دليلا على أسلوب حياة الأسرة [5]. ومن المحتمل جداً أن يكون للقواعد غير المكتوبة

---

[1] د. صلاح الدين منسي محمد، المشاركة السياسية للفلاحين، مصر، دار الموقف العربي للصحافة والنشر، 1985، ص 22. كذلك أنظر: بلال خلف العمري، مصدر سبق ذكره، ص 75. كما سيتم التعرف على مزيد من هذه الدراسات في هذا المطلب.

[2] د. السيد عبد القادر شريف، مصدر سبق ذكره، ص 58. كذلك أنظر: بلال خلف العمري، مصدر سبق ذكره، ص 84.

[3] محمد عبد الحميد زيدان، مصدر سبق ذكره، 82- 83.

[4] حول هذه الاتجاهات، راجع: احمد ذيبان الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 70- 71.

[5] محمد عبد الحميد زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 81.

والأفكار والمشاعر والأحاسيس للطبقة الاجتماعية هي التي تعطي الأسرة الاتجاه أو المنحى لممارسة تنشئة الطفل [1]. أي أن الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة هو الذي قد يؤثر في أداء دورها في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية.

ثانيا: تأثير الوضع الاقتصادي الاجتماعي في التنشئة الاجتماعية السياسية:

1- التأثير في الشخصية: وجدت احدى الدراسات بوجود علاقة بين القلق عند الأبناء من جهة وتأثير المستوى الاقتصادي الاجتماعي على الاتجاهات الوالدية في تنشئتهم من جهة أخرى. فقد كشفت الدراسة إلى إنه كلما كان الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة مرتفعا انخفض مستوى القلق عند الأبناء [2]. كما توصلت دراسة أخرى إلى أن أبناء الأسر الفقيرة قادرين على التكيف السريع وبناء علاقات اجتماعية أكثر من الأسر الغنية. وخلصت الدراسة ذاتها إلى أن أبناء الأسر الغنية يتمتعون، على صعيد الطاقة الحيوية، باتزان الطاقة الحيوية وانهم أكثر ثقة بأنفسهم وسعة صدر، واتزان مسلك من أبناء الأسر الفقيرة الذين يشعرون بتوتر الطاقة الحيوية وسرعة التهيج وضيق الصدر والإجهاد النفسي. وتوصلت الدراسة عينها، إلى أن الطلاب من أبناء الطبقات الفقيرة أكثر ميلا، على صعيد السمات المزاجية، للسمات الانقباضية من قلق وتشاؤم وحذر وعزلة بينما يميل أبناء الطبقات الغنية إلى المرح والتفاؤل والابتهاج والود. وظهر، بالإضافة إلى ما تقدم، أن أبناء الأسر الفقيرة، على الصعيد المكانة الاجتماعية، أكثر احتراما للذات وانضباطية ومراعاة للقواعد السلوكية العامة من أبناء الأسر الغنية. وتبين أيضا أن بنات الأسر الفقيرة أكثر اعتمادا على النفس وأكثر واقعية في التفكير من بنات الأسر الغنية اللواتي تسيطر عليهن سمات الليونة والسطحية في التفكير، وغير مستقلات في شخصيتهم، ويسلمن أنفسهن لأحلام اليقظة والخوف من مواجهة المواقف الحساسة، على صعيد السمات المزاجية [3]. واستنتجت دراسة أخرى بأن نسبة المصابين بالعصاب بين أبناء الطبقة الوسطى أعلى من أبناء الطبقة الدنيا. وتعلل الدراسة أسباب ذلك إلى أن الوالدين في الطبقة الوسطى تلجأ إلى أساليب أو أنماط تنشئة تسبب العصابية. إذ تلجأ الطبقة الوسطى (30٪) مقارنة بالطبقة الدنيا (17٪) إلى الأسلوب اللفظي أو أسلوب النصح والإرشاد الذي يجعل الطفل يشعر بالذنب، وقد يؤدي تهديده بالحرمان من عطف الأبوين وحبهما، إلى الشعور بالقلق والخطيئة إلى درجة قد تسبب الانحرافات النفسية العصابية. وتلجأ، على النقيض من ذلك، الأسرة من الطبقات الدنيا إلى أسلوب العقاب البدني بنسبة

---

[1] المصدر نفسه، 82- 83.

[2] الطحان، العلاقة بين القلق عند الأبناء وكل من الاتجاهات الوالدية في التنشئة والمستوى الاقتصادي- الاجتماعي للأسرة، 1991. نقلاً عن: كامل عايد سليم عبدوني، مصدر سبق ذكره، ص 28.

[3] محمد خير علي مامسر، مصدر سبق ذكره، ص 243- 244.

(69٪) أكثر من الأسرة من الطبقات العليا (27٪). أما عن تأثير هذا النوع من الشخصية، المرتبط بالوضع الاقتصادي الاجتماعي، على التنشئة فقد توصلت الدراسة نفسها إلى أن مثل هذا الأسلوب قد يؤدي إلى الاستكانة والخنوع أو الثورة والتمرد على السلطة [1].

يُخلص مما تقدم .. أن للوضع الاقتصادي الاجتماعي تأثيرا في التنشئة الاجتماعية السياسية للفرد والجماعة كما في تأثيره في الشخصية إذ يؤدي الوضع الاقتصادي المرتفع إلى نمط تنشئة يقود إلى انخفاض مستوى القلق عند الأبناء. في حين يؤدي الوضع الاقتصادي للطبقة الوسطى إلى نمط تنشئة يتميز بالشعور بالذنب والقلق الذي يخلق العصابية. في حين يؤدي الوضع الاقتصادي للطبقات الدنيا إلى أسلوب العقاب البدني الذي من الممكن أن يؤدي إلى الاستكانة والخنوع أو الثورة والتمرد على السلطة. وأن أبناء الأسر الفقيرة قادرين على التكيف السريع وبناء علاقات اجتماعية أكثر من الأسر الغنية. وتمتع أبناء الأسر الغنية باتزان الطاقة الحيوية. وذات ثقة بأنفسهم وسعة صدر، واتزان مسلك أكبر من أبناء الأسر الفقيرة الذين يشعرون بتوتر الطاقة الحيوية وسرعة التهيج وضيق الصدر والإجهاد النفسي. والميل الأكبر لأبناء الطبقات الفقيرة، للسمات الانقباضية من قلق وتشاؤم وحذر وعزلة من أبناء الطبقات الغنية الذين يميلون أكثر إلى المرح والتفاؤل والابتهاج والود. وأن أبناء الأسر الفقيرة أكثر احتراما للذات وانضباطية ومراعاة للقواعد السلوكية العامة من أبناء الأسر الغنية. وأن بنات الأسر الفقيرة أكثر اعتمادا على النفس وأكثر واقعية في التفكير من بنات الأسر الغنية اللواتي تسيطر عليهن سمات الليونة والسطحية في التفكير، وغير مستقلات في شخصيتهم، ويسلمن أنفسهن لأحلام اليقظة والخوف من مواجهة المواقف الحساسة، على صعيد السمات المزاجية.

2- التأثير في الصراع الاجتماعي السياسي: يرى كثير من علماء الاقتصاد المعنيين بالاتجاهات السياسية للأفراد أن الظروف الاقتصادية التي يعيشها الأفراد تشكل عنصرا هاما في تحديد الخلافات السياسية بينهم. إذ يؤدي التفاوت الاقتصادي بين الناس إلى أن ينال البعض كل ما يحتاج إليه ويتمتع نتيجة لذلك بكل الامتيازات، بينما يعاني البعض الآخر من الحرمان والاضطهاد. وهكذا فأن هذا التفاوت بالنسبة إلى علماء الاقتصاد المشار إليهم أعلاه يشكل أساس الصراع السياسي بين أفراد المجتمع الواحد. فيكافح أصحاب الامتيازات من أجل الحفاظ على امتيازاتهم، بينما يكافح المضطهدون في سبيل حياة أفضل [2]. وفي هذا الاتجاه أكدت دراسات عديدة بأن أصحاب الدخول الاقتصادية المنخفضة وذوي المنزلة الاجتماعية المتواضعة، على الدوام، يطوروا ثقافة سياسية تختلف تماما عن الطبقات المتوسطة والعليا

---

[1] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون ، مصدر سبق ذكره، ص 196- 197، 201.
[2] أحمد ذيبان الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 70.

النشطة سياسيا والمترفة اقتصاديا[1]، واحتمال كبير أن يطوروا اتجاهات سياسية مضادة للوضع القائم التي عادة ما تكون عنيفة لعجزهم عن تحقيق مطاليبهم بالطرق السلمية[2] وفي هذا الاتجاه ترى أحدى الدراسات عن العصبية والصراع العصبي، أن أساس الرابطة العصبية هو المصلحة المشتركة التي تشكل فيها أمور المعاش العنصر الرئيسي الفعال [3]. في حين يميل أصحاب الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتشابه أن يتخذوا آراء سياسية متشابه أيضا [4].

فضلا عن ما تقدم.. توصلت دراسة أخرى إلى أن الأوضاع الاقتصادية الجديدة في هذه المجتمعات بعد ظهور النفط في بعض المجتمعات أفرزت ظهور طبقات اجتماعية جديدة. تسمى الطبقة الأولى أو العليا في المجتمع بالراسمالية الوطنية التي بدأت في إنشاء المصانع التحويلية، أو الشركات الكبرى. كما أن شريحة من الأسرة الحاكمة ارتبطت مع هذه الطبقة. وتتكون الطبقة الثانية، التي تمثل الطبقة المتوسطة، من الموظفين الحكوميين والأهليين، وموظفي الشركات والحرفيين، الإداريين، الكتبة، والمهنيين كالمعلمين والمحامين والمهندسين، ومن سماتها أن دخلها متوسط ومحدود. فما عدا بعض الشرائح العليا منها. وتشكل هذه الطبقة الشريحة الأوسع في هذه المجتمعات من المواطنين المحليين والتي تنمو وتتزايد بفضل السياسات التنموية. وتساير الطبقة الوسطى الوضع السياسي العام باستثناء جزء منها، ولكنها تعادي الاستغلال الأجنبي، عكس الطبقة العليا المتعاطفة معه. وليس لهذه الطبقة دور فعال في السياسية في الوقت الحاضر. أما الطبقة الثالثة التي تمثل الطبقة العمالية، فإنها تتكون من أكثرية إما غير عرب أو غير محليين. ونتيجة لاختلاف الأصول العرقية والإقليمية والطائفية والقبلية وصغر وحدات الإنتاج التي تعمل فيها، وارتفاع دخل البعض منها، جعل هذه الطبقة ذات وعي سياسي محدود في هذه المرحلة [5].

يُخلص مما تقدم بأن لعامل الوضع الاقتصادي الاجتماعي تأثيراً في التنشئة الاجتماعية السياسية في مجال خلق الصراع الاجتماعي السياسي بين الفقراء والأغنياء.

3- التأثير في القيم الاجتماعية السياسية: للوضع الاقتصادي الاجتماعي تأثير كبيرا على القيم الاجتماعية السياسية، إذ:

"تحدد (الطبقة الاجتماعية) قيم الأبناء وهوياتهم وأهدافهم المستقبلية وعاداتهم في -

---

[1] Richard E. Dawson & Kenneth Prewitt, Op. Cit., P. 33.

[2] المصدر نفسه، ص 429.

[3] د. محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص 177- 178. عز الدين دياب، مصدر سبق ذكره، ص 169- 170.

[4] إسماعيل علي سعد، علم السياسة، مصدر سبق ذكره، ص 426- 433.

[5] د. محمد الرميحي، مصدر سبق ذكره، ص 20- 22.

العمل ومطامحهم المهنية إلى درجة كبيرة. ذلك أن الطفل يتعلم على نحو سريع اتجاهات الطبقة الاجتماعية لأسرته، التي تلاؤم دوره الجنسي، وأنماط السلوك التي تتسق مع ذلك الدور الذي يمارس تقليديا والذي يشجعه أعضاء طبقته الاجتماعية، ومتى استوعب الطفل هذه القيم وتلك الأنماط السلوكية، فإنه من الصعب أن ينحيها جانبا، وكلما انغرست بشدة في شخصيته خلال طفولته تناقصت حريته في تغيرها فيما بعد حتى ولو اكتشف أن نشاطات أخرى أفضل ملائمة لمهارته وشخصيته وان قيما أخرى انسب" [1].

ومن بين هذه القيم التي يؤثر فيها الوضع الاقتصادي الاجتماعي يُذكر ما يلي:

أ- عدم المساواة بين الجنسين: يُعتقد أن النظام الاقتصادي يأتي كغيره من الأنظمة الاجتماعية الأخرى لفرض سيطرته وسيادته على حياة المرأة، بتثبيت علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل، مانحا الرجل حق ملكية الأسرة وسيادتها، لكونه، هو الوحيد الذي يقوم بالإسهام الاقتصادي للأسرة، وبذلك يعدّ الدور الاقتصادي للزوجة دور ثانويا مهملا [2]. وفي هذا الاتجاه توصلت بعض الدراسات بأن عدم المساواة بين الجنسين تتأثر بالوضع الاقتصادي الاجتماعي. فقد وجدت بأن تفضيل الولد على البنت يظهر أكثر وضوحا لدى الطبقة الدنيا 41,5٪ مقارنة بالطبقة الوسطى 71,8٪ [3]. وفي مجال توزيع الأدوار داخل الأسرة يتضح أن التمايز في الأدوار بين الرجل والمرأة يزداد حدة لصالح الرجل بشكل أكبر في الطبقة الدنيا مقارنة بالطبقة الوسطى [4].

ب- عدم المساواة في السن: دلت إحدى الدراسات على أن الابن الأكبر يتمتع بمكانة أكبر عن باقي أخوته في الطبقات الدنيا مقارنة بالطبقات الوسطى في بعض المجتمعات. ويعتبر سيادة الابن الأكبر في بعض المجتمعات أحدى مظاهر المجتمع الأبوي، الذي من بين مظاهره الأخرى هو سيادة الزوج أو الأب على الزوجة أو الأم [5]. كما توصلت الدراسة نفسها بأن الطبقة الوسطى هي أكثر قطاعات المجتمع تمسكا بقيم المساواة في معاملة الجنسين، وفي الحرية الممنوحة للشابة والشاب في قبول أو رفض القرين، وكذلك في المساواة في حق الطلاق، على عكس الطبقة الدنيا في الريف التي هي أبعد الطبقات عن قيم المساواة في معاملة الجنسين أو في التعاون في التحكم في المصروف أو منح الشابة الحرية في قبول أو رفض القرين [6].

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات، راجع: محمد عبد الحميد زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 84.
[2] أمل سالم حسن العوادة، مصدر سبق ذكره، ص 27.
[3] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 128، 372. كذلك أنظر: د. محمد الجوهري وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 155- 156.
[4] المصدر نفسه، ص 106.
[5] المصدر السابق، ص 177، 100، 327
[6] المصدر نفسه، ص 108- 109.

ت- عدم المساواة بين الناس عامة: كما يقرر أو يحدد الوضع الاقتصادي المساواة من عدمها بين الناس بشكل عام. وفي هذا الصدد توصلت دراسة إلى النتيجة التالية: "لقد كانت الثروة واحدة من أهم مصادر المكانة الاجتماعية في الريف المصري، فمن كان ذا مال علا شأنه في نظر أهل القرية، واتفق له النفوذ والجاه. ومن كان بلا مال، كان بلا مكانة اجتماعية تذكر، وهان على الناس". وتوصلت الدراسة ذاتها إلى أنه بناء على هذه الملكية أنقسم المجتمع المصري إلى طبقتين: الطبقة الغنية (الأعيان)، الذين اتفقت لهم السلطتان الاقتصادية والسياسية، وحضوا بمكانة عالية في الريف، والتوقير والطاعة، والطبقة الفقيرة من الفلاحين، التي لا تتمتع بنفوذ اجتماعي أو سياسي يذكر. ولم ينل الفلاحين أيضا سوى الأذى والإهانة والتحقير [1]. كما أظهرت الدراسة نفسها أن هناك تمييزا اجتماعيا يقوم على أساس احترام بعض أصحاب المهن مقابل احتقار لأصحاب مهن آخرين. فكان هناك احترام للعاملين بمهنة الزراعة مقابل احتقار لعاملين في مهن أخرى مثل عمال الحدادة والنجارة والحلاقة والبناء وتصليح الأحذية وعمل المفروشات الأرضية. وكان يستخف بهؤلاء ولا يكترث لهم ولا يتمتعوا بنفوذ داخل القرية، وانتفى التبادل الاجتماعي ممثلا في المصاهرة والزواج بينهم وبين عائلات الفلاحين [2]. كما توصلت الدراسة ذاتها إلى أن أغلب عينة الدراسة من الآباء والأبناء على حد سواء يعتقدون بان الثراء دالة في النفوذ والتأثير كما في قولهم بانتخاب الغني [3].

ث- قيمة العمل الجماعي: توصلت أحدى الدراسات إلى أن مجموعة الأبناء الذين ينتمون لأسر ذات مستوى اقتصادي اجتماعي متوسط تعد أفضل المجموعات في قيمة العمل الجماعي، في حين كانت مجموعة الأبناء الذين ينتمون لأسر ذات مستوى اقتصادي اجتماعي منخفض أقل المجموعات في قيمة العمل الجماعي [4].

ج- قيمة الإيثار: كشفت أحدى الدراسات بأن أفضل المجموعات في قيمة الإيثار مجموعة الأبناء الذين ينتمون لأسر ذات مستوى اقتصادي اجتماعي متوسط. في حين ظهرت مجموعة الأبناء الذين ينتمون لأسر ذات مستوى اقتصادي اجتماعي مرتفع كأقل المجموعات في هذه

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. كمال المنوفي، الثقافة السياسة للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 126- 127.

[2] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: المصدر السابق، ص131.

[3] المصدر نفسه، ص 65.

[4] وترى هذه الدراسة أن هذه النتيجة تتفق مع تراث البحوث الاجتماعية السياسية، التي تشير إلى توافق قيمة الطبقة الوسطى مع القيم الإيجابية للمجتمع، فالعمل الجماعي كقيمة من شأنها تنمية التعاون بين الأفراد أو الجماعات لتحسين الأداء والحصول على أفضل إنجاز قد يعمل الآباء على تنشئة الأطفال وفقا لها. حول ذلك، راجع: م. سمير خطاب، مصدر سبق ذكره، ص، 168- 169، 208.

القيمة. وتكون قيمة الإيثار متوسطة لدى الأبناء الذين ينتمون لأسر منخفضة المستوى الاقتصادي الاجتماعي [1].

ح- قيمة احترام الملكية العامة: خلصت احدى الدراسات إلى أن الأسرة متوسطة المستوى الاقتصادي الاجتماعي قد تعمل على تدعيم قيمة احترام الملكية العامة لدى الأبناء بينما قد لا تسهم الأسرة مرتفعة المستوى الاقتصادي الاجتماعي في تنمية تلك القيمة لدى أبناءها بصورة كافية [2].

خ- الثقة السياسية: توصلت احدى النتائج البحثية إلى أن المبحوثين الذين ساء وضع أسرهم الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية اقل ثقة بالمؤسسات التابعة لهذه السلطة واقل رضا عن إدائها من المبحوثين الذين لم يتغير وضع أسرهم أو المبحوثين الذي تحسن وضع أسرهم. كما يعتبر هؤلاء المتضررين السلطة الفلسطينية بأنها اقل ديمقراطية [3].

يُخلص مما تقدم، ان للوضع الاقتصادي الاجتماعي تأثيراً في التنشئة على بعض القيم الاجتماعية السياسية كما في تأثيره على قيمة المساواة بين الجنسين، وبين الصغير والكبير، وبين الناس عامة، وقيمة الإيثار واحترام الملكية العامة، والثقة السياسية.

4- التأثير في نمط التنشئة الاجتماعية السياسية: يؤثر الوضع الاقتصادي الاجتماعي تأثير كبيرا على نمط أو أساليب التنشئة الاجتماعية السياسية [4]. ويتضح هذا التأثير على بعض انماط التنشئة الاجتماعية السياسية، يُذكر منها ما يلي:

أ- مواقف التغذية، والفطام، والنوم، والاستقلال، والإخراج: أظهرت احدى الدراسات بأن آباء الطبقة المتوسطة أكثر اهتماما من آباء الطبقة الدنيا بمواقف التغذية، والفطام، والنوم، والاستقلال، والإخراج [5]. ويزداد الاهتمام في الطبقة الوسطى على المظهر الخارجي عند الطفل وعلى سلوكياته، وحرصها على تقييد نشاط الطفل وميلها للحد من هذا النشاط بدرجة

---

[1] وتفسر الدراسة هذه النتيجة على أساس أن الطبقة المتوسطة، وهي الوعاء القيمي للمجتمع، تمثل أكثر طبقاته توافقا والتزاما بالقيم الإيجابية، ومن خلال ما يقوم به الآباء، الذين ينتمون لهذه الطبقة، من سلوكيات في مواقف الحياة المختلفة لمساعدة الآخرين وتقديم العون والمساندة للمحتاجين، لاعتبارات دينية أو إنسانية، يتعلم الأبناء، من خلال الملاحظة، السلوكيات الإيثارية. بينما تنحصر أهداف الأسرة التي تنتمي إلى المستوى الاقتصادي المرتفع أو المنخفض، غالبا، على المكاسب الشخصية، مما ينسحب على أبناء كل منهما، ونظرا لانعدام أو انخفاض تركيز التنشئة على الغيرية بل تأييد الأنانية والمنفعة الخاصة، قد يؤدي ذلك إلى ضعف تلك القيمة لدى الأبناء، وبالتالي تقل لديهم التوجهات للقيام بسلوك من شأنه إفادة الآخرين بدون عائد شخصي عليهم. فالسلوك الإيثاري يقوى ويتأيد بالمعززات الاجتماعية المختلفة وينمى لدى الطفل ويرتقي بالتدريب والتوجيه، كما قد يتعطل بالإهمال. حول ذلك، راجع المصدر نفسه، ص 157- 159، 199- 200.

[2] المصدر السابق، ص 174.

[3] محمود معياري، "السلطة الفلسطينية... إلى أين؟"، المستقبل العربي، العدد (257)، تموز (يوليو)، 2000، ص 216.

[4] د.عمر همشري، مصدر سبق ذكره، ص 339.

[5] د. محمد الجوهري وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 152.

أكبر مما يحدث في الطبقة الدنيا. ويهتم الوالدان في الطبقة المتوسطة بالتفكير في تعليم الطفل العادات السلوكية المتصلة بالتغذية والإخراج والملبس والنظافة بدرجة أكبر مما يحدث في الطبقة الدنيا [1].

ب- الضبط الاجتماعي ومواقف العدوان: تتميز الطبقة الدنيا عن الطبقة الوسطى، بشكل واضح في استخدام العقاب البدني في حين اظهرت الطبقة الوسطى أسلوبا يتميز بالنصح والإرشاد والتوجيه [2]. وتستخدم الأمهات من الطبقة المتوسطة الثواب كأسلوب في الضبط أكثر من أمهات الطبقة الفقيرة اللواتي كثيرا ما يلجأن إلى التهديد [3]. كما وجدت دراسة اخرى بأن الأمهات من طبقات فقيرة اكثر ميلا إلى تشجيع اطفالهن على الاستقلال، وكذلك أكثر ميلا إلى استعمال العقاب البدني والتوبيخ في ضبط العدوان داخل الأسرة بالمقارنة مع أمهات الطبقتين المتوسطة والعالية [4]. واشارت دراسات أخرى بأن اسر الطبقة الدنيا أكثر ميلا لاستخدام العقاب البدني والتهديد والتخويف في تربية أبناءها في مواقف التنشئة

---

[1] عيسى رمضان شريف عيسى، مصدر سبق ذكره، ص 20.

[2] المصدر نفسه،، ص 20. كذلك أنظر: د. السيد عبد القادر شريف، مصدر سبق ذكره، ص 158.

وبالرغم مما وجدته دراسة أردنية بأن كلما أرتفع الدخل الشهري لبعض أسر الطلبة، كلما أتبع أهلهم النمط المتسامح مع أبناءها ويكونوا أقل تشددا، مع ذلك فأن بعض الأسر الأخرى لا تتبع النمط المتسامح مع أبناءها رغم ارتفاع الدخل الشهري لها. وتعلل الدراسة ذلك إلى أسباب تتعلق بطبيعة التنشئة التي أتبعها الوالدان مع أبناءهما منذ الصغر. وترى الدراسة نفسها أن تعليل ذلك أيضا يعود إلى انتشار الأفكار التربوية بين أفراد الطبقة الوسطى كنتيجة لاطلاعهم وقراءاتهم واستماعهم إلى الأحاديث والندوات. وباختصار إلى مدى ثقافتهم في هذه النواحي مما لا يتوفر غالبا بنفس الدرجة لأفراد الطبقة الدنيا. وقد يرجع هذا الفرق أيضا إلى شدة حرص الوالدين في الطبقة الوسطى على مستقبل أبنائهم، مما يؤدي بهم إلى محاولة رسم سياسية، وإلى شدة التدبر في أمور التربية. فشدة الاهتمام بمستقبل الأطفال وبما يجب أن يكونوا عليه من حيث الصفات الشخصية والسلوك الاجتماعي. وقد يدفع الوالد في الطبقة الوسطى إلى أن يكبح جماح سلوكه التلقائي، ويجعله يفكر في الأمر مرة ومرات قبل أن يستجيب في موقف ما من مواقف التربية. أما إذا ضعف هذا الدافع، كما يتوقف في حالة الطبقة الدنيا، فإن ذلك يجعل الوالد أكثر ميلا للاستجابة إلى دوافعه الأولية وإلى سلوكه البدائي. ولا شك أن الاستجابة التلقائية الأقرب إلى الصدور في حالات الإحباط كما ثبتت تلك الأبحاث، هي العدوان. ولذا فإنه كثير ما يقع هذا العدوان من ناحية الأب في الطبقة الدنيا في صورة عقاب بدني على أبناءه لشعوره بالإحباط كنتيجة لوجع الدماغ، مثلا، الذي يسببه أبناؤه بعراكهم. حول هذه الدراسة الأردنية، راجع: مي عبد الله عوض الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص 69.

وقد يرجع هذا الفرق بين الطبقتين الدنيا والوسطى في الاتجاهات الوالدية نحو العدوان أيضا، إلى أن الوالد في الطبقة الوسطى هو نفسه قد تربى بهذه الطريقة التي يربي بها أبناءه وهو نفسه قد يتصف، لذلك، بشدة القلق من العدوان. لذلك فإنه يكون أقل رغبة في استخدام العقاب البدني (وهو عدوان صريح) من الوالد في الطبقة الدنيا، الذي تربى، على العكس، بالضرب، ولا يخشى الضرب بنفس الدرجة. ويزيد ذلك ما يلاحظ من شعور شديد بالذنب والقلق حتى عند مجرد الرغبة في توقيع العقاب البدني في حالة والد الطبقة الوسطى. أي أن الوالد في الطبقة الوسطى يعرف أن استخدام الضرب هو خطأ. وكان يود ألا يفعله. حول ذلك، راجع:
د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون ، مصدر سبق ذكره، ص 139- 141.

[3] العمر، أثر الانتماء الطبقي على التطبيع الاجتماعي في الأسرة خلال السنوات الخمسة الأولى من حياة الطفل في المجتمع العراقي، 1966. نقلا عن: موفق سليم صبح بشارة، مصدر سبق ذكره، ص 26.

[4] معروف، أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تنشئة الطفل من الميلاد حتى الخامسة في مدينة بغداد وأزيافها، 1972. نقلا عن: المصدر السابق، ص 26.

المختلفة [1]، بينما تميل اسر الطبقة المتوسطة إلى استخدام أسلوب التفكير والاستنتاج والحجج والبراهين، والنصح والإرشاد اللفظي في تلك المواقف، وتميل كذلك إلى فرض قدر أكبر من الضبط على أطفالها خلال عملية التنشئة الاجتماعية وما يليها في فترة التحصيل المدرسي من الطبقتين العليا والدنيا [2].

ت- المنع والطاعة: وجدت أحدى الدراسات بأن الشباب المنتمين إلى الفئات الاقتصادية الوسطى هم من أكثر امتثالا (49٪) من الشباب المنتمين إلى الطبقة الدنيا (44٪). وظهر، بالمقارنة مع نسب المنع أن الفئات الوسطى هي ميدان المنع الأكبر والانصياع الواضح بالمقارنة مع أبناء الطبقات الأخرى التي يتلقون منعا أقل وتشددا أخف من قبل الأهل [3].

ث- العنف: كشفت أحدى الدراسات عن أن العنف يزداد مع انخفاض الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة [4]. كما توصلت دراسة أخرى إلى أن ربات البيوت يتعرضن للعنف بنسبة أكبر من الموظفات، لأن الموظفات كما ترى الدراسة، يملكن دخلا اقتصاديا مستقلا يمكنهن الاعتماد على انفسهم ومواجهة اي عنف ضدهن [5].

ج- التسلط: تشير أحدى الدراسات إلى المراة والطفل والفقير يمارس عليهم الاستبداد من طرف الرجل السلطوي (الزوج، الأب، الحاكم) لوضعهم الأدنى (الجسمي والاجتماعي والاقتصادي...) [6]. كما وجدت دراسة أخرى بأن أعلى قيمة لمتوسطات درجات الوالدين المتحققة على مجال التسلطية كانت ضمن مستوى الدخل المنخفض. أما على مجال الضبط التربوي فكانت أعلى قيمة للمتوسطات ضمن مستوى الدخل المتوسط. وعلى مجال التسيبية فكانت المتوسطات متقاربة ضمن المستويات الثلاثة [7]. بالإضافة إلى ما تقدم، ظهر أن الأمهات في المستوى الاقتصادي- الاجتماعي المرتفع أميل إلى حث الطفل على الاستقلال من الأمهات في المستويات الأقل. وكذلك إن الأمهات اللواتي يتمتعن بمستوى اقتصادي اجتماعي مرتفع كن أميل إلى المعاملة الديمقراطية، والاتساق الأسري من المستويات الاقتصادية الأخرى. وتبين أيضا، إن الأمهات اللواتي ينتمين إلى مستويات اقتصادية اجتماعية عالية أكثر

---

[1] المصدر نفسه، ص 52. كذلك أنظر: غنان توفيق عبد الرحيم عبد الفتاح الحاج أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 19.

[2] د.عمر أحمد همشري، مصدر سبق ذكره، ص 339- 340. ووجدت أحدى الدراسات أن أسر الطبقات العليا وما في حكمها تأخذ بعين الاعتبار دوافع وميول واتجاهات واهتمامات الأطفال قبل معاقبتهم. لمزيد من التفاصيل حول ذلك، راجع: عليان عبد الله سليمان الحولي، مصدر سبق ذكره، ص 14.

[3] د. عباس مكي و د. زهير حطب، مصدر سبق ذكره، ص 150، 136، 120، 191.

[4] غنان توفيق عبد الرحيم عبد الفتاح الحاج أحمد ، مصدر سبق ذكره، ص 127- 128.

[5] أمل سالم حسن العوادة، مصدر سبق ذكره، ص 96.

[6] د. محمد عباس نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص 144.

[7] موفق سليم صبح بشارة، مصدر سبق ذكره، ص 52- 60.

ايجابية في التعبير عن تقبل وحب الأطفال مقارنة بأمهات المستوى الأقل [1]. في حين وجدت دراسة أخرى بأن الطبقة الدنيا تعتبر أقل تحفظا من الطبقة الوسطى في تعبيرها عن حبها وتقبلها لأبنائها، وأن آباء الطبقة الوسطى يعتبرون أكثر تحفظا في التعبير عن مشاعرهم لأبنائهم من آباء الطبقة الدنيا الذين يتميزون بالتلقائية والبساطة في التعبير عن حب الطفل وتقبله [2].

من ناحية أخرى، توصلت أحدى الدراسات إلى أن سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كعدم توفر الأمن الغذائي، وانخفاض الدخل، في بعض الدول العربية، يشكل أحدى الأسباب وراء شيوع الأنماط الغير سوية [3] في التنشئة من قبيل النمط التسلطي، ونمط القسوة في المعاملة، ونمط التدليل والحماية الزائدة ونمط الإهمال والنبذ [4]. ويُعتقد أن نمط التنشئة الاجتماعية السياسية السوية، التي من بين مظاهرها ميل الآباء إلى التعامل مع أبنائهم بطريقة تتسم بالدفء والتقبل والتشجيع على التفرد وتنمية عادات الحوار والمناقشة من شأنها تنمية قيمة الديمقراطية لدى الأبناء بصفة عامة [5]. وفي هذا الاتجاه أكدت أدى الدراسات بأن الفرد الميسور اقتصاديا يكون اكثر اهتماما بالحريات المدنية [6].

يُخلص مما تقدم، إلى أن اسر الطبقة الوسطى تلجأ إلى نمط تنشئة يتسم بالنصح والإرشاد والثواب والتفكير والاستنتاج والحجج والبراهين، والنصح، والضبط التربوي، والاستقلال والديمقراطية، والتنشئة السوية على العموم في حين تلجأ اسر الطبقة الفقيرة إلى أسلوب العقاب البدني والتوبيخ والتهديد والتخويف، والتسلطية، والعنف ضد المرأة والطفل والفقير، والتنشئة غير السوية على العموم.

ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا: لماذا يلجأ الشعب الأمريكي إلى العنف في الداخل كما في ارتفاع نسبة الجرائم والعصابات، وإلى استخدام القوة في سياسته الخارجية ضد الشعوب الأخرى وهو شعب يتمتع بمستوى اقتصادي اجتماعي مرتفع، ولماذا تشيع أساليب التنشئة التسلطية في بعض المجتمعات العربية الغنية مثل الدول النفطية؟ قد يمكن الإجابة على ذلك بأن عامل الوضع الاقتصادي الاجتماعي الجيد لا يحتكر التأثير المطلق في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية وأن هناك عوامل أخرى تؤثر فيها.

---

[1] عبد القادر، أثر اختلاف المستويات الاقتصادية- الاجتماعية في اختلاف طرق التنشئة في الريف المصري، 1979. نقلا عن: المصدر نفسه، 27- 28.

[2] المصدر نفسه.

[3] حول الأنماط اللا سوية في التنشئة، راجع: عيسى رمضان شريف عيسى، مصدر سبق ذكره، ص 19.

[4] رمضان، أنماط التنشئة الأسرية السائدة في المجتمع العربي، 1990. نقلا عن: موفق سليم صبح بشارة، مصدر سبق ذكره، ص 30.

[5] د. سمير خطاب، مصدر سبق ذكره، ص 204.

[6] د. إسماعيل علي سعد، قضايا علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 180.

5- التأثير في المشاركة السياسية: ظهر منذ ستينات القرن العشرين عدد من الدراسات النظرية والتجريبية المهمة التي تتعلق بالمشاركة السياسية، اعتمدت في أغلبها على نموذج الحالة الاقتصادية الاجتماعية. وتشير هذه الدراسات بشكل عام إلى أن أفراد الطبقات العليا الذي يعيشون في بيئات اجتماعية تشجع على الاتجاهات الإيجابية نحو المشاركة، تجدهم أكثر مشاركة في العملية السياسية بشكل يفوق أفراد الطبقات الدنيا [1].

فضلا عن ما تقدم، كشفت نتائج أحدى الدراسات بأن الذين يحوزون مساحات أكبر من الأراضي الزراعية يهتمون بالحياة السياسية بشكل أكبر من غيرهم. فقد وصلت نسبة الذين يحوزون فدانا من الأرض فاقل نسبة 1,83٪ درجة من الاهتمام بالحياة السياسية، مقارنة بنسبة 3,08٪ من الذين يحوزون ثلاثة إلى خمسة افدنة [2]. وخلصت الدراسة إلى أن الإقبال على التصويت لدى طبقة الفلاحين منخفض جدا نتيجة ظروفهم الاقتصادية الاجتماعية الضعيفة [3]. كما وجدت دراسة مصرية اخرى ان الطلاب الذين ينتمون إلى طبقات غنية او غنية جدا هم الذين تزيد نسبة مشاركهم وانتمائهم إلى أحزاب سياسية مقارنة بالطبقات الوسطى والفقيرة [4].

وتأكيدا على ما تقدم، توصلت بعض الدراسات إلى ان ارتفاع المستوى الاقتصادي للفرد وارتفاع منزلته الاجتماعية إنما تخلق لديه شعورا بالأهلية السياسية، وان هذا الشعور هو الذي يزيد من احتمالية مشاركة الفرد في السياسة [5] كما بينت دراسة مصرية بأن أصحاب الدخول العالية هم ذو ميل اكبر للمشاركة في التصويت من أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة، حيث وصلت نسبة المشاركين بأصواتهم في الانتخابات 82.70٪ ممن يحصلون على دخل شهري يتراوح بين 70- 100 جنيها. يليهم نسبة 30.90٪ من هؤلاء الذين يتراوح دخلهم بين 40- 70 جنيها شهريا، بينما وصلت نسبة عدد الأفراد الذين لم يشتركوا في التصويت إلى 48.75٪ ممن يحصلون على أقل من 40 جنيها شهريا. كما بينت الدراسة نفسها ان عدد المشتركين في الأحزاب السياسية يزداد بين أصحاب الدخول العالية ويقل بين أصحاب الدخول المنخفضة. فقد تبين بأن الذين لم يشتركوا في عضوية الأحزاب السياسية، والتي وصلت نسبتهم إلى 51.92٪ هم من أصحاب الدخل الشهري الذي يقل عن 40 جنيها، تليهم نسبة 35.01٪ ممن يتراوح دخلهم بين 40- 70 جنيها شهريا. كما أوضحت الدراسة

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات، راجع: د. سيد أبو ضيف أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 157-160.

[2] د. صلاح الدين منسي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 61.

[3] المصدر نفسه، ص 47.

[4] د. سعد جمعة إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 147- 150.

[5] Samuel P. Hungton & Joan N. Nelson, Op. Cit., PP. 80-81

نفسها بأن 45٪ ممن أجابوا بأنهم يشاركون في المناقشات السياسية هم من ذوي الدخول التي تتراوح بين 40- 70 جنيها شهريا، بينما كانت نسبة 62.37٪ ممن أقروا بعدم اشتراكهم في المناقشات السياسية هم من ذوي الدخول التي تقل عن 40 جنيها شهريا[1].

ويبدوا أن ضعف النشاط السياسي بشكل عام لأصحاب الدخل والمنزلة الدنيا هو بسبب انشغالهم في كسب العيش ولقناعتهم بأن مشاركتهم قد لا تحسن من أوضاعهم الاقتصادية والسياسية، نتيجة لذلك فهم مياليون للعزلة اكثر، واحتمال كبير أن يطوروا اتجاهات سياسية مضادة للوضع القائم التي عادة ما تكون عنيفة لعجزهم عن تحقيق مطاليبهم بالطرق السلمية[2].

في الوقت عينه وجدت الدراسة أن غالبية أصحاب الدخول المنخفضة من الطلاب يميلوا إلى تبني أفكار الجماعات الدينية. وخلصت الدراسة إلى أنه كلما يرتفع دخل الشباب وينتظم حصولهم على هذا الدخل ويتم في الوقت نفسه السيطرة على زيادة الأسعار بحيث تتناسب دائما مع مستويات الدخول كلما يزيد معدل المشاركة السياسية للشباب في مصر[3].

ولكن إذا ما اعتبرنا أن ما توصلت إليه الدراسة أعلاه بأنها وجدت أن الطلاب المنحدرين من طبقات فقيرة يتبنون أفكار الجماعات الدينية، وهي جماعات وحركات سياسية فعالة، يمكننا الاستنتاج أن الوضع الاقتصادي الاجتماعي للطبقات الفقيرة قد يسهم هو الآخر في زيادة النشاط السياسي وأن كان غير مرغوب فيه كونه مضادا للنظام السياسي القائم، طالما أنه يؤثر على عمل واستقرار النظام السياسي. أي أن النشاط السياسي بما فيها الانتماء إلى الأحزاب السياسية لا يقتصر على الأغنياء فقط. هذا ما أكدته دراسات أجنبية عديدة حيث وجدت بأن أصحاب الدخول الاقتصادية المنخفضة وذوي المنزلة الاجتماعية المتواضعة أقل ميلا إلى الاهتمام بالشؤون السياسية[4]. فعادة ما يكون لدى الفرد ذي الدخل المنخفض، أو أصحاب المنزلة المتواضعة معلومات سياسية قليلة ودرجة انخراط ضعيفة في السياسة، عكس الفرد ذي الدخل والمنزلة العاليتين، كما وان الفرد الميسور اقتصاديا يكون أكثر مؤهل سياسيا[5].

لكن يبقى السؤال هل يمكن اعتبار أن أصحاب الدخول العالية والمنزلة العالية هم اكبر ميلا للمشاركة السياسية واحترام الحقوق العامة حقيقة مطلقة؟ فإذا كان الأمر كذلك، يفترض أن تكون الدول الغنية جدا كالدول النفطية هي أيضا اكثر ميلا للمشاركة السياسية واحترام الحقوق العامة. بالمقابل نجد أن هناك دول فقيرة كالهند ولكن فيها نسبة

---

[1] د. إسماعيل علي سعد، علم السياسة، مصدر سبق ذكره، ص ص 426-433.
[2] المصدر نفسه، ص 429؛
[3] د. سعد جمعة إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 147- 150.
[4] Richard E. Dawson & Kenneth Prewitt, Op. Cit., P. 33.
[5] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, PP. 400-401.

الانخراط السياسي اكبر من بعض الدول الغنية. عليه لا يعتبر الوضع الاقتصادي والمنزلة الاجتماعية العامل المطلق دائما في التأثير على التنشئة الاجتماعية السياسية.

يُخلص مما تقدم، أن الوضع الاقتصادي الاجتماعي الجيد إلى اهتمام الأغنياء بالحياة السياسية، كما في الإقبال على التصويت، أكثر من الأقل غنى والفقراء من الفلاحين، وزيادة مشاركة الطلاب من الطبقات الغنية والغنية جدا في انتمائهم إلى أحزاب سياسية أكثر من الطبقات الوسطى والفقيرة، وميل غالبية أصحاب الدخول المنخفضة من الطلاب إلى تبني أفكار الجماعات الدينية.

ما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم، في هذا المطلب، أن الوضع الاقتصادي الاجتماعي للفرد، كما في مهنة الفرد ومصدر دخله، ونمط السكن ومساحته وامتلاك الوسائل والمدعمات الاقتصادية، والتسهيلات الثقافية والترفيهية ومستويات المعيشة من المحتمل جداً أن يؤثر في تنشئته الاجتماعية السياسية، كما في تأثيره في شخصية الفرد، والصراع الاجتماعي السياسي، والقيم الاجتماعية السياسية، ونمط التنشئة الاجتماعية السياسية، والمشاركة السياسية. ولكن لا يُعدّ الوضع الاقتصادي الاجتماعي المرتفع ليس العامل الحاسم وراء توفر أجواء الديمقراطية والتنشئة السوية من عدمها وذلك لوجود تنشئة غير سوية وتسلطية في بعض المجتمعات الفقيرة والغنية على حد سواء. وبعد أن عرفنا أهمية الوضع الاقتصادي الاجتماعي وتأثيره في التنشئة الاجتماعية السياسية، وأنه في الوقت نفسه لا يكون العامل الحاسم في التأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية، يتطلب الأمر الآن دراسة عامل آخر، وهذا ما ينقلنا إلى المطلب القادم.

المطلب الثاني

تأثير متغير الوسط الاجتماعي الجغرافي

أولا- تعريف الوسط الجغرافي الاجتماعي.

من الصعوبة دراسة المجتمعات الإنسانية منفصلة عن إطارها الجغرافي. فالأرض بطبيعتها وما تقدمه من قوى، والمناخ بما يهيء له تكون الإطار الذي تقوم فيه الحياة الاجتماعية وتتطور متأثرة فيه[1]. ويُعرف الوسط الجغرافي الاجتماعي على أنه: البيئة الطبيعية المباشرة التي يحيى فيها الفرد، والتي تؤثر في الوقت عينه في تنشئته الاجتماعية السياسية، ويشير الوسط

([1]) حسين علوان حسين، مصدر سبق ذكره، ص 180.

الجغرافي أيضا إلى الوعاء المادي الذي يحتوي الأسرة في المدينة أو الريف[1] أو البادية، وهو البيئة الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها الكائن الحي، والتي تؤثر في سلوكه وتطوره[2].

ثانيا: العوامل الداعمة لتأثير الوسط الاجتماعي الجغرافي.

ومن بين هذه العوامل يُذكر ما يلي:

1- المدن مركز للنشاط السياسي: فالطفل الذي يولد في المدينة، وعلى الأخص في العاصمة وفي المدن الكبرى تختلف تنشئته الاجتماعية السياسية عن الطفل الذي يولد في الريف، لان رموز وقيم وحركة الحياة السياسية، كالبنايات الرسمية للدولة والمظاهرات والاحتفالات والمناسبات الوطنية ومشاهدة رجال الدولة، موجودة في المدن أكثر من وجودها في الريف والمدن الصغرى[3].

2- المدن مركز لوسائل الثقافة: كذلك تنتشر في المدينة وسائل الثقافة اكثر من الريف، فقد أظهرت إحدى الدراسات في مصر بأن سكان المدينة هم اكثر معرفة بالأحزاب السياسية من سكان الريف. كذلك فإن نسبة الذين يتابعون الشؤون السياسية في المدينة هم أكثر من أولئك في الريف. وينطبق الأمر نفسه على صعيد المناقشة السياسية والمشاركة السياسية بشكل عام[4].

ثالثا: تأثير الوسط الاجتماعي الجغرافي في التنشئة الاجتماعية السياسية.

في الوقت الذي لا يمكن أن تعتبر السياسة نتيجة حتمية للعوارض الطبيعية، فبالمقابل لا يمكن نكران وجود بعض التأثير للبيئة الجغرافية على المؤسسات السياسية والسلوك السياسي[5].

ويؤثر الوسط الجغرافي في التنشئة الاجتماعية السياسية، كما في المجالات التالية:

1- التأثير في الثقافة السياسية: ذلك أن سكان المناطق المعزولة جغرافيا ينشأون، عادة، تحت تأثير مناطقهم المعزولة على ثقافة سياسية لا تشبه الثقافة السياسية التي يتميز بها باقي المجتمع، وكما هو الحال في الجنوب الأمريكي ومقاطعة كويبك الكندية ومرتفعات اسكتلندا، وكما ينطبق الأمر على القبائل الرحل وسكنة الجبال[6].

2- التأثير في الوعي السياسي. بالرغم الافتراض بوجود اختلاف بين الريف والمدينة في مجال التوعية السياسية، إلا أنه حصل ووجد بأن النساء الفلاحات في الريف المصري لهن دور في

---

(1) د. عباس مكي ود. زهير حطب، مصدر سبق ذكره، ص 30.

(2) حول ذلك، راجع: احمد خورشيد النوره جي، مصدر سبق ذكره ، ص 252.

3 د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ص 352-353.

4 د. إسماعيل علي سعد، علم السياسة، مصدر سبق ذكره، ص ص 389، 393، 430-431.

5 صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 168.

6 Richard E. Dawson & Kenneth Prewitt, Op. Cit., P. 33.

توعية الأهالي بالشؤون السياسية اكبر من دور المرأة في المدينة، إذ بلغت نسبة ممن يقمن بهذا الدور في الريف 41.67٪ مقابل 16٪ في المدينة. كذلك تظهر النتيجة نفسها بشكل عام على صعيد المشاركة في الانتخابات والمناقشات السياسية [1] مما يدفع للقول بأن عامل الوسط الاجتماعي والجغرافي قد لا يلعب الدور الحاسم في التنشئة الاجتماعية السياسية.

3- التأثير في الوحدة الوطنية: كلما كان الإقليم الجغرافي على سبيل المثال متجانس عزز ذلك وحدة أبناء المجتمع الواحد. ومتن أواصره، والعكس هو الصحيح. فتنافر الإقليم الجغرافي لأي مجتمع سياسي قد يعكس آثاره في تكوين الجماعة السياسية حياتيا. وفي مجال التنافر في أنماط التفكير وفلسفة الحياة والأهداف والاتجاهات والميول السياسية[(2)].

4- التأثير في القيم والقوانين وسياسة الدولة: كما يؤثر المناخ في القيم الأخلاقية للناس. وقوانين الدولة. واختلاف سلوك الأفراد. فضلاً عن ما تقدم يؤثر الموقع الجغرافي في توجيه سياسة الدولة الخارجية، وتركيبة هياكل الدولة الاجتماعية. وتحديد قوالب أنظمتها السياسية. وسمات أنشطتها الاقتصادية. ويمكن أن يساعد موقع الدولة على الاتصال بالمجتمعات الأخرى. والذي يمكن أن يترك آثاره هو الأخر في السلوك[(3)].

5- التأثير في الحقوق. ويُعتقد أن موقع البحرين الذي جعل منها ميناء تجاري تختلط فيه الجنسيات والثقافات والأفكار كان أحد أسباب وراء أول إضراب عمالي في الجزيرة ودول الخليج العربية [4] بقدر ما ساعد هذا الموقع التجاري على زيادة الوعي بالحقوق الاجتماعية والسياسية نتيجة هذا الاحتكاك مع الكثير من الشعوب وتجاربها. يمكن القول مما تقدم أن موقع البحرين على البحر سهل الاتصال بالمجتمعات الأخرى مما اد من الوعي بالحقوق الاجتماعي والسياسية كما في الاضرابات العمالية التي شهدتها البحرين.

فضلا عن ما تقدم، يشار إلى أنه بالرغم من تحقيق النساء البحرينية بعض المنجزات على صعيد حقوقها آلا أنهن لازلن لا يملكن إلا القليل من الحقوق الشخصية أو المدنية، وينطبق ذلك بشكل خاص على نساء الريف، اللواتي بقين غير واعيات لحقوقهن الشخصية، كما ينطبق ذلك على صفوف النساء اللواتي يعشن في المدن من الطبقة الوسطى [5]. بعبارة أخرى تساعد التنشئة الاجتماعية السياسية في الريف والبادية إلى ترسيخ التحيز للذكر، وسيطرة الرجل على المرأة وأساليب العقاب بدرجة أكبر من المدينة. وقد دفع قلة السكان في البحرين، وكما هو الحال مع باقي دول الخليج العربية، وما خلفه الاعتماد على العمالة الأجنبية بعد

---

[1] د. إسماعيل علي سعد، مصدر سبق ذكره، ص ص 340-341.
[2] حسين علوان حسين، مصدر سبق ذكره، ص 181- 182.
[3] المصدر نفسه، ص 181- 182.
[4] سعد محسن مطر المولى، مصدر سبق ذكره، ص 73، 87.
[5] المصدر نفسه، ص 114- 115.

التطور الاقتصادي الكبير الذي شهدته، إلى الاستعانة بالمرأة، الذي يبلغ نسبتها 42٪ من مجموع السكان، "كبديل وطني لقوة العمل الوافدة"، وفي سبيل ذلك أعطيت العديد من التسهيلات الحكومية في البحرين [1]. كما توصلت دراسة خليجية، شملت البحرين، إلى أن 70٪ من عينة البحث في الريف لا يؤيدون تعدد الزوجات مقابل 80٪ في المدينة. ويُعتقد أن قضية تعدد الزوجات كظاهرة تقلصت خصوصاً عند الطبقة الوسطى إلا أنها مازالت منتشرة في المناطق البدوية والمترفة في الوقت نفسه [2]. والريف مع عامل الفقر البحريني أكثر احتجاجا، وأقل وعيا بحقوق المرأة، وأكثر تأييداً لتعدد الزوجات الذي يعني أعطاء حقوق اقل للمرأة مقارنة بالمدينة مع فارق 10٪. كما يشيع تعدد الزوجات في البادية أكثر من المدينة. بالإضافة إلى ما تقدم يُعتقد أن هناك ارتباط بين التكوين الاجتماعي ذي الطابع القبلي الذي يتسم بسمات تقليدية كسيطرة العلاقات القبلية، والسلطة الأبوية، وتدني وضع المرأة، والخضوع لعادات العرف والتقاليد وبين حياة البداوة والصحراء [3].

6- التأثير في الصراع الاجتماعي السياسي. يُعتقد أن المجتمع الكويتي ينقسم إلى مدينة "ثقافة داخل السور" أي داخل المدينة، وبادية "ثقافة خارج السور". اي خارج المدينة. وقد ترتب على هذا الاختلاف في الوسط الاجتماعي الجغرافي صراع بين الجماعات البدوية التي تمثل النوع الأول من ثقافة المجتمع الكويتي والنوع الأخر ويُعتقد أن سكان البادية يتحالفوا أحيانا مع الحكومة، وأحيانا أخرى مع الجماعات الإسلامية الكويتية في صراعها مع الجماعات الليبرالية أو التي تؤمن بالحداثة. وتمثل ثقافة أهل المدينة الذي يصل أحيانا إلى استعمال العنف ضدهم، كما في ضرب طالبة غير محجبة في نيسان من العام 2000[(4)]. وتشير احدى الدراسات إلى أن وجود النظام الأبوي[(*)] في الكويت الذي يمثل سيادة الرجل على المرأة احد مظاهرها، يمكن ان يعزى إلى طبيعة الحياة والتقاليد البدوية والأوضاع الصحراوية القاسية، والقائمة على حياة الغزو والترحال التي منحت الرجل دور القيادة في الدفاع عن الأرض

---

[1] سماء سليمان، "المشاركة السياسية للمرأة الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص 10.

[2] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 70.

[3] أحمد شحاذة محمد الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص 143.

([4]) باقر سلمان النجار، "المرأة في الخليج العربي في وداع قرن وإطلالة آخر"، مصدر سبق ذكره، ص 84-85.

([*]) يُعرف النظام الأبوي على أنه هيمنة الرجل أو الزوج أو الأب على المرأة، وهيمنة الكبار على الصغار، بما يعني توزيع السلطة هرميا على أساس الجنس والسن, حول ذلك انظر:

Deniz Kandiyoti, "Islam and Patriarchy: A Comparative Perspective", in: Nikki R. Deddie and Beth Baron, (eds.), Women in the Middle Eastern History, New Haven, Yale University Press, 1991.

نقلا عن: ثريا التركي وهدى زريق، مصدر سبق ذكره، ص 78, وأنظر كذلك: د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 177, وقد يمكن أن يضاف إلى هذا التعريف بأنه سيطرة الأغنياء على الفقراء طالما أن هذا الغنى يقود إلى السيطرة والتحكم بمن هو أفقر.

والممتلكات وحمايتها[1]. وتتأثر الانتخابات الفرعية في الكويت بالوسط الاجتماعي الجغرافي البدوي أو غير الحضري، إذ يلتزم الناخب من أفراد القبيلة بالتصويت لمرشحي القبيلة في الانتخابات العامة مما أكد ذلك الولاء القبلي بدل الوطني[2] طالما أن الاختيار يتم على أساس الولاء للقبيلة بدلا من التصويت على ما يحمل المرشح من برنامج وطني. وعلى صعيد تأثير البيئة الجغرافية الاجتماعية في الولاء والاندماج السياسي أيضا توصلت أحدى الدراسات إلى أن المجتمع البدوي الذي يتكون من البدو الرحل بحاجة إلى عامل توحيد مثل الدين أكثر من المجتمعات البدوية القائمة على الزراعة التي طابعها الاستقرار. وترى هذه الدراسة أن سبب ذلك يعود إلى أن الشروط المادية لحياة هذه المجتمعات البدوية القائمة على الزراعة تساعد هي ذاتها على قيام مثل هذه الوحدة المنشودة؛ إن الأساس الذي تقوم عليه العصبية لديهم ليس النسب وحده، فهو مختلط وأثره ضئيل، بل إن عصبية هؤلاء القوم تستند إلى مقوم أوسع وأمتن هي المصلحة المشتركة التي يولدها وينميها طول المعاشرة. وتقوم بين المجتمعات البدوية القائمة على الزراعة، كمجتمعات مرتبطة بالأرض، علاقات اقتصادية معينة كتبادل الأدوات، والخدمات، والأسواق، والقروض، والعمل الجماعي والتي تكون مقارنة مع أحوال البدو الرحل عامل تخفيف من حدة التنافر العصبي. وهكذا فكما أن هؤلاء مهيأون لسكنى المدن فهم كذلك مهيأون للعيش تحت دولة نظرا لتوفر إمكانية اجتماع عصبياتهم، وانضواء الكثير منها تحت لواء عصبية واحدة جامعة[3] هي عصبية الدولة. وترى الدراسة ذاتها بأن العصبية القوية والفعالة التي يتحدث عنها (ابن خلدون)، هي التي تلائم البدو الرحل الذين يعيشون في بواديهم وقفارهم أحرارا لا يخضعون لأية سلطة، ولا يدفعون الضرائب والغرامات، أو أنها عصبية البدو الذين كانوا خاضعين للدولة بعد ضعف سلطتها. وانحلال قوتها. فالعصبية القوية الفعالة هي الخاصة بهذين النوعين من البدو، لأنهم وحدهم الذين يمكن لهم أن يعيشوا بمنأى عن سيطرة الدولة. أما أهل الحضر، وهم الخاضعون باستمرار للدولة لكونها الوازع الضروري لحفظ عمرانهم؛ فإنهم يفقدون عصبيتهم بالمرة[4]. وفي هذا الاتجاه يرى (فيصل السالم) بأن هناك ارتباط قوي بين سكان الدول الديمقراطية والأرض، وذلك لشعور الإنسان بهويته، وشعوره بالمواطنة في تلك الدول على خلاف ذلك يرى إن سكان الصحراء، كالسكان في المجتمع الكويتي تقل ارتباطاته بالأرض خاصة عندما يبحث عن الكلأ لماشيته، والأمن

([1]) أمل سالم حسن العوادة، مصدر سبق ذكره، ص 2، 22. وأنظر كذلك: أحمد شحاذة محمد الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص 143.

([2]) د. كما ل المنوفي، " منظور الثقافة السياسية والنظم السياسية العربية"، مصدر سبق ذكره، ص 74.

([3]) د. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، مصدر سبق ذكره، ص 191.

([4]) المصدر نفسه، ص 186.

والاستقرار لنفسه[1]. ولكن ما يؤخذ على الرأي الأخير أثارت السؤال الآتي: ألم يغير استقرار المجتمع الكويتي بعد ظهور النفط، وتوفر أوضاع المعيشة من ولاء الكويتي لوطنه؟ إذا كان تفسير الولاء للدولة يرتبط كلياً بتوفير أوضاع المعاش والاستقرار فقد تحقق ذلك في الكويت، إما إذا ارتبط الولاء جزئيا بأوضاع المعاش والاستقرار فهذا يعني أن الولاء نحو الدولة قد تحقق جزئيا بتوافر بعض شروطه، ويميل الباحث إلى تفسيرنا الأخير ذلك أن تأثر التنشئة في الولاء بعوامل الوراثة قد يتطلب وقتا طويلا قبل أن يربط الأبناء أو الأجيال الجديدة سلوكهم بتنشئة جديدة تستند إلى الولاء للوطن الكويتي. ذلك لأن قسم من الأجيال الكويتية التي عاصرت القحط وارتبط ولاءها بالمعاش لا زالت متأثرة في التنشئة التقليدية. وقد تكون لا زالت بلا وعي تنقل تنشئتها وأفكارها إلى أولادها؛ لذلك قد يتطلب الأمر مدة زمنية قبل ان يتعود الجيل الجديد أو يأخذ على تنشئة تشجع على الولاء للوطن الكويتي. وعلى صعيد آخر ظهر ان 70٪ من عينة البحث في الريف لا يؤيدون تعدد الزوجات مقابل 80٪ في المدينة[2]. مما يعني عدم وجود اختلاف كبير بين عينة الريف والمدينة في عدم تأييدها لتعدد الزوجات في الكويت وباقي دول الخليج العربية الأخرى.

فضلا عن ما تقدم، قد يمكن الافتراض هنا أيضا ان البيئة الجغرافية [3] الاجتماعية البحرينية تؤثر بدورها على التنشئة الاجتماعية السياسية في البحرين في بعض الجوانب كما في تأثيرها على الصراع الاجتماعي السياسي. فقد التقى عامل الفقر مع عامل الوسط الجغرافي الاجتماعي في البحرين باتجاه الصراع الاجتماعي السياسي، فقد شاركت نساء من الريف البحريني بنسبة كبيرة ضمن خمسة الآلاف امراة بحرينية في التوقيع على عريضة للحكومة في تشرين الأول 1994 تطالب بها بالقيام بإصلاحات اجتماعية وسياسية [4].

7- التأثير في نمط التنشئة. وتبين بأن حجم الأسرة الصغيرة (النووي)، يزداد في المدينة أكثر من الريف في كل من الكويت وباقي دول الخليج العربية[5]. مما قد يعطي الانطباع بناءً على

([1]) فيصل السالم، أساسيات التنشئة السياسية الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص 139.

([2]) باقر سلمان النجار، "المرأة في الخليج العربي في وداع قرن وإطلالة آخر"، مصدر سبق ذكره، ص 84-85.

([3]) البحرين عبارة عن أرخبيل من جزر عددها ست وثلاثون جزيرة متباينة في مساحاها وأشكالها وعدد سكانها وثرواتها الطبيعية وبالتالي أهميتها الاقتصادية. ومن بين هذه الجزر هي المنامة والمحرق وسترة وأم نعسان النبي صالح. وتقع البحرين على الخليج العربي وخليج عمان، ويُعتقد من هنا جاءت تسميتها بالبحرين كونها تقع عليهما. وقد أعطى الموقع للبحرين صفتي التجارة والاستراتيجية، كما أعطتها التضاريس ينابيع من المياه الحلوة مما ساعد ذلك على صفاء وجود اللؤلؤ، والزراعة مما لا توجد في باقي دول الخليج العربية الأخرى. كما ساعد موقع الخليج المتوسط في الخليج إلى أمكانية تحويلها إلى منطقة خدمات ومركز مالي لعموم المنطقة. حول ذلك، أنظر: عصام صالح حسن، مصدر سبق ذكره، ص 4، 9، 24. أنظر كذلك: سعد محسن مطر المولى، مصدر سبق ذكره، ص 4.

[4] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 116.

([5]) هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 69- 73.

ذلك بشيوع نمط[*] التنشئة الديمقراطي في المدينة أكثر من الريف باعتبار أن أسلوب التنشئة الديمقراطي يلازم الأسر الصغيرة الحجم[1]. كما تشير الدراسات إلى انتشار الأسرة الصغيرة (النووية) في المدينة أكثر من الريف في البحرين، كما هو الحال في معظم دول الخليج العربية باستثناء دولة عُمان التي تتميز بانتشار الأسرة الممتدة حتى في المدينة، بالإضافة إلى الريف[2]. وللأسرة الممتدة علاقة بالنظام الأبوي في التنشئة الاجتماعية السياسية، كما مر ذكره. يفهم مما تقدم أن التنشئة المتأثرة بالتقاليد البدوية تشجع على النمط التسلطي وعدم المساواة بين الرجل والمرأة في التنشئة أكثر من النمط التسامحي والديمقراطي والمساواة بقدر ارتباط ذلك بتركيبة الأسرة المتأثرة بالتقاليد البدوية والتي توصف بأنها ممتدة الكثيرة العدد والمتحيزة للذكر.

8- التأثير في المشاركة السياسية. وعلى صعيد حجم الإقليم أشار (روبرت دال) (Robert Dahl) إلى أن صغر حجم الإقليم يزيد من فرص المشاركة السياسية. وفي هذا الخصوص بين هذا المفكر أن المدينة الضخمة تمنع أو تعيق اتحاد المواطنين في أن يحكموا أنفسهم بنفسهم بقدر ما تعمل على إفراغ المكان من حكومة إقليم محلية حقيقية، ومنع سكانها من أن يصبحوا مواطنين مدينة حقيقية. وحسب (روبرت دال) فإن حجم المدينة المثالية يجب إلا يتجاوز خمسون ألف ميلاً إلى عدة مئات من الآلاف. ولكن مع ذلك لم يعثر كل من (كابريل الموند) (Gabriel A. Almond) و (سدني فيربا) (Sidney Verba) على علاقة بين حجم إقليم المجتمع والكفاية السياسية. إذ خلصت دراستهما إلى أن سكان المدن الصغيرة، وسكان المدن الكبيرة يشتركوا بمستوى كفاية ذاتية متشابهة تجاه حكوماتهم المحلية على نقيض الدراسة الأخرى وبالاتفاق مع الدراسة الأولى، توصلت دراسة ثالثة بأن المجتمعات الصغيرة نسبيا تطور اتجاهات مدنية بالشكل الأفضل. وبقدر ما يتعلق الأمر بأثر حجم الإقليم في الكويت؛ فأن الوصول إلى النظام السياسي في الكويت يتحقق أساسا بواسطة قنوات شخصية، وبسبب صغر حجم الإقليم. وقلة عدد السكان[*] خصوصا مما ساعد كل فرد على معرفة الآخر، ويميل الفرد في هذا البلد الصغير إلى الذهاب عن طريق قريب أو صديق (الواسطة). لغرض الوصول إلى صانع القرار. كما يمكنه الوصول إلى صاحب القرار عن طريق ما يسمى ب (الديوانية). كما يساعد صغر حجم الإقليم في الكويت أيضا بعض الأسر السيطرة على الحياة الاجتماعية

(*) يُعرف النمط على أنه: السمات المعينة التي يشترك فيها مجموعة من الناس, حول ذلك، أنظر: د. أحمد الربابعة، مصدر سبق ذكره، ص 22.

(1) هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 103.

2 المصدر نفسه ، ص 73.

(*) يبلغ عدد سكان الكويت الإجمالي 2،7 مليون حسب إحصائية للأمم المتحدة في العام 2005, حول ذلك, أنظر: دولة الكويت، الاثنين، 2005/10/03، ص1. شبكة الاتصال الدولية (الانترنيت): http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4306000/4306666.stm

والسياسية[1].

كما يؤثر الوسط الاجتماعي الجغرافي على المشاركة السياسية، وفي هذا الخصوص توصلت دراسة شملت البحرين وباقي دول الخليج العربية إلى أن التنظيمات النسوية يقتصر عملها في المدن الكبرى، بسبب ما تعانيه من صعوبة العمل في القرى والأرياف[2]. مع ذلك ظهر ايضا بأن النساء في الريف البحريني قمن بدور بارز في تأسيس جمعيات نسائية ولجان نسائية ملحقة بالأندية الثقافية[3]. فضلا عن ما تقدم يُفترض أن صغر حجم الإقليم واقتصار السكان على عدد لا يتجاوز عدة مئات من الآلاف عاملان يساعدان على سهولة الاتصال بين السكان ومعرفتهم لبعضهم مما يزيد من فرص المشاركة السياسية[4]. والسؤال الذي يطرح نفسه، هل أدى صغر حجم الإقليم في البحرين إلى زيادة المشاركة السياسية؟ كان من المفروض أن يؤدي صغر مساحة البحرين وموقعها الجغرافي المهم وقلة عدد سكانها إلى أن تكون البحرين النموذج الأمثل للديمقراطية المباشرة كما كان عليه الحال في أثينا قديما وسويسرا حديثا ولكنها اتجهت على العكس إلى نظام أشبه ما يكون بالملكي الوراثي البعيد عن الأصول الديمقراطية[5]. وقد يكون تعليل النتيجة الأخيرة وجود عوامل أخرى لها التأثير الأكبر في مجال التنشئة وهذا ما سيتم اختباره عند مناقشة تأثير العوامل القادمة. ويُعتقد أن صغر حجم السكان الأصليين من جهة وتوزيع الفوائد النفطية عليهم من قبل السلطة من جهة ثانية إلى ضمور الطبقة العاملة الوطنية إلى حد كبير وبالتالي ساعد ذلك على تخفيف حدة المطالبة بالمشاركة السياسية في البحرين[6]. يظهر مما تقدم أن مشاركة المرأة في المدينة أكثر من الريف وأن ظهر مؤخراً مشاركة واسعة للمرأة الريفية في النشاطات الاجتماعية والسياسية. وظهر أيضا أن صغر حجم الإقليم لم يزيد من فرص المشاركة السياسية، على الأقل بالمعنى الغربي، كما أدى إلى ضمور الطبقة العمالية بالتزامن مع توزيع عوائد النفط عليها.

9- التأثير القومي والديني. وقد أدى وقوع الكويت بين دول عربية أسلامية إلى تأثر الفرد الكويتي في الهوية العربية الإسلامية، فقد توصلت دراسة خليجية بأن 24,9٪ من المبحوثين عللوا سبب اعتبار منطقة الخليج عربية هو الوجود التاريخي للقبائل العربية في هذه المنطقة

([1]) Tawfic E. Farah, in: "Inculcating Supportive Attitudes in an Emerging State: The Case of Kuwait", in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.) op.cit., pp.37-38, 44.

[2] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 103.

[3] المصدر السابق، ص 124.

[4] Tawfic E. Farah, "Inculcating Supportive Attitudes in an Emerging States: The Case of Kuwait", in:Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op.cit., p. 37- 38, 44.

[5] عصام صالح حسن، مصدر سبق ذكره، ص 9.

[6] المصدر نفسه، ص 121.

مقابل 33,2٪ لصالح اللغة العربية، و24,1٪ لصالح الموقع الجغرافي، و15,1٪ لصالح الإسلام[1]. ولموقع الكويت أثر في تكوين النواة الثقافية للمجتمع الكويتي، فقد استطاعت الكويت أن تستفيد من موقعها الجغرافي البحري والبري في الاتصال الثقافي، فامتدت صلات علمائها إلى الجزيرة العربية والعراق والشام مصر، والإطلاع على ما يدور في العالم المتقدم[2].

10- ظهور الدولة الحديثة. وأسهم الموقع الساحلي للكويت أيضا، وكما هو الحال نسبيا مع باقي دول الخليج العربية الأخرى، على قيام تجمعات قبلية على سواحل الخليج العربي، واشتغال تلك القبائل بالتجارة كتجارة اللؤلؤ مما أكسبها ذلك القوة والثروة، وتحولت من مجتمع بدائي بسيط إلى مجتمع تجاري. وكان من مزايا هذا التحول أن اكتسبت هذه الإمارات صفة الاستقرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[3].

11- الصراع الدولي. فضلا عن ما تقدم أدى الموقع الجغرافي للكويت، وإلى حد متشابه لنظيره في دول الخليج العربية الأخرى، الذي يتوسط آسيا وأفريقيا واوربا إلى تنافس الدول الكبرى كالبرتغاليين والإنكليز والهولنديين والفرنسيين والإتحاد السوفيتي في وقته والولايات المتحدة الأمريكية في سبيل احتلال المنطقة أو التدخل في شؤونها الداخلية. وعقد اتفاقيات حماية معها من أجل حماية مصالحها. ودفع الخوف من الأطماع والغزوات الأجنبية إلى عقد الكويت اتفاقيات أمنية مع مجتمعات أجنبية من أجل حمايتها. لقد خلق هذا الوجود والتدخل الأجنبي واتفاقيات الحماية الأجنبية في الكويت تحدي للنظام السياسي القائم في تنشئة الفرد الكويتي المتدين على القبول بالوجود والتدخل الأجنبي في بلاده[4]. يضاف إلى ما تقدم، أدى الموقع الجغرافي لدول الخليج العربية، بما فيها البحرين، الذي يتوسط آسيا وأفريقيا واوربا، إلى تحدي البيئة الدولية من خلال تعرض البحرين إلى العديد من الأساطيل والجيوش الأجنبية التي هددت امن وسلامة واستقرار هذا البلد[5]. فنتيجة لصلاحية موقع البحرين للتجارة والحرب وتوسطها للخليج وطريق مواصلات بين أوربا والهند، وصلاحيتها لإقامة قواعد عسكرية فقد تعرضت البحرين إلى الاحتلال الأجنبي كالاحتلال البرتغالي في العام 1521 الذي استمر لحوالي قرن من الزمن نتيجة الموقع الاستراتيجي والتجاري الهام الذي تتمتع به البحرين. ثم ظهور صراع دولي على البحرين على أثر احتلال البرتغاليين لها، كانت أطرافه القوى والمصالح ذات المصالح في المنطقة وهي الدولة الفارسية وبريطانيا، ومن ثم في

([1]) Faisal Al-Salem, "The Issue of Identity in Selected Arab Gulf States", in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op.cit., p.57.

([2]) جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 35، 57.

([3]) المصدر نفسه، ص 130.

([4]) المصدر السابق، ص 10، 130، 155، 160، 167- 168، 173.

[5] عصام صالح حسن، مصدر سبق ذكره، ص 74- 75. أنظر كذلك: سعد محسن مطر المولى، مصدر سبق ذكره، ص7 ؛ جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 130، 160، 168.

فترة لاحقة الدولة السعودية ومسقط بالإضافة إلى قوة العتوب والولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر [1]. لقد أقامت بريطانيا القواعد العسكرية في البحرين كالقاعدة الجوية في جزيرة المحرق، والقاعدتان البحريتان الهملة والجفير ومطار الصخير لحماية مصالحها. وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية الجفير قاعدة بحرية منذ عام 1972 التي استخدمتها بريطانيا منذ عام 1935 [2]. ويمكن القول أيضا أن صغر حجم الإقليم البحريني، وقلة عدد السكان، وطمع الدول المجاورة بها جعلها تستعين بالحماية الأجنبية، كحماية الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر، وبريطانيا سابقا. لقد خلق هذا الوجود الأجنبي تحدي للنظام السياسي القائم في تنشئة الفرد الخليجي، والبحريني المتدين على القبول بذلك [3]. ولكن مع وجود التهديدات المحتملة فأن المعارضة لهذا الوجود قد تتناقص خصوصا بعد احتلال الكويت. يفهم مما تقدم أن موقع البحرين الاستراتيجي جعلها عرضة لتأثير البيئة الدولية بما فيها تأثيراتها في التنشئة كثقافة دخيلة على الثقافة الأصيلة.

12- التأثير في الولاء. يُعتقد أن موضوع البقاء على قيد الحياة نفسه في الصحراء كان يتطلب الانتماء إلى قبيلة معينة، إذ تقوم الأخيرة بحماية أعضائها مقابل الولاء المطلق لها. هذا الميراث بقي حتى الآن، بالرغم من زوال الحاجة الطبيعية (الجغرافية) للقبيلة [4]. أي أن الولاء لا زال للقبيلة في ظل الدولة الحديثة، مما يؤثر على تماسك الدولة. وتشير بعض الآراء أن المجتمع البدوي الذي يتكون من البدو الرحل هم غير خاضعين لسيطرة وسلطة الدولة ودفع الضرائب والغرامات وأقل استعدادا للوحدة وأكثر تفرقا وقتالا مقارنة بالبدو الذين يعيشون على الزراعة وسكان المدن [5]. ويرى فيصل السالم بأن هناك ارتباط قوي بين سكان الدول الديمقراطية والأرض، وذلك لشعور الإنسان بهويته وشعوره بالمواطنة في تلك الدول. على خلاف ذلك يرى إن سكان الصحراء تقل ارتباطاته بالأرض بسبب الترحال الدائم بحثا عن الكلاء لماشيته، والأمن والاستقرار لنفسه [6]. يظهر مما تقدم ساعد الموقع الجغرافي البحري للبحرين وما عني من توفر الرزق إلى توطن القبائل الرحل وتحولها إلى مجتمع مستقر، وان البيئة الصحراوية وقسوتها ساعدت على التكتل والولاء للجماعة الذي ما زال تأثيره حتى

---

[1] المصدر نفسه، ص 5، 69، 138- 139.

[2] المصدر السابق، ص 72.

[3] سنأتي على هذا الموضع بشيء من التفصيل عند دراسة موضوع تأثير البيئة الدولية على التنشئة الاجتماعية السياسية في الصفحات القادمة.

[4] Ahmad J. Dhaher, "Gulf Arab Youth: Self-Image and Role", in:Tawfic E. Farah & Yasumasa
Kuroda (eds.), op.cit., p.77.

[5] د. محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص 186، 191.

[6] فيصل السالم، أساسيات التنشئة السياسية الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص 139.

الوقت الحاضر، في الوقت نفسه فأن البيئة الصحراوية وما تتطلبه من ترحال دائم بحثا عن أسباب الحياة أضعفت من ولاء الفرد للأرض الذي امتد بعض تأثيره حتى الوقت الحاضر بشكل أضعف الولاء للوطن، كما ساعدت البيئة الصحراوية على الفرقة أكثر من الوحدة بحكم التنازع على مصادر الحياة التي ما زال بعض تأثيرها حتى الوقت الحاضر، وأن البدوي والمتأثرين بالحياة البدوية أقل رغبة في الطاعة والالتزام بالقوانين من ابن الريف والمدينة.

13- التأثير في الأدوار الاجتماعية. وعلى صعيد آخر، للوسط الجغرافي الاجتماعي تأثير على الأدوار الاجتماعية كما في اختيار الشخص القدوة إذ خلصت أحدى الدراسات الخليجية، التي شملت البحرين إلى أن الإقامة مع احد الوالدين، كان له الأثر الكبير في اختيار الأب او الأم كشخص قدوة لهم. فقد ذكرت نسبة 71٪ من المبحوثات من التلميذات اللواتي يعشن مع والديهم معا يرين آباءهن أعظم شخصيات تعيش في الوقت الحاضر مقابل 1,1٪ لصالح احد الأقرباء او الأصدقاء، و 27,7٪ لصالح شخص آخر. كما ذكرت نسبة 84,2٪ من المبحوثات اللواتي يسكن مع والديها بأن الأم أعظم امرأة تعيش في الوقت الحالي، مقابل 0,8٪ لصالح احد الأقارب او الأصدقاء، و 4,4٪ لصالح إحدى المعلمات، و 10,6٪ لصالح شخص آخر [1]. أي أن الوسط الذي يعيش فيه الفرد يؤثر على تنشئته في مجال اختياره للنموذج الاجتماعي.

المطلب الثالث

تأثير متغير الحراك الاجتماعي

أولا: تعريف الحراك الاجتماعي (Social Mobility).

هو عملية تغير تحدث إلى عدد كبير من السكان في الأقطار التي تتطور نظمها التقليدية إلى نظم أكثر حداثة في نواحي عديدة كالسكن والعمل والمؤسسات والأدوار وطرق العمل والتجارب والتوقعات والذكريات الشخصية[2] كما يحدث في التعليم والدخل[3]. ويعرف الحراك الاجتماعي أيضا على أنه: عملية تغير تحدث في مجموعة كبيرة من السكان في المجتمعات التي تتطور نظمها التقليدية إلى نظم أكثر حداثة في مجالات واسعة كالسكن

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: محمد بن شحات الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص 187-188، 224.

(2) Karl W. Deutsch, "Social Mobilization & Political Development", The American Political Science Review, Vol. LV, September, 1961, p.493.

[3] Leonard Binder et al, Crises & Sequences in Political Development, Princeton, University Press, 1971, P. 166.

والعمل والمؤسسات والأدوار وطرق العمل والتجارب والتوقعات والذكريات الشخصية[1]. كما يحدث الحراك في التعليم[2]، والدخل[3]، وبفضل تزايد عدد السكان، والتطور التقني (التكنولوجي)، وانتشار وسائل الإعلام والاتصال[4]. ويُعدّ تغير وضع المرأة، والهجرة من مؤشرات الحراك الاجتماعي أيضا[5].

ثانيا: تأثير متغير الحراك الاجتماعي في التنشئة الاجتماعية السياسية.

يؤثر الحراك الاجتماعي في التنشئة الاجتماعية السياسية في نواحي عديدة منها ما يلي:-

1- تغير الاتجاهات السياسية: يساهم الحراك الاجتماعي في تغير الاتجاهات السياسية التي نشأ عليها الفرد في اسرته. فقد وجدت احد الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية بأن الحراك الاجتماعي على صعيد ارتفاع مستوى التعليم العالي للفرد قد اثر في توجهاته السياسية التي نشأ عليها في اسرته. فقد تخلى هؤلاء عن التوجهات السياسية الديمقراطية واتجهوا إلى تأيد الحزب الجمهوري (في الولايات المتحدة الأمريكية)، وذلك لان تعليمهم الجامعي قد وفر لهم تجارب جديدة بما فيها اللقاء مع جماعات من اتجاه مختلف عن اتجاهات أسرهم وكذلك وفر لهم تعليمهم أعمال تجلب لهم دخول عالية مما اثر على اتجاهاتهم السياسية[6]. أما اثر الحراك الجغرافي على التنشئة الاجتماعية السياسية فإنه يكمن في انه يجلب الفرد إلى عالم سياسي جديد. فالفرد الذي ينتقل من السكن من جنوب الولايات المتحدة، المحاط بوالدين يفضلون الحزب الديمقراطي ومدعوم بهيئات تنشئة أخرى ضمن بيئة جغرافية تدعم تفضيل والديه الحزبية، إلى السكن في الشمال، الذي يتميز بأن معظم سكانه يدعمون الحزب الجمهوري، سيواجه هيئات تنشئة وتجارب قد تضعف من تأثير تفضيله الحزبي التاريخي. فقد وجد من خلال دراسة ميدانية بأن 73٪ من الجنوبين الذين استقروا في الجنوب نفسه قد حافظوا على الاتجاهات السياسية لوالديهم، مقابل 52٪ من الجنوبين الذين تحركوا إلى الشمال. وظهر ان السبب وراء ذلك هو الحراك الجغرافي، الذي خلق صعوبة في دعم اتجاهات الفرد السابقة في بيئته الجديدة[7].

---

[1] يحيى سليمان قسام، عوامل تغير القيم الاجتماعية في ريف دمشق، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، مقدمة إلى جامعة دمشق، 1997-1998، ص 159.

([2]) المصدر نفسه، ص 159.

([3]) Leonard Binder et al, Crises & Sequences in Political Development, Princeton, Princeton University Press, 1971, p.166.

([4]) يحيى سليمان قسام، مصدر سبق ذكره، ص 230، 248، 260.

([5]) ثريا التركي وهدى رزيق، مصدر سبق ذكره، ص 82.

([6]) Herbert H. Hyman, Op. Cit., PP. 109-111.

([7]) Ibid, PP. 111-113.

2- زيادة المشاركة السياسية: أظهرت احدى الدراسات أن عملية الحراك الاجتماعي على مستوى التعليم ايضا، قد ساهم في زيادة المشاركة السياسية لهؤلاء الذين تقدموا في تعليمهم[1].

ثالثا: تأثير الحراك الاجتماعي في التنشئة الاجتماعية السياسية في الكويت.

1- الحراك الاجتماعي في الكويت: تضاعف في الكويت عدد سكان خمس مرات بين الأعوام 1957- 1975 كما تضاعف دخل الدولة بين الأعوام 1955- 1965, وقد قاد هذا الحراك السكاني والاقتصادي الضخم في الكويت إلى زيادة انتشار التعليم والخدمات الصحية[2]. كما تُظهر بعض الدراسات إلى أن هناك هجرة متزايدة من القرى والبادية نحو المدن في الكويت، كما في دول خليجية وعربية أخرى[3]. كما كانت هناك هجرة من دول عربية واجنبية إلى الكويت, وزاد عدد العاملين في قطاع الصناعة والتجارة والخدمات[4]. كما تغير المجتمع الكويتي من اقتصاد مغلق يعتمد على الصيد والزراعة, وبناء السفن إلى اقتصاد يعتمد على البترول والتكنولوجيا والتصنيع، وزاد الاتصال والتفاعل بين الثقافات الوافدة بعد ظهور النفط والثقافة المحلية، وتوسع التعليم والمدن والمؤسسات الحكومية والخاصة، وزاد اتصال المجتمع الكويتي بالعالم الخارجي عن طريق شبكة مواصلات برية وجوية وبحرية, وعن طريق وسائل الاتصال الجماهيري, ولا بد أن تكون لهذه المتغيرات بأكملها مجتمعة تأثير في البناء الاجتماعي بصورة عامة[5], والتنشئة الاجتماعية السياسية بصورة خاصة كما سنرى ادناه.

2- تأثير الحراك الاجتماعي في التنشئة الاجتماعية السياسية: أثر الحراك الاجتماعي في الكويت في جوانب عدة يُذكر منها ما يلي:

أ- تأثيره في الشخصية. فقد ادى الحراك الاجتماعي الاقتصادي في الكويت في هجرة من البادية إلى المدينة[6] مما أسهم هذا النوع من الحراك في تغير الشخصية الكويتية بجعلها

([1]) Jesse F. Marquette, "Social Change & Political Mobilization in the United States: 1870-1960", The American Political Science Review, Vol. LXVIII, September, 1974, P. 1074.

([2]) د. محمد الرميحي، الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص 35.

([3]) ثريا التركي، وهدى رزيق، مصدر سبق ذكره، ص 83.

([4]) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 41-43، 132.

([5]) المصدر السابق، ص 19، 37- 38، 52-55.

([6]) د. محمد الرميحي، الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص 22.

أكثر حضرية بواسطة التوجه نحو زيادة احترام القانون الوضعي، وحقوق المرأة، وتقبل التفاعل الاجتماعي، ونمو التسامح الاجتماعي[1]. ولكن من ناحية أخرى تشير بعض الدراسات إلى أنه غالبا ما يرافق التطور الحضاري السريع نوع من الفشل (أو بالأحرى صعوبة)، في قدرة الناس سلوكيا ونفسيا واجتماعيا على التوافق معه، وعدم التكيف مع التطورات الجديدة التكنولوجية المعقدة والمتغيرة باستمرار[2]. فالتغيرات المادية الكبيرة في الكويت "أصابت الذات الاجتماعية بحالة من اللاتوازن والاضطراب بين الانجذاب القوي للأطر التقليدية القبلية في شبكة العلاقات القرابية والسياسية، وبين الأخذ بأسباب المدنية المادية في أوجه حياته المستترة"[3]. ويمكن أن يقود مثل هذا التناقض القيمي والمعياري إلى زيادة الشعور بالاغتراب والعزلة، وسيطرة المصالح الفردية[4].

ب- التأثير في وظيفة الأسرة. ويُعتقد أن الحراك الاقتصادي الاجتماعي في الكويت، كما هو الحال في باقي دول الخليج العربية، أثر في وظيفة هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية كوظيفة الأسرة على سبيل المثال. فالحراك الاقتصادي الاجتماعي جعل الزوجة العاملة في أحيان كثيرة تستعين بالمربيات أو الخادمات الأجنبيات أو دور الحضانة أو "مؤسسات الرعاية النهارية"[5]. مما أضعف من دور الوالدين في التنشئة، ومشاركة أفراد وهيئات أخرى قد تحمل قيماً تختلف عن التي تحملها الأسرة مما يسبب إرباكا للنشئ بقدر تلقيه أنماط أو أساليب متناقضة.

ت- التأثير في القيم الاجتماعية السياسية. وعلى صعيد القيم الاجتماعية السياسية توصلت دراسة كويتية إلى أن التغيرات الاقتصادية الاجتماعية التي شهدها المجتمع الكويتي لم تمنع من استمرار التفرقة بين الجنسين؛ وذلك لصالح الذكر[6]. ولكن مع ذلك زاد الحراك الاقتصادي من خروج المرأة في الكويت إلى العمل، ومكن بعضهن من الاستقلال الاقتصادي[7] الذي قد يقود إلى مشاركة اجتماعية سياسية نسائية أكبر. ولكن الحراك أثر في اتجاه المزيد من النمط الاستهلاكي أكثر من تأثيره في مجال المشاركة السياسية. بل على العكس ترى أحدى الدراسات هناك تراجع في قيمة المشاركة السياسية بالرغم من الحراك الاقتصادي

([1]) د. قيس النوري، آفاق الشخصية المنوالية، آفاق عربية، العدد (17)، تموز (يوليو)، 1992، ص 89.

([2]) ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 15, وأنظر كذلك: أحمد شحاذة محمد الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص 91.

([3]) باقر سلمان النجار، "المرأة في الخليج العربي في وداع قرن وإطلالة آخر"، مصدر سبق ذكره، ص 85.

([4]) د. قيس النوري، مصدر سبق ذكره، ص 89, وأنظر كذلك: أحمد شحاذة محمد الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص 91.

([5]) جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 49.

([6]) علي الطراح، التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة في المجتمع الكويتي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2)، صيف 2000، ص71.

([7]) جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 38، 40، 44.

الاجتماعي في الكويت، وبالرغم من توسع مشاركة المرأة في الأعمال المختلفة[1].

ث- التأثير في الأنساق الاجتماعية. ويؤدي الحراك الاجتماعي في أغلب الأحيان إلى حصول تغيير في الأنساق الاجتماعية. وعلى صعيد الكويت وباقي مجتمعات الخليج العربية تشهد هذه المجتمعات تحولا من القبيلة إلى الدولة، أي ظهور القوة المنظمة بدلا من القوى التقليدية (غير المنظمة). ويعتمد الضبط الاجتماعي هنا على القانون والإدراك الحقوقي المنظم بدلا من العرف والتقليد[2]. ويُعتقد أن شكل الدولة في الكويت قد تغير على أثر الحراك الاقتصادي الاجتماعي بعد ظهور النفط، من الشكل القبلي التقليدي إلى شكل آخر، "ويمكن وصفها بأنها ينطبق عليها أنموذج الدولة العشائرية الريعية – النفطية، حيث يتعايش في إطار الدولة تكوينات قبلية، وعلاقات عشائرية (سابقة للرأسمالية)، مع علاقات رأسمالية مستحدثة مرتبطة بتكوين فئة التجار والنشاطات الجديدة من راس المال الأجنبي"[3].

ج- التأثير في الوعي والنشاط السياسي. أثر الحراك الاقتصادي في دول الخليج العربية في زيادة انتشار التعليم والصحة، ونشوء مصالح جديدة، والذي أثر بدوره في التنشئة الاجتماعية السياسية في هذه المنطقة[4]. فقد ساعد انتشار التعليم الحديث، وانخفاض نسبة الأمية إلى زيادة الوعي والنشاط الاجتماعي والسياسي[5]. ففي الستينات من القرن العشرين نشأت النقابات العمالية والطلابية 1964. كما نشطت بعض التنظيمات السياسية كفرع حركة القوميين العرب، والتقدميون الديمقراطيون في العمل السياسي التي أخذت تطالب بالاستقلال السياسي للكويت. كما أدى الحراك الاقتصادي والاجتماعي في الكويت إلى بروز التيارات الإسلامية[6]. ويُعتقد أن ظهور النفط ساعد في زيادة الحركات السياسية في الكويت[7]. ويظهر أن للحراك الاقتصادي والاجتماعي تأثير أيضا في المشاركة السياسية، فنتيجة للحراك الاقتصادي الاجتماعي في الكويت وانتشار التربية والثقافة[8] طالب التجار الكويتيون في بداية الأمر بأجراء إصلاحات سياسية في نظام الحكم، بواسطة عريضة تقدموا بها إلى (الشيخ أحمد الجابر) في العام 1938، مطالبين بتكوين مجلس تشريعي. مما اضطر الشيخ إلى الاستجابة

([1]) هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 53.

([2]) د. محمد الرميحي، الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص 5- 6.

([3]) جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 38.

([4]) د. محمد الرميحي، الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، مصدر سبق ذكره، ص 38.

([5]) المصدر السابق، ص 18- 19.

([6]) المصدر نفسه، ص 36- 37, وأنظر كذلك: أحمد شحاذة محمد الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص89.

([7]) جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 124.

([8]) المصدر نفسه، ص 121، 133.

لمطالبهم في وجود هيأة تشريعية منتخبة رغم عدم نجاح التجربة[1]. أي أن الحراك الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الكويت جعلت من بعض هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية في الكويت تنشئ أعضائها نحو المطالبة بالمشاركة السياسية.

ح- تطور النظام السياسي الكويتي. أسهم المستوى العالي في الحركة الثقافية والتغيرات التكنولوجية إلى تطور النظام السياسي الكويتي بشكل يسمح للمثقفين بتحمل المسؤولية والأشراف على العديد من الإدارات. كما انتقلت الكويت من نظام عشائري صرف إلى نظام يقوم على قاعدة النظام الدستوري في العام 1962. والذي يُعدّ أساس الدولة القانوني[2].

خ- الصراع الاجتماعي السياسي. كما أدى الحراك الاقتصادي في الكويت في نواحي عدة إلى حراك طبقي. ولكن كرس الحراك الاقتصادي في الكويت تحالف طبقة التجار والبرجوازية المتوسطة والصغيرة مع الأسرة الحاكمة التي أصبحت تسيطر على الاقتصاد والسياسة. كما قاد الحراك الاجتماعي إلى تحييد طبقة العلماء من قبل النظام السياسي مع وجود معارضة ضعيفة من قبل الفئة الوسطى التي تطلعت نحو الإصلاح والتغيير. وإنشاء ثقافة وطنية وقومية. ومواجهة الاستعمار والصهيونية. أما طبقة العمال فقد اتجهت في بعض الحقبات الزمنية من تاريخ الكويت نحو إقامة الجمعيات والتنظيمات السرية والعلنية ذات الطابع الاجتماعي والسياسي، وشاركت في الحركات الإصلاحية، والأحداث السياسية، واتخذت مواقف معارضة تجاه سياسة السلطات الحاكمة، والوجود الأجنبي في المنطقة، واستغلال الشركات الأجنبية، وطالبت في الاضطرابات والمظاهرات التي قادتها أو شاركت فيها بإجراء الإصلاحات، وتحسين الأوضاع المعيشية للعمال[3].

د- الرضا عن النظام السياسي والولاء له. ارتباطا بالفقرة السابقة، يُعتقد من جهة أخرى؛ بأن الحراك الاجتماعي الذي يتمثل بما تحققه الدولة الكويتية من مشاريع عمرانية، وما تقدمه من ضمان اجتماعي، ودعم كبير لقطاع الخدمات للمجتمع هو الذي يجعل من المواطنين لا يطالبون بالمشاركة السياسية، والعكس هو الصحيح؛ وتعليل ذلك يرجع كما يُعتقد إلى أن الدولة تعتمد على النفط. وليس على دفع المواطنين للضرائب[4]؛ لذلك يرى المواطن نفسه ملزم بتقديم الولاء. وعدم الاهتمام بالمشاركة السياسية مقابل تقديم الخدمات من قبل الحكومة. وقد يكون هذا التحليل صحيحا إذا ما كان الموطن الكويتي واعياً جداً لما يحدث حوله في دول الجوار والعالم من وجود الفقر وعدم الاستقرار. وديمقراطيات في بلدان

([1]) عبد الرحمن حسين محمد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 34, وأنظر كذلك: د. أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 189.

([2]) جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 85، 119.

([3]) المصدر نفسه، ص 132- 137.

([4]) المصدر السابق، ص 208.

غنية أيضاً لا تقدم دعماً سخياً كما تقدم لهم حكومتهم خصوصاً إذا ما تم استثناء الفئات الصاعدة والطموحة في الكويت التي قد يهمها الوصول إلى السلطة أكثر ما يهمها تقديم خدمات أكثر للشعب، وكما حدث في دول أخرى. ولكن من ناحية أخرى، وفي الوقت الذي أدى الحراك الاقتصادي إلى ظهور طبقات اجتماعية سياسية معارضة للنظام السياسي؛ فأن أحدى الدراسات تشير إلى أن الحراك الاقتصادي المتمثل بزيادة الريع النفطي للنظام السياسي في الكويت وباقي دول الخليج العربية قد وسع من دائرة تسلط الدولة أو بالأحرى من "رأسمالية الدولة التابعة"، الذي يعني سيطرة الدولة على كل مرافق الحياة. مما قد يمكن السلطة من كسب رضا المواطنين طالما هي من يسيطر على كل شيء، ويقدم كل شيء[1]. فضلاً عن ذلك فلقد ذكر آنفا أن الرفاه الاقتصادي خفف كثيرا من المعارضة للنظام السياسي. وقد يستثنى كما مّر ذكره أيضا بعض الشرائح الطموح. فضلا عن ما تقدم يُعتقد أن الحراك الاقتصادي في الكويت أسهم في حياة مترفة قادت بالنتيجة إلى التجانس الاجتماعي. بالرغم من وجود تنوع طائفي سني وشيعي، وديني يضم مسلمين، ومسيحيين، وهندوس[2].

ذ- تحقيق الوحدة الوطنية. وفي الوقت الذي تشير إليه بعض الآراء بأن الحراك الاجتماعي من البادية والريف إلى المدينة في دول الخليج العربية يؤثر سلبا في العمل الوطني في المدينة نتيجة جلب المفاهيم القبلية والريفية[3] بقدر ما تكون عائقاً للوحدة الوطنية. إلا انه من جهة أخرى يُشار إلى أن الدولة قد حصلت على ولاء المواطن نتيجة تقديمها الرواتب والتسهيلات الكبيرة التي ترتبت على الحراك الاقتصادي الكبير في الكويت، كما هو الحال مع باقي دول الخليج العربية[4].

يمكن القول مما تقدم أن الحراك الاجتماعي في الكويت في مجالات تضاعف عدد السكان، وزيادة الدخل، وانتشار التعليم، والهجرة الداخلية من البادية والقرى إلى المدن، والهجرة العربية والأجنبية إلى الكويت، وتحول الاقتصاد من صيد وزراعة وتجارة، وبناء سفن إلى اقتصاد نفطي، وما رافقه من تطورات في مجالات اقتصادية أخرى، وزيادة الاتصال بالعالم الخارجي كلها عوامل أثرت في التنشئة الاجتماعية السياسية كالزيادة في التنشئة على احترام القانون والمراة، والتسامح الاجتماعي، والتعايش السلمي، وزيادة الوعي، والنشاط السياسي كقيام مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، والمطالبة بإنشاء مجالس

([1]) د. خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مصدر سبق ذكره، ص 153، وقارن مع: هيفاء أحمد محمد يونس، مصدر سبق ذكره، ص 73.

([2]) جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 133- 137.

([3]) د. محمد الرميحي، الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص 22.

([4]) أحمد شحاذة محمد الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص 105.

تشريعية، والولاء للدولة المركزية مع وجود آراء تعتقد بأن الحراك الاقتصادي نحو مجتمع الرفاهية عزز من نمط وممارسات الاستهلاك، والاكتفاء أحياناً بما تقدمه الدولة من خدمات، وتسهيلات كبيرة أكثر من تعزيزه الاهتمام بالسياسة وزيادة المشاركة السياسية، من ناحية أخرى حصل صراع في أهداف هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية بين الهيئات التي تترأسها قوى يطلق عليها أحياناً ب "التقليدية"، التي لا زالت متأثرة في القيم القبلية والدينية والقوى التي يطلق عليها ب (الليبرالية) المتأثرة في الأفكار الغربية والحداثة مما قد يعرض المجتمع إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم هو: أن الحراك الاقتصادي في الكويت عزز في الغالب نحو التنشئة على القبول بالواقع الراهن، وإنجازات النظام السياسي، والولاء له مما قاد إلى الاستقرار الاجتماعي السياسي، وبعد أن تم دراسة الحراك الاجتماعي بقي أن نتوقف لدى دراسة تأثير البيئة الدولية.

المطلب الرابع

تأثير متغير البيئة المحيطة الإقليمية والدولية

أولا- تعريف البيئة المحيطة الإقليمية والدولية.

تحاط المجتمعات السياسية كمجتمعات بمجتمعات سياسية أخرى قسم منها لها ثقافة مشابهة لها، وقسم آخر يختلف عنها. أن عملية الاتصال بين المجتمعات السياسية المختلفة ثقافيا تحدث عملية تأثير وتأثر متبادلة فيما بينها بطرق مختلفة خصوصا مع تقدم التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة التي جعلت من العالم قرية صغيرة. وتعرف (البيئة الدولية)، على أنها تلك البيئة التي تقع خارج محيط المجتمع، أي خارج الحدود السياسية للدولة، والتي لها تأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية في الفرد، والمجتمع والنظام السياسي[1]، ذلك أن أي نظام سياسي ليس مفصولا عن محيطه الإقليمي والدولي، ويتأثر فيهما سلبا وإيجابا، ومن هنا يرى أي نظام نفسه مضطرا للتفاعل مع هذا المحيط الإقليمي والدولي، لان حركة التاريخ، ولا سيما في العصر الحديث قد جعلت من التأثير والتأثر أكثر ظهورا بعد الإنجازات الهائلة في وسائل التعامل الجماهيرية ابتداءا من حركة الاتصالات وانتهاءا بأحدث التقنيات الالكترونية التي ألغت العزلة، وجعلت الكرة الأرضية قرية صغيرة[2]

وعلى صعيد المجتمعات العربية تأثرت بالبيئة المحيطة الإقليمية والدولية التي يُعتقد أنها بدأت في التاريخ المعاصر مع بداية الصراع العربي الإسرائيلي. فقد طالب اليهود مراجعة

---

(1) اقتبست الفكرة العامة من: جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 148.
(2) سعد محسن مطر المولى، مصدر سبق ذكره، ص 1.

مناهج المدارس العربية وإزالة كل ما يؤدي إلى تنشئة الكراهية ضدهم، وتعكير مسيرة السلام والمصالحة ابتداءً من السلام المصري الإسرائيلي مرورا بالسلام الفلسطيني الإسرائيلي [1]، واتفاقيات مدريد [2]. ويُعتقد، أن بعض الحكومات العلمانية في العالم الإسلامي قامت بمحاولة تعديل المناهج الدراسية استجابة لتأثير البيئة الدولية [3]. إذ يعتقد: "أن الدول الغازية زرعت مؤسسات تعمل على تنشئة يريدها الغرب" [4]. ويُعتقد أيضا:

"ازدادت مطالب الدول الغربية حدة وصراحة بتغيير المناهج، والتلويح بالاتهام بالمروق في وجه الدول التي تأبى التغيير. لقد أصبح جليا أن قضية المناهج لم تعد شأنا داخليا ترتبه الحكومات متى وكيف شاءت، وتهمله أو تؤجله متى فترت، وإنما أصبحت شأنا عالميا في ظل ثقافة العولمة ويفعل أدواتها، وأصبحت في منطقتنا العربية والإسلامية قضية ذات أبعاد ثقافية واقتصادية وسياسية بل وربما عسكرية إن لزم الأمر...لم تعد مسألة تغيير المناهج التعليمية وفق الجداول المطلوبة شأنا داخليا بل أصبح إدارة عالمية وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط" [5].

يفهم مما تقدم أن المجتمعات السياسيات، بما فيها العربية، محاطة بمجتمعات سياسية مجاورة لها وأخرى بعيدة جغرافيا عنها. نتج وينتج عنها علاقة تأثير وتأثر متبادلة فيما بينها كما في تأثيرها في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية. مثل قيام بعض الحكومات في العالم الإسلامي بمحاولة تعديل محتويات مناهج التنشئة الاجتماعية السياسية المدرسية استجابة لتأثير البيئة المحيطة الدولية. وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: وسائل وأدوات البيئة المحيطة الإقليمية والدولية.

تلجأ المجتمعات السياسية المحيطة إلى وسائل غير مباشرة ومباشرة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة لها من وراء التأثير في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية في المجتمعات الأخرى. ومن بين هذه الوسائل يُذكر ما يلي:

1- الوسائل غير المباشرة: تعتبر الوسائل غير المباشرة من بين الوسائل التي تلجأ إليها المجتمعات السياسية المحيطة، ويمكن أنجاز هذه الوسائل عن طريق بعض الأدوات أو الهيئات، يُذكر منها ما يلي:

---

[1] محمد بن عبد الله الدويش، "هل لمناهجنا صلة بالتطرف والإرهاب؟"، البيان، العدد (173)، مارس/أبريل (آذار/نيسان)، 2002، ص 30- 31. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، ونماذج عن التطرف المزعوم انه منكور في المناهج الدينية كما ترى البيئة الدولية، والرد عليها، راجع: المصدر نفسه، ص 31- 39.

[2] محمد أحمد منصور، "مناهج التعليم وخطيئة التبديل"، البيان، العدد (173)، مصدر سبق ذكره، ص 40.

[3] محمد بن عبد الله الدويش، مصدر سبق ذكره، ص 31- 39.

[4] سعيد التل، مصدر سبق ذكره، ص 163.

[5] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: محمد أحمد منصور، مصدر سبق ذكره، ص 40.

أ- المدارس الدينية والبعثات التبشيرية: يُذكر أن من بين أدوات تحقيق التنشئة غير المباشرة فتح مدارس الإرساليات التبشيرية (التنصيرية) [1]. كما تلجأ البيئة الدولية إلى إرسال البعثات والحملات التبشيرية إلى المجتمعات العربية والإسلامية [2]. يفهم مما تقدم أن البيئة المحيطة الدولية تلجأ إلى المدارس الدينية والبعثات التبشيرية كوسيلة للتأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية.

ب- خريجي المدارس الأجنبية: يُشار إلى أن الدراسة في المجتمعات الأجنبية من بين الأدوات التي تستطيع من خلالها البيئة الدولية، بشكل غير مباشر، تحقيق بعض أهدافها في التأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية في المجتمعات الأخرى، فقد وجدت أحدى الدراسات العربية بأن عينة البحث من الطلبة تعرضت لعوامل التحديث الجديدة من خلال الدراسة في الجامعات الأجنبية، وتعلم اللغات الأجنبية، ومشاهدة برامج التلفاز الأجنبية، والتعامل مع المنتجات الأجنبية الغربية من مأكل وملبس [3]. وينجح أحيانا هذا التأثير، فقد رافق الحملة الأمريكية التي اتهمت فيه المناهج المدرسية العربية بالتنشئة على الإرهاب تأييدا ممن درسوا في الغرب (المستغربين) من أبناء المجتمعات العربية والإسلامية [4]. ويُعتقد أنه من خلال تلقي العديد من القادة السياسيين تعليمهم في مدارس أجنبية، يمكن أن يتأثر هؤلاء القادة بالسلوك الاجتماعي والسياسي للدول التي درسوا فيها ومحاولة تطبيقه في دولهم[(5)]. ولكن يبدو من الناحية الفعلية ان العامل الخارجي المتمثل بالدول الاستعمارية في أفريقيا، على سبيل المثال، لم تسمح للنخبة المتأثرة بقيمها الاجتماعية والسياسية من شغل مناصب سياسية رفيعة أثناء مدة الاحتلال. كما ولم تسمح لهذه النخب ان تطبق القيم الغربية، التي تأثروا بها، في بلادهم[(6)].

---

[1] د. سعد الشدوخي، "مناهجنا آخر الحصون: حاجتنا إلى مناهج إسلامية"، البيان، العدد (173)، مصدر سبق ذكره، ص 23.

[2] محمد بن عبد الله الدويش، "مصدر سبق ذكره، ص 30. كذلك أنظر: محمد أحمد منصور، مصدر سبق ذكره، ص 40.

[3] د. أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 124. وحول تأثير المدارس الأجنبية على التنشئة الاجتماعية السياسية، راجع أيضا: د. سعد الشدوخي، مصدر سبق ذكره، ص 48.

[4] محمد بن عبد الله الدويش، مصدر سبق ذكره، ص 23. حول تأييد دعاة العلمنة في العالم العربي من خريجي الغرب لتغيير المناهج في الدول العربية، كذلك أنظر:
كمال حبيب، "مناهج التعليم الديني في العالم الإسلامي"، البيان، العدد (173)، مصدر سبق ذكره، ص 48؛
د. محمد عثمان نجاتي، "التعرض لتأثير المدنية الحديثة وتسامح الآباء: بحث حضاري مقارن لاتجاهات الشباب في خمس بلاد عربية"، في لويس كامل مليكه (محرر)، مصدر سبق ذكره، ص 529- 530. كذلك أنظر: د. رشاد محمد العليمي، مصدر سبق ذكره، ص 728- 730.

(5) د. مهى عبد اللطيف حسن الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة واثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 19-20.

(6) بتروسلي، العالم الثالث، ترجمة حسام الخطيب، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1968، ص 67 نقلا عن: د. مهى عبد اللطيف حسن الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ص 19-20.

يتضح مما تقدم، أن البيئة المحيطة الدولية تلجأ إلى استخدام المدارس الأجنبية، التي يُدرَس فيها الطلبة من المجتمعات العربية، كوسيلة للتأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية.

ت- وسائل الاتصال الجماهيري: تلجأ البيئة الدولية إلى استخدام وسائل الاتصال الجماهيري الأجنبية (خصوصا عبر الأقمار الصناعية في الوقت الحاضر) لغرض التأثير في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية في المجتمعات المقصودة. فهي تحاول عن طريق تقنيات الاتصال أن تسوغ أفكارها وثقافتها [1]. فقد وجدت إحدى الدراسات في مصر بأن نسبة 30.8٪ من حجم العينة المستطلعة اراءهم، قد تأثرت آراءهم السياسية وانتماءاتهم الحزبية نتيجة لسماعهم الإذاعات الأجنبية [2]. وفي هذا الصدد قيل: "إن العولمة الثقافية وعبر وسائل الإعلام وشبكات المعلومات مثل (الانترنيت) [3] وسواها أضحت تمارس نوعا من التحكم والضبط لسلوك الأفراد والمجتمعات.." [4]. ومن بين ما تلجأ البيئة الدولية إليه مهاجمة معتقدات الخصم، فقد روجت وسائل الاتصال الجماهيري الأجنبية لما قامت به المؤسسات الحكومية الأمريكية من اتهام المناهج التعليمية في المجتمعات العربية والإسلامية بالتنشئة على العنف ضد الغرب، وأن تفجير برجي التجارة في (نيويورك)، في 11 أيلول 2001، كان نتيجة لمثل هذه النوع من التنشئة [5]. وقد ساهمت وسائل الاتصال الجماهير بذلك إلى تكوين صورة سلبية عن التنشئة الدينية الإسلامية بحيث تجعل الناشئة العربية تشكك في معتقداتها [6]. وفي هذا الصدد يقول (سعيد التل):...فمنذ اللحظة الأولى التي فرضت الدول المستعمرة سيطرتها على أقطار الوطن العربي عملت، وبكل الوسائل الممكنة على التشكيك بعقيدتها وفكرها وثقافتها وتراثها، وعلى تجاهل مؤسساتها والتقليل من قيمة مثلها وقيمها، والسخرية من عاداتها وتقاليدها. ولقد عملت هذه الدول المستعمرة في الوقت نفسه على نقل ثقافتها وفكرها وتقاليدها وعادتها ومؤسساتها إلى بلادنا. فانتشرت ثقافتها وتقاليدها وعاداتها، فعلى سبيل المثال، صارت لغة المستعمرين بالنسبة لفئة من الناس لغة ثانية بجانب اللغة العربية..." [7].

---

[1] د. حسن عبد الله العايد، أثر العولمة في الثقافة العربية، الأردن، دار النهضة العربية، 2004، ص 66، 96، ص 99. كذلك أنظر: عليان عبد الله سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 9.

[2] د. إسماعيل علي سعد، علم السياسة، مصدر سبق ذكره، ص 344.

[3] لمزيد من التفاصيل حول الانترنيت وتاريخ نشأته والأهداف المرجوة منه، راجع: عبد الملك ردمان الدناني، الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنيت، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص 41.

[4] د. حسن عبد الله العايد، مصدر سبق ذكره، 2004، ص 99.

[5] محمد بن عبد الله الدويش، مصدر سبق ذكره، ص 30. كذلك أنظر: محمد أحمد منصور، مصدر سبق ذكره، ص 30، 40.

[6] د. حسن عبد الله العايد، مصدر سبق ذكره، ص 94.

[7] سعيد التل، مصدر سبق ذكره، ص 161.

ويقول المفكر السياسي الإسلامي (جمال الدين الأفغاني) أن البيئة الدولية ومن أجل التمهيد لغزو الدول العربية والإسلامية تلجأ إلى التنشئة بقبول حكم قوى أجنبية عن طريق أسلوب الدعاية والتضليل، كالقول بأنها جاءت محررة أو لحماية الأقليات... [1]. أي النية هي الغزو والاحتلال ولكن تحت شعارات رنانة داعية إلى حقوق الإنسان والتعددية السياسية... [2].

يتضح مما تقدم أن البيئة المحيطة الإقليمية والدولية تلجأ إلى استخدام وسائل الاتصال الجماهيري كوسيلة للتأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية لصالحها. كما في استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية. (كالانترنيت). في التنشئة على أفكار العولمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. واتهام التنشئة العربية والإسلامية بتخريج جيل إرهابي. والتشكيك بالثقافة العربية عموماً. والتقليل من أهميتها والسخرية منها. واتباع أساليب الدعاية والتضليل من أجل السيطرة والاحتلال والاستغلال للبيئة العربية.

ث- تأسيس الأحزاب السياسية. كما شجعت الدول الاستعمارية على نشوء أحزاب سياسية قائمة على أساس ولاءات فرعية أثرت سلبا على الوحدة الوطنية. كما وسمحت بإنشاء أحزاب سياسية رافضة لأسس التعددية الاجتماعية[3] اما في أمريكا اللاتينية فلم تسمح الثقافة السياسية للاستعمارين الإسباني والبرتغالي على تأسيس أحزاب سياسية، حيث فرض حكم عسكري[4]. من هنا يبدو، أنه ليس بالإمكان، دائما، اعتبار العامل الخارجي كعامل إيجابي في التنشئة الاجتماعية السياسية.

ج- استقطاب القوى المؤثرة في المجتمع: تشير أحدى الدراسات إلى أن البيئة الدولية تلجأ إلى استقطاب أبناء الطبقات المؤثرة في المجتمع [5]. فقد قامت بعض الحكومات الموالية للبيئة الدولية الغربية في الدول العربية والإسلامية بمحاولة تعديل المناهج الشرعية استجابة لتأثير البيئة الدولية، كما ترى دراسة عربية أخرى [6]. فضلا عن ما تقدم. تقوم البيئة الدولية، بتنشئة مضادة لهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الوطنية غير الرسمية المناقضة لتنشئة القيم الغربية المدعومة من قبل الجهات الرسمية [7]، وبعض الجهات غير الرسمية مثل بعض رجال

---

[1] ولمزيد من التفاصيل، راجع: د. جهاد صادق نقي، مصدر سبق ذكره، ص 225، 231- 255.

[2] د. حسن عبد الله العايد، مصدر سبق ذكره، ص 145. ولمزيد من التفاصيل حول استخدام الدعاية والتضليل في احتلال الشعوب، كما في حالة احتلال العراق في 2003، راجع: رعد حافظ سالم، أزمة عولمة النموذج الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 51- 62.

[3] د. محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم في أفريقيا، طرابلس، دار مكتبة الفكر، ص 35. نقلا عن: د. مهى عبد اللطيف حسن الحديثي، "معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث"، مصدر سبق ذكره ص 198.

[4] المصدر نفسه، ص 199.

[5] د. سعد الشدوخي، مصدر سبق ذكره، ص 23.

[6] محمد بن عبد الله الدويش، مصدر سبق ذكره، ص 30- 31. كذلك أنظر: عبد الملك ردمان الدناني، مصدر سبق ذكره، ص 67.

[7] عبد الملك ردمان الدناني، مصدر سبق ذكره، ص 68.

الدين المسلمين الموالين لها في البلد الواحد نفسه [1]. بالإضافة إلى ذلك، تشير دراسة عربية أخرى، إلى أن البيئة الدولية استطاعت عن طريق الحكومات الموالية لها أن تؤثر على البرامج التعليمة والدينية. فقد قُررت، على سبيل المثال، مادة اللغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية، كتعليمها في الصف الأول في الأردن، ومصر...والسماح لطغيان البرامج الأمريكية في وسائل الاتصال الجماهيري كالتلفاز، والسماح باللبس الأمريكي [2]، والسماح باعتماد الجامعات العربية على مصادر أجنبية مختلفة [3]. وتوصلت دراسة أخرى إلى أن بعض الحكومات العربية والإسلامية تلجأ إلى التأثير على المؤسسات الدينية الوطنية بطرق شتى منها حث بعض رجال الدين على الدخول في مؤتمرات حوار الأديان [4] الذي تنظمه البيئة الدولية. وفي هذا الصدد قيل:

"فقد شطرت نظم التعليم إلى شقين: تعليم ديني وتعليم أسموه تعليما مدنيا، مع احتواء الأخير على بعض المناهج الشرعية، ثم قاموا بعد ذلك بالعمل على إضعاف هذه المناهج الشرعية في هذا التعليم المدني بعدة طرق، منها: طريقة وضع المنهج، وطريقة تدريسه، وموقع حصصه في اليوم الدراسي، ومنها الحط من مدرسيه وإهمالهم، ثم قاموا بعد ذلك بتخفيض عدد ساعات هذه المناهج، وفي مرحلة لاحقة عمدوا إلى (تعديل) هذه المناهج بما يتوافق مع الاتجاهات العلمانية والعولمية. أما التعليم الديني فلم يسلم هو الآخر من التدخل من البيئة الدولية، فباسم التطوير أدخلوا فيه مناهج لبعض المواد غير الشرعية، لا لتوسيع أفق الطالب ولكن لمزاحمة مناهج المواد الشرعية، وبعد ذلك طالبوا- تخفيفا على الطالب- تخفيض حجم المواد الشرعية" [5].

يُخلص مما تقدم إلى أن البيئة المحيطة الإقليمية والدولية تلجأ إلى استقطاب أبناء الطبقات المؤثرة في المجتمعات العربية. كما في استخدامها بعض الحكومات العلمانية والأحزاب والمنظمات الاجتماعية والسياسية وبعض هيئات الدين الموالية لها في التأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية كما في استخدامها لتعديل المناهج الشرعية. وتفضيل مادة اللغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية. والسماح لطغيان البرامج الأمريكية في وسائل الاتصال الجماهيري كالتلفاز، والسماح باللبس الأمريكي، والسماح باعتماد الجامعات

---

[1] محمد بن عبد الله الدويش، مصدر سبق ذكره، ص 36- 37. حول استخدام رجال الدين المسلمين من قبل البيئة الدولية، كذلك أنظر: كمال حبيب، مصدر سبق ذكره، ص 47- 48.

[2] د. حسن عبد الله العايد، مصدر سبق ذكره، ص 152- 153.

[3] للمزيد حول هذا الموضوع، راجع: فايز محمد مصطفى الحديدي، مظاهر الاغتراب وعوامله لدى طلبة الجامعة الأردنية: دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في التربية (أصول التربية)، جامعة عين شمس, 1990، ص 64.

[4] محمد أحمد منصور، مصدر سبق ذكره، ص 40.

[5] د. سعد الشدوخي، مصدر سبق ذكره، ص 23.

العربية على مصادر أجنبية مختلفة، وتقليل من حصص الدروس الدينية.

ح- الأدوات السياسية والاقتصادية: من الوسائل غير المباشرة أيضا يُذكر الأدوات السياسية والاقتصادية. وبقدر ما يتعلق الأمر بالوسائل الاقتصادية، تشير بعض الدراسات العربية إلى أنه غالبا ما تطرح قضية تعديل المناهج عندما تكون هناك مفاوضات، مثلا، بين البيئة الدولية وبين دولة عربية أسلامية. فقد تم طرح هذه القضية في اتفاقيات السلام مع اليهود، (كما مره ذكره)، ويطالب بذلك اليهود باستمرار ضمن مشروع الشرق أوسطية. كما يتم طلب هذا التعديل في المنهاج من قبل البنك الدولي كشرط لمساعدة الدول في برامج التنمية. وطرح طلب التعديل كذلك في مباحثات الشراكة البحر متوسطية، واللجان البحثية المشتركة إلى جانب عشرات إلى مئات الندوات والمؤتمرات المختلفة المشارب والتوجهات [1]. بالإضافة إلى ما تقدم، يُعتقد أن البيئة الدولية تلجأ إلى طرح مشروع تغير أو تعديل المناهج التعليمية والدينية العربية والإسلامية عن طريق البحث العلمي فتقام من أجلها المؤسسات وتخصص لها الموازنات. كم يتم ذلك عن طريق منظمة (اليونسكو)، (منظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة)، التي أصبحت قراراتها ملزمة أحيانا في ظل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المجتمع الدولي [2]. فضلا عن ما تقدم، تشير دراسة أخرى، إلى أنه قد أنشئت منظمة الإسلام والغرب برعاية منظمة (اليونسكو)، التي ذكرت في دستورها ما يشير إلى الإلحاد والخروج من الدين من خلال تعليماتها التي تنص بأن على مؤلفي الكتب المدرسية أن لا يقدموا الدين على أنه معيار أو هدف [3]. وتلجأ البيئة الدولية أحيانا، إلى التلويح باستخدام القوة للقيام بهذا التغير، كما هددت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية [4]. بالإضافة إلى الوسائل السياسية، فإن هناك وسائل اقتصادية، قد تقف وراءها الشركات متعددة الجنسيات [5]، تشترط الجهات المانحة منها، على تعدد انتماءاتها، في بعض الأوقات، إلى أجراء تعديل في مناهج التعليم مقابل قيامها بمنح قروض ومعونات أو إسقاط بعض الديون [6]. وتعتبر اتفاقيات تحرير التجارة العالمية جزءا

---

[1] محمد أحمد منصور، مصدر سبق ذكره، ص 40.

[2] المصدر نفسه، ص 40.

[3] محمد بن عبد الله الدويش، مصدر سبق ذكره، ص 33- 34.

[4] محمد أحمد منصور، مصدر سبق ذكره ، ص 40.

[5] حول تأثير الشركات متعددة الجنسيات، كأحد أدوات البيئة الدولية، على التنشئة الاجتماعية السياسية، راجع: فايز محمد مصطفى الحديدي، مصدر سبق ذكره، ص 64.

[6] محمد أحمد منصور، مصدر سبق ذكره، ص 40. للمزيد حول هذا الموضوع، راجع: فايز محمد مصطفى الحديدي، مصدر سبق ذكره، ص 64.

من هذه الوسائل الاقتصادية [1]. كما يعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أحد أدوات التنشئة الاجتماعية السياسية للبيئة الدولية التي تتميز بسيطرة القيم الرأسمالية الغربية [2].

يُفهم مما تقدم أن البيئة المحيطة الإقليمية والدولية تلجأ إلى الأدوات السياسية في التأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية. كما في طلب البنك الدول ومنظمة (اليونسكو) تعديل المناهج العربية. ولجوء البيئة الدولية أحيانا إلى القوة أو التلويح باستخدامها للقيام بهذا التغير. وتلجأ البيئة المحيطة أيضا إلى الوسائل الاقتصادية عبر الشركات متعددة الجنسيات في التأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية كما في اشتراط الجهات المانحة منها، على تعدد انتماءاتها، في بعض الأوقات، إلى أجراء تعديل في مناهج التعليم مقابل قيامها بمنح قروض ومعونات أو إسقاط بعض الديون. وتعتبر اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والبنك الدولي. وصندوق النقد الدولي. جزءا من هذه الوسائل الاقتصادية.

يُخلص مما تقدم. أن البيئة المحيطة الإقليمية والدولية تلجأ إلى وسائل غير مباشرة مثل استخدام المدارس الدينية والبعثات التبشيرية. وخريجي المدارس الأجنبية. ووسائل الاتصال الجماهيرية. واستقطاب القوى المؤثرة في المجتمع. والأدوات السياسية والاقتصادية.

2- الوسائل المباشرة: قد يلجأ مجتمع سياسي ما إلى الاحتلال العسكري المباشر لمجتمع سياسي آخر [3]، ومن ثم يقوم بفرض التنشئة الاجتماعية السياسية التي يراها مناسبة بالقوة [4]. فالعامل الخارجي يمكن أن يؤثر بشكل مباشر من خلال الاحتلال العسكري المباشر ومحاولة فرض نظمه وقوانينه وثقافته، كما حصل على سبيل المثال في العديد من الدول الأفريقية [5] وكما حصل أيضا حينما قامت قوات الاحتلال الحليفة في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وبالتعاون مع الحكومة الألمانية التي جاءت بعد سقوط هتلر، بأعادة التنشئة في هذا البلد على قيم واتجاهات سياسية جديدة وبالشكل الذي ينسجم مع البنى السياسية الديمقراطية [6] كذلك فرضت قوات الاحتلال الحليفة بعد الحرب العالمية الثانية سياسة تجديد الهيكل المؤسسي الياباني من اجل التشجيع على اتباع سلوك ومعتقدات اكثر فردية

---

[1] محمد أحمد منصور، مصدر سبق ذكره، ص 40. ولمزيد من التفاصيل حول تجربة التغيير في مصر تحت تأثير البيئة الدولية، راجع المصدر نفسه، ص 42- 45.

[2] د. حسن عبد الله العايد، مصدر سبق ذكره، ص 113. لمزيد من التفاصيل راجع المصدر نفسه. كذلك أنظر: عاهد مسلم أبو ذويب المشاقبه، الأبعاد السياسية للتدفق الإعلامي بين الشمال والجنوب، (بلا ناشر)، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص 59.

[3] د. إسماعيل علي سعد، قضايا علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 178. كذلك أنظر: عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 49.

[4] د. حسن عبد الله العايد، مصدر سبق ذكره، ص 94.

[5] د. إسماعيل علي سعد، قضايا علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 178.

[6] Richard E. Dawson & Kenneth Prewitt, Op. Cit., P. 28.

وقد نجحت هذه السياسة إلى حد ما[1]. وما يلاحظ على تاريخ المجتمعات العربية، هو تواجد القوات الأجنبية على أراضيها، سواء ذلك من خلال اتفاقيات كما في وجود القواعد العسكرية الأمريكية في بعض مجتمعات الخليج العربية. كقاعدة السيلية في قطر، أو القدوم بناء على طلب دولة لتحرير أرضيها كما حصل في العام 1991، حينما طلبت الكويت من الولايات المتحدة الأمريكية تحريرها من الغزو العراقي، أو من مهاجمة واحتلال الدول كما حصل في احتلال العراق في العام 2003. وازداد هذا التدخل العسكري بعد تفجير مركزي التجارة العالميين في الولايات المتحدة الأمريكية في 11 ايلول/سبتمبر من العام 2001 مبررين ذلك بأن المناهج العربية هي المسؤولة عن تفريخ الإرهاب، ومن أجل مكافحة الإرهاب. وبصدد شيوع ظاهرة السيطرة المباشرة للبيئة الدولية على الدول العربية والإسلامية قيل: "انّ المجتمع الجزائري لم يكن في عزلة عما كان يجري في العالم العربي الإسلامي، ذلك باعتبار التاريخ المشترك الذي يربط من ناحية المقومات الشخصية كالدين الإسلامي أو من ناحية الخضوع للاحتلال الغربي، هذا بالإضافة إلى الخصوصيات التي يتمتع بها كل مجتمع"[2]. ومن مظاهر التنشئة الاجتماعية السياسية المباشرة التي استطاعت أن تحققها البيئة الدولية هو قيام المسئولين الغربيين بوضع الخطط للتدخل في مناهج التعليم[3]. كما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية مراقبة المدارس والمعاهد الشرعية في الباكستان ومنشوراتها ودور نشرها، وتم تسجيل بيانات كاملة عن طلابها ومدرسيها، وإخضاع المدرسين لدورات تدريبية لمتابعة البرامج الجديدة وطرد المعارضين لها[4]. وعلى صعيد مصر، يقوم مركز التطوير الذي يشرف عليه خبراء أمريكان، بمراجعة المنهج الديني الأساسي في وزارة التربية المصرية. وعندما اعترض (على إسماعيل)، أحد المشرفين في هذا المركز، على باحثة أمريكية في لجنة تطوير المناهج في مصر دعت إلى حذف آيات قرآنية وأحاديث وأحداث تاريخية فوجئ باستبعاده مع آخرين اعترضوا معه[5]. ويعتقد أن مؤسسة (كير) الأمريكية التي تشرف عليها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية هي التي تقوم بالتخطيط لمناهج في وزارة التربية والتعليم المصرية[6].

يُخلص مما تقدم، أن البيئة المحيطة الإقليمية والدولية تلجأ أحياناً إلى الاحتلال العسكري غير المباشر والمباشر لمجتمع سياسي آخر، ومن ثم تقوم بفرض التنشئة الاجتماعية السياسية التي يراها مناسبة بالقوة، كما هو الحال مع تواجد الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] Nobutaka Ike, Japanese Politics, New York, Alfred A. Knopf, Inc., 2nd ed., 1972, PP. 12-13.

[2] عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 49.
[3] د. سعد الشدوخي، مصدر سبق ذكره، ص 23.
[4] محمد بن عبد الله الدويش، مصدر سبق ذكره، ص 30.
[5] المصدر السابق، ص 32- 35.
[6] كمال حبيب، مصدر سبق ذكره، ص 49.

وحلفائها في قطر، والكويت، واحتلالها للعراق، وقيام المسئولين الغربيين بوضع الخطط للتدخل في مناهج التعليم، ومراقبة الولايات المتحدة الأمريكية للمدارس والمعاهد الشرعية في الباكستان ومنشوراتها ودور نشرها، وتسجيل بيانات كاملة عن طلابها ومدرسيها، وإخضاع المدرسين لدورات تدريبية لمتابعة البرامج الجديدة وطرد المعارضين لها، وأشراف خبراء أمريكان على مركز التطوير لمراجعة المنهج الديني الأساسي في وزارة التربية المصرية.

وما يُخلص إليه من كل ما تقدم، تلجأ البيئة المحيطة الإقليمية والدولية إلى وسائل غير مباشرة ومباشرة من أجل التأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية لصالحها.

ثالثا: تأثير متغير البيئة الإقليمية والدولية في التنشئة الاجتماعية السياسية.

تؤثر البيئة الدولية في التنشئة الاجتماعية السياسية في بعض المجالات يُذكر منها ما يلي:

1- التأثير في الشخصية: تشير بعض الدراسات إلى أن البيئة القهرية، وبيئة الاحتلال والغزو الأجنبي واحدة منها بل أشهدها خطورة، تولد مظاهر من الاضطراب النفسي والبدني والعقلي لأعضاء المجتمع الذي يقع عليه فعل الاحتلال، كالاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وجنوب لبنان في عام 1982، بشتّى ممارساته وإجراءاته. وتوصلت دراسة فلسطينية إلى أن أكثر الفئات تأثرا بالاحتلال الإسرائيلي ونتائجه السلبية على الشخصية هم الأطفال نظرا لحساسية مرحلة النمو لديهم وحاجاتهم للرعاية وفق أجواء مناسبة. ويعتبر العنف سبب رئيسي للأمراض العصابية والاجتماعية، مثل القلق [1] والخوف [2] والاكتئاب واضطرابات النوم وتبلد المشاعر والتصرفات العدوانية ضد المجتمع والارتجاف الهستيري [3]. وترى الدراسة نفسها أن الاحتلال الإسرائيلي كان هو السبب في الإحباط [4] الذي قاد ويقود إلى العنف [5] والعدوان. ويؤدي الإحباط إلى مجتمع يسمح بالعنف أو يساعد على خلقه. فالاحتلال يسبب في خلق

---

[1] القلق حسب (فرويد) هو رد فعل لحالة خطر يعود إلى الظهور كلما حدثت حالة مشابهة من ذلك النوع. للمزيد حول ذلك، راجع:
حسين عبد الله نشوان، "مظاهر الاضطراب النفسي والبدني لدى الأطفال الفلسطينيين تحت الاحتلال، بلسم، العدد (277)، تموز 1998، ص 52.

[2] الخوف هو شعور غير سار ناتج عن إدراك الفرد لخطر ما. وهو معطل لفرص التقدم والنمو، وخصوصا للطفل. للمزيد حول هذا الموضوع، راجع: المصدر نفسه، ص 53.

[3] لمزيد من التفاصيل حول أثر الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ولبنان على الشخصية، وأثر الحروب في الشخصية، راجع: المصدر نفسه، ص 48- 49. وحول تأثير الشخصية في التنشئة الاجتماعية السياسية، راجع: المطلب الثاني، من المبحث الأول، من هذا الفصل.

[4] يعرّف الإحباط بأنه شعور عميق بالقلق وخيبة الرجاء وتثبيط الهمة وفتور العزيمة والاستياء وعدم الرضا. وسببه الفشل في تحقيق الرغبات المطلوبة والآمال المرجوة والأهداف المنشودة، والصراعات النفسية والمشكلات التي أخفق الفرد في إيجاد حل لها. حول ذلك، أنظر: المصدر نفسه، ص 49.

[5] يُعرّف العنف على انه استخدام القوة المادية لإنزال الأذى بالأشخاص والممتلكات وإحداث الضرر الجسماني، والتدخل في الحرية الشخصية. ومن أسباب العنف هو القلق والإحباط، والحرمان وتحطم البنى الاجتماعية والتمييز والعدوان. حول ذلك، راجع: المصدر نفسه، ص 52.

بيئة قهرية تتميز بالحرمان، ويؤدي الحرمان بدوره إلى العنف أيضا. فالأطفال الذين نشئوا في بيئة تسيطر عليها العداوة والقيود الصارمة يميلون إلى الاتجاه العنيف والعسكري [1].

وتوصلت دراسة فلسطينية أخرى إلى أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين قد أثر سلبا على التنشئة الاجتماعية السياسية للطفل الفلسطيني بسبب تعرض الأخير لنمط تنشئة يقوم على الإرهاب مما أدت إلى تمييز شخصية الطفل الفلسطيني بالخوف وما يصاحبه من ارتعاد وإفراط في القلق والبكاء، وعدم الشعور بالأمن، وما يلحق ذلك من أعراض الثأثأة والكوابيس والأحلام المخيفة. واعرض نفسية مثل السرحان والهرب، واتجاه نحو العدوان وتأصيل الكراهية والاستعداد للقتل [2]. وتشير أحدى الدراسات العراقية إلى إن عملية الغزوات العسكرية التي تعرض لها العراق، والهدر الهائل في أموال العراق وثرواته وكنوزه، التي بدأت منذ مئات السنين، قد تمت وتتم على مرأى ومسمع العراقيين في الأجيال العديدة المتعاقبة التي لا حول لها تحت ظروف القهر والقوة الأجنبية الدخيلة والمذابح الجماعية المتواصلة. مما ترك في نفوس تلك الأجيال من العراقيين جروحا وبصمات من الحزن والألم والأسى والحسرة والقنوط والكبت المقرون بالانفعالات الشرسة والميل الخفي نحو الانتقام والثأر ومجموعة من الانفعالات النفسية العميقة الأثر التي تنغرس في اللاوعي وتنعكس في سلوك عصبي حاد الذي تتوارثه الأجيال العراقية المتعاقبة عبر عشرات بل ومئات السنين [3].

ويرى (علي زيعور) أن عدم التوازن أو الخلل في الشخصية العربية يتمثل بعدم الرضا عن الذات إزاء نفسها، وعن الذات في المجتمع، وعن المجتمع بأمام الحضارة العالمية [4]. وأن القلق الذي تعيشه الشخصية العربية عُرف بعمق وحدة مع ظاهرة الاستعمار وما تبعه ويتبعه من وعينا بالأخطار والأوضاع، تكونت فينا أواليات الدفاع، وبرزت حاجات عصابية داخل ديناميكيات الشخصية [5]. وفي اتجاه التحليل نفسه عزى جزئيا الباحث الأجنبي (بيرجر) في تحليله للشخصية العربية بأن التناقض في شخصية الفرد العربي بين المبالغة في التأكيد على الذات،

---

[1] المصدر السابق، ص 51- 52.

[2] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: عبد اللطيف عقل، يحيى جبر، واقع الطفل الفلسطيني في الأراضي المحتلة"، 1990. نقلا عن: عليان عبد الله سليمان الحولي، مصدر سبق ذكره، ص 64- 66. ولمزيد من التفاصيل حول تأثير البيئة الدولية في التنشئة الاجتماعية السياسية فيما يتعلق بالشخصية العراقية، راجع: إبراهيم العظماوي، الصدمة النفسية عن أطفال العراق جراء الحرب والعدوان، العراق، 1994. نقلا عن المصدر نفسه، ص 69- 70.

[3] د. باقر ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 340- 341.

[4] د. علي زيعور، التحليل النفسي للذات العربية: أنماطها السلوكية والأسطورية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، 1978، ص 7.

[5] للمزيد من التفاصيل حول أسباب القلق في الشخصية العربية، ، راجع: د. علي زيعور، قطاع البطولة والنرجسية في الذات العربية: المستعلي والمستكبر في التراث والتحليل النفسي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1982 ، ص 21.

وشدة الانصياع لمعايير جماعته يعود للخضوع لفترة طويلة للغزاة الأجانب [1].

فضلا عن ما تقدم، يُعتقد أن تغير المناهج الدينية من قبل البيئة الدولية يعتبر تدخل في قلب الوجود الإسلامي وفي قلب هوية الأمة، وهو ما يعد عدوانا قاسيا وخطيرا يصل إلى حد الحرب [2]. وأن اتهام المسلمين والعرب بالإرهاب، نتيجة لما يُدعى به من قيام مسلمون من أصول عربية بتفجير برجي التجارة العالمين في (نيويورك) وغيرها من التفجيرات في العالم، وأنهم نوعية بشرية مشكوك فيها وغيرها من المسميات والاتهامات السلبية والتشويهية، جعلت الشخصية العربية والإسلامية تشعر بالذنب [3]. وعلى العموم يعتبر، بالإضافة إلى ما تقدم، تأثير الثقافات غير العربية على العرب والمسلمين أحد أسباب القلق في الذات العربية [4].

ويمكن القول بناء على ما تقدم أن الاحتلال العراقي للكويت في العام 1991، والاحتلال المستمر الإسرائيلي لفلسطين ومناطق أخرى من المجتمعات العربية حتى الوقت الحاضر، وتواجد القوات الأجنبية على أراضي الجزيرة العربية على أثر احتلال العراق للكويت في العام 1991، ومن ثم تواجدها على أثر الاستعداد لاحتلال العراق في العام 2003، واحتلالها الفعلي له أثر، هو الآخر أيضا، على الشخصية العربية في مجتمعات الخليج العربية وغيرها من من المجتمعات العربية والإسلامية. ويمكن القول أيضا، أن تغير المناهج الدينية أو محاولة تغيرها، والتعرض للثقافات الأجنبية، والاتهامات التي توجه إلى العرب والمسلمين أثر كذلك على الشخصية العربية في هذه المجتمعات العربية. صحيح أن بعض المجتمعات العربية مثل مجتمعات الخليج العربية لم تشهد تواجد أجنبي مباشر على أراضيها، أو لم تشهد احتلال أجنبي، إلا ان بعد ثورة الاتصالات وقيام الفضائيات بنقل أحداث الاحتلال وما يرافقه، فإنه يمكن القول بأن دول الجوار ومنها مجتمعات الخليج العربية. على سبيل المثال، تأثرت وتتأثر مجتمعاتها السياسية بما يحدث في العراق وفلسطين والصومال وافغانستان، خصوصا مع وجود الوشائج القومية والإسلامية معها. وربما ما تشهده مجتمعات الخليج العربية، كالسعودية والكويت على سبيل المثال من أحداث عنف وقتال بين قوات الأمن وبعض الجماعات الدينية هذه الأيام قد يعتبر دليل أو مؤشر على رد فعل تجاه جرح البيئة الدولية للذات العربية الإسلامية.

---

[1] د. لويس كامل مليكه، "ابن خلدون والشخصية البدوية"، في: د. لويس كامل مليكه، مصدر سبق ذكره، ص 559.

[2] كمال حبيب، مصدر سبق ذكره، ص 49.

[3] يُشار إلى أن الشخصية الألمانية تعاني من عقدة الشعور بالذنب تجاه مجازر (الهولوكوست)، وساعدت وسائل الاتصال الجماهيري على التنشئة على الشعور بهذه العقدة. حول ذلك ولمزيد من التفاصيل، راجع: د. حسن عبد الله العايد، مصدر سبق ذكره، ص 146.

[4] د. علي زيعور، التحليل النفسي للذات العربية، مصدر سبق ذكره، ص 8.

2- التأثير في التنشئة الدينية الإسلامية: لقد تبين سلفا بأن للهيئة الدينية دورا كبيرا في التنشئة الاجتماعية السياسية في المجتمعات العربية. ولكن أخذ هذا الدور يتأثر سلباً نتيجة تأثير البيئة المحيطة الدولية. فيعتقد بأنه "بدأ تفريغ المقررات (الدراسية) من الموضوعات التي تعزز الروح الإسلامية، أما ما يوجد فهو ما يعبر عن القيم الفردية التي لا تتعارض مع أهداف العلمنة، مع حشو المناهج بمفاهيم الفكر الغربي، وما يتعلق به من مفاسد وسلبيات، وإشاعة التفسخ والانحلال. وتعبئة المؤلفات بالقيم المادية التي تربط بين حركة الإنسان، وزيادة الأفكار التي تدعو إلى الخرافة، كالتعامل مع العرافين الكهنة، ومعرفة الأبراج، والحظ" [1]. وترى الدراسة نفسها بأن الهوية الإسلامية أصبحت الأقل حضورا بعد أن كانت الأكثر حضورا [2]. وترى هذه الدراسة أن الهدف هو أيضا التنشئة على عدم الاعتراف بأية قيم غير قيم المصلحة والنفعية [3]، فالقيم الغربية تقوم على العلمانية، (على الأقل من الناحية النظرية)، وتؤكد على الإنتاج الاستهلاكي الترفي، وتصعيد الفنون والآداب للإبداع الإنساني على حساب القيم الروحية [4].

وترى دراسة أخرى أن الدول المحتلة للمجتمعات العربية، تدعوا إلى فصل الدين عن الدولة، كما يُشار إلى ما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، رغم اتجاه الحكومة الأمريكية الحالية نحو مزيدا من التطرف الديني [5]. وحاولت البيئة الدولية متمثلة بالاحتلال الفرنسي للجزائر إلغاء قانون الأحوال الشخصية الإسلامي في الزواج والطلاق والميراث [6]. بالإضافة إلى ما تقدم، أن قيام الحملات التبشيرية بتنصير المسلمين، أو محاولة فعل ذلك، أنما تعمل على أضعاف العصبية الدينية، وبالتالي أضعاف تماسك المجتمع مما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي [7].

---

[1] محمد أحمد منصور، مصدر سبق ذكره، ص 44. يعتبر الدين الإسلامي أحد الأسباب الرئيسية في حفظ اللغة العربية كأحد مقومات الهوية العربية الإسلامية، بالإضافة إلى دوره في حفظ الاستقلال السياسي، والاجتماعي، والديني، ومحاربة الغزاة أيضا. حول ذلك أنظر: أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 57- 58.

[2] المصدر نفسه، ص 44. ولمزيد من التفاصيل حول تأثير البيئة الدولية على التنشئة الدينية، راجع: المصدر نفسه 44- 45.

[3] كمال حبيب، مصدر سبق ذكره، ص 49.

[4] فايز محمد مصطفى الحديدي، مصدر سبق ذكره، ص 61.

[5] توماس فريدمان، "حدث من واشنطن: أقرأوا هذه الوقائع وأفتوني..!"، صحيفة-الرأي، العدد (12815)، 2005/9/22. ص 34.

[6] رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975، ص 58- 89. نقلا عن عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 50.

[7] وفي الوقت الذي فصلت الولايات المتحدة الأمريكية أثني عشر ألف موظف بسبب اتهامهم بالانتماء للحزب الشيوعي أو حمل أفكار شيوعية، وتمنع مساجد المسلمين من الآذان بشكل علني، وتمنع فرنسا الحجاب تحت دوافع حماية أمنها القومي وقيمها، فإن البيئة الدولية متمثلة بأمريكا وفرنسا وحلفائها تسمح لنفسيهما ولحلفائهم بتحدي القيم العربية الإسلامية! من خلال محاولة فرض قيمها وثقافتها على العرب والمسلمين. أن ما يفسر هذا التناقض هو الدافع المصلحي، وأن كان على حساب استقرار الشعوب الأخرى. حول فصل الموظفين

يتضح مما تقدم، أن البيئة المحيطة الدولية تؤثر في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية عن طريق التدخل في تغير المناهج الدراسية العربية بما يتفق مع الفكر الغربي كالتنشئة على القيم الفردية التي لا تتعارض مع أهداف العلمنة، والإنتاج الاستهلاكي الترفي، ومحاولة مسح الهوية العربية والإسلامية. كما في محاولة إلغاء قانون الأحوال الشخصية الإسلامي في الزواج والطلاق والميراث، وقيام الحملات التبشيرية بتنصير المسلمين الذي من المحتمل جداً أن يؤدي إلى أضعاف العصبية الدينية، وبالتالي أضعاف تماسك المجتمع مما يؤثر سلباً في الاستقرار الاجتماعي.

3- الصراع الثقافي: وتواصلا مع النقطة السابقة، تحاول البيئة الدولية أو من يمثلها توحيد الأنماط الثقافية في العالم من أجل اقناع المجتمعات السياسية بأن النظام الرأسمالي الليبرالي، (كنظام قيمي اقتصادي اجتماعي سياسي)، هو النظام السياسي الذي يصلح لأن يتبع في العالم، وخصوصا بعد انهيار النظام القيمي الاقتصادي الاجتماعي السياسي للمجتمعات الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية [1]. وفي هذا الصدد قيل: "وتشير بعض الدراسات إلى المجتمعات السياسية التي تمتلك الأدوات التقنية المتقدمة تحاول أن تفرض ثقافتها على المجتمعات ذات التقنية الأضعف منها. فهي تحاول عن طريق تقنيات الاتصال، مثلا، أن تسوغ أفكارها وثقافتها عن طريق شبكات الاتصال المقدمة المتمثلة بشبكة الاتصال الدولية (الانترنيت)، والبث التلفازي عبر الأقمار الصناعية [2] والكتب والمجلات والأفلام السينمائية والإذاعة والاتصال الشخصي بالغربيين أو بالأشخاص الذين تثقفوا في بلاد غربية" [3].

وتشير بعض الدراسات إلى أن البيئة الدولية تهدف إلى تنميط منظومة القيم والعادات من خلال وسائل إعلامية وإعلانية تعمل لخدمة أهداف العولمة، وتشكيل الثقافة الخاصة بالعولمة وذلك لتسهيل مهمة القبول بمنتجاتها الكونية من خلال خلق ثقافة الاستهلاك.

الأمريكان، راجع:
د. حسان محمد شفيق العاني، محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه (الفصل الأول)، كلية العلوم السياسية، 2004- 2005.

[1] عبد الملك ردمان الدناني، مصدر سبق ذكره، ص 67. كذلك أنظر: المنصف وناس، "التلفزة وتحديات التنشئة الاجتماعية"، الإذاعات العربية العدد (1)، 2000، ص 8.
د. حسن عبد الله العايد، مصدر سبق ذكره، ص 140. لقد قررت فرنسا، من أجل حماية هويتها الثقافية من الهيمنة الثقافية، أن تعرض على شاشتها المتلفزة من نسبته 60% برامج ثقافية وأفلام ومسلسلات من منشأ أوربي. للمزيد من التفاصيل حول ذلك، راجع المصدر نفسه، ص 151. كما أجاب الشعب الفرنسي بلا من خلال استفتاء على الدستور الأوربي الجديد، لأنه أعتبره انعكاسا لثقافة العولمة الرأسمالية التي لا تلائم الطبيعة الفرنسية الأقرب إلى الثقافة الاشتراكية.
[2] المصدر نفسه، ص 66، 96.
[3] د. محمد عثمان نجاتي، مصدر سبق ذكره، ص 529.

والعمل على تحويل الثقافات السائدة إلى ثقافة العولمة ودمجها في الثقافة الأمريكية [1]. كما تسعى العولمة الثقافية إلى نخر الهوية القومية الوطنية عبر الاستلاب والتهجين وفرض نسق واحد من القيم... [2]. وإلغاء الحضارات الأخرى [3].

ويؤدي تعرض الفرد في المجتمعات العربية إلى بيئة دولية تختلف عنه قيميا إلى خلق صراع ثقافي داخله. فقد جعلت البيئة الدولية، متمثلة بالتطور التقني السريع والتغير الاجتماعي، الفرد غير متكيف ومتهئ لهذا التغيير، كما خلقت هوة بين الحديث والقديم وهذا بدوره يؤثر في تنشئة الأفراد، والمجتمع ككل، لأنه سوف يؤدي إلى صراع ثقافي [4]. لذلك يُعتقد ان "الثقافة الوافدة أو المستوردة" ولدت التعقيد والإحباط وعدم التوافق بين الفرد وثقافة المحيط الذي يعيش فيه، وولدت عدم تطابق السلوك الفردي مع معطيات الثقافة المتغيرة باستمرار نتيجة التقدم الهائل لوسائل الاتصال الذي أبطل الحواجز الزمانية والمكانية وربط مختلف الأرجاء والأقطار ببعضها بحيث تحققت وحدة جغرافية بين القارات" [5]. وقيل أيضا: "القيم الوافدة التي فرضها الاستعمار او حاول فرضها، اصطدمت مع القيم الأصيلة في المجتمع..." فحصل ازدواج في القيم بين القيم المنبثقة من واقعها الاجتماعي التي عكستها في سلوكها السياسي على شكل قيم دينية وطائفية أو قبلية او عرقية، وقيم غربية وافدة من الخارج [6]. ولذا فإن أي عائق في طريق التنشئة سوف يعيق التطبيع الاجتماعي وبناء قدرة وشخصية الفرد على الاندماج الاجتماعي، وسوف تكون هناك اضطرابات نفسية وسلوكية وستولد احباطات وتوترات لدى الفرد" [7].

وعلى هذا الصعيد، وجدت دراسة أردنية، بأن المجتمع العربي، بما فيه الشباب الطلابي في المجتمع الأردني، يعيش صراع قيمي: بين قيم المجتمع التي نشأ عليها وبين القيم الغربية [8] مما

---

[1] د. حسن عبد الله العايد، مصدر سبق ذكره، ص 145- 146. كذلك أنظر: أسامة الغزالي حرب، حسن حنفي، "ملف المعلوماتية والعلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (123)، القاهرة، يناير (كانون الثاني)، 1996، ص 77- 121. نقلا عن: عبد الملك ردمان الدناني، مصدر سبق ذكره، ص 69.

[2] المصدر نفسه، ص 111.

[3] المصدر نفسه، ص 166. وتشير بعض الدراسات إلى أن أسباب التغير في معظم المجتمعات تأتي تحت تأثير عوامل خارجية أكثر من العوامل الداخلية. حول ذلك أنظر: ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 96.

[4] ميادة عبد الرحمن أحمد الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 15. كذلك أنظر: عليان عبد الله سليمان الحولي، مصدر سبق ذكره، ص 9؛ د. رشاد محمد العليمي، مصدر سبق ذكره، ص 715، 726- 731؛ د. الدسوقي عبده إبراهيم، التلفزيون والتنمية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2004.، ص 223.

[5] د. جليل وديع شكور، أمراض المجتمع، مصدر سبق ذكره، ص 27، نقلا عن: المصدر السابق، ص 16. كذلك أنظر: بلال العربي، "القيم والتغير الاجتماعي: الشباب نموذجا"، دراسات مستقبلية، العدد (6)، 2001، ص 29- 30.

[6] المصدر السابق، ص 80. كذلك أنظر: محمد عدنان محمود الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص 24.

[7] المصدر نفسه، ص 16، 80.

[8] وتشير إحدى الدراسات إلى أن من ملامح الثقافة الغربية يُذكر ضعف الوازع الديني والاتجاه نحو العلمانية، وسيطرة عامل الربح والحوافز المادية في العلاقات الاجتماعية وفي تقسيم العمل، وتعظيم قيمة العقل والحرية

سبب لهم معاناة في التكيف تتراوح بين النفور والاستهواء والإعجاب والمحاكاة، وما يصاحب ذلك من قلق وإحباط، تعزز جميعها استجاباتهم للاغتراب بمظاهر متعددة [1]. فضلا عن ما تقدم وجدت دراسة خليجية، بأن مفاهيم الانتخاب والأحزاب السياسية والمشاركة السياسية والفصل بين السلطات ونظام الترشيح، مفاهيم جديدة على مجتمعات الخليج العربية. لذلك تخشى هذه المجتمعات، التي يدل تاريخها على أن النظام القبلي السياسي هو النظام الوحيد الذي ساد وما زالت آثاره حتى الوقت الحاضر، أن مثل هذه المفاهيم القيمية الأجنبية يمكن أن تثير قضية شرعية الأنظمة الحاكمة، وبالتالي تحدث صراع قيمي في داخله بسببها [2]. وقد أشارت دراسة جزائرية أن الاحتلال الفرنسي لمدينة عنابة الجزائرية خلق تناقض في القيم بين المدينة الأوربية الحديثة وبين الأحياء الشعبية الجزائرية [3]. وترى أحدى الدراسات بأن احد مظاهر الاغتراب للشباب الجامعي هو الاستعمار والتحدي الصهيوني [4].

يُفهم مما تقدم، أن البيئة المحيطة الإقليمية والدولية تؤثر سلباً في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية من خلال محاولة فرض نوع تنشئتها. كما في محاولة فرض عولمة التنشئة على أسس النظام الرأسمالي الليبرالي كنظام قيمي اقتصادي اجتماعي سياسي. مما يُحدث صراعاً ثقافيا وحضاريا بين تنشئتها من جهة والتنشئة الاجتماعية السياسية العربية من جهة أخرى. وقد يؤدي هذا الصراع إلى خلق التعقيد والإحباط وعدم التوافق واضطرابات نفسية وسلوكية لدى الفرد العربي. نتيجة المعاناة في التكيف التي تتراوح بين النفور والاستهواء والإعجاب والمحاكاة، وإثارة قضية شرعية الأنظمة الحاكمة بين الشعب والحكومة في المجتمعات العربية.

4- زيادة الوعي السياسي: يُعتقد أن تعرض الفرد إلى البيئة الدولية، كما في الاحتلال الذي تتعرض له دولته، يزيد من وعيه السياسي. وفي هذا الخصوص، تشير نتائج أحدى الدراسات الفلسطينية إلى أن الانتفاضة الفلسطينية أحدثت وعيا سياسيا، كالوعي بالهوية والوطن الفلسطيني لدى الأطفال الفلسطينيين [5]. بمعنى أن البيئة الدولية تؤثر إيجابيا في تنشئة الفرد.

الفردية والممارسات الديمقراطية، والإنتاج الاستهلاكي الترفي، وتصعيد الفنون والآداب للإبداع الإنساني على حساب القيم الروحية، وإطلاق حرية المرأة ومشاركتها في مجالات الحياة المختلفة بشكل متطرف تتجاوز فيه الدور المناط بها كزوجة وأم وربة أسرة في معظم الأحيان. حول ذلك أنظر: فايز محمد مصطفى الحديدي، مصدر سبق ذكره، ص 61- 62. كذلك أنظر: د. عمر أحمد همشري، مصدر سبق ذكره، ص 357.

[1] المصدر نفسه، ص 161.

[2] د. أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 189.

[3] د. العياشي عنصر، "النخبة النقابية المحلية: تكوينها وتمثلاتها"، دراسات مستقبلية، العدد (5)، يوليو (تموز)، 2000، ص 112.

[4] فايز محمد مصطفى الحديدي، مصدر سبق ذكره، ص 66.

[5] عليان عبد الله سليمان الحولي، مصدر سبق ذكره، ص 68.

5- التأثير على الهوية والولاء: تشير بعض الدراسات إلى أن البيئة الدولية لها تأثير سلبي على الولاء. فقد خلصت أحدى هذه الدراسات إلى أن تغير المناهج في المجتمعات العربية، كما في مصر، على سبيل المثال، أدت إلى إذابة مفهوم الهوية. وقد قيل بصدد ذلك: "فنجد أن المقررات قلقة لا ترسخ معنى معينا للهوية..وإنما نجد الهوية داخل المقررات تتنوع وتتوزع عجيبا جدا بين هوية فرعونية في المقام الأول، وعربية في المقام الثاني، وإنسانية عالمية في المقام الثالث، وإسلامية في المقام الرابع، ثم تأتي الانتماءات الأخرى الشرق أوسطية، والبحر أوسطية، الأفريقية، والمسيحية أخيرا لتزيد من تشتت الهوية... [1]". كما توصلت دراسة أخرى، إلى أن الهدف من وراء تغيير المنهاج الديني هو إلى الترويج لفكرة الإنسان الكوني "أي الإنسان الذي لا يشعر بأي انتماء خاص لدين أو لوطن أو لعقيدة أو قضية، وحين يكون إنسان الشرق العالم الإسلامي أو الإنسان الشرق أوسطي كما يزعمون بهذه الحالة فإنه سيكون نهبا وعبدا لكل ما يطلب منه" [2].

ويُعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تغيير الطبيعة القومية والنفسية للشعوب، بما فيها الشعوب العربية الإسلامية، مثلما نجحت في المانيا واليابان [3]. وفي هذا الصدد قيل: " ويُعتقد أيضا أن العولمة الثقافية تسعى إلى نخر الهوية القومية الوطنية عبر الاستلاب والتهجين وفرض نسق واحد من القيم... [4]، وطمس كل الهويات الثقافية الأخرى لصالح هويتها" [5]. وترى الدراسة نفسها أن الهدف هو أيضا التنشئة على عدم الشعور بالهوية... وانها تهدف أساسا نحو التنشئة على قيم المصلحة والنفعية [6]. وعمليا، حاول الاحتلال الفرنسي للجزائر فرض سياسة الإدماج على الجزائريين باعتبارهم رعايا فرنسيين [7]. ويرى (سعيد التل)، بأن البيئة الدولية الغازية، متمثلة بالدول الغازية للدول العربية، استطاعت أن تؤثر على ولاء بعض المثقفين في المجتمعات العربية تجاه فكر وثقافة المجتمعات الغازية أو الأجنبية [8].

وقد وجدت أحدى الدراسات المصرية بأن سفر المواطنين المصريين إلى الخارج، كما في سفرهم إلى المجتمعات العربية النفطية، اثر سلبا في شعورهم بالولاء الوطني إلى مصر. وبالرغم من شكوى المصريين من سوء المعاملة في الخارج لكن هناك مؤشر واضح على

---

[1] محمد أحمد منصور، مصدر سبق ذكره ، ص 44.
[2] كمال حبيب، مصدر سبق ذكره، ص 48.
[3] المصدر نفسه، ص 49.
[4] د. حسن عبد الله العايد، مصدر سبق ذكره، ص 111.
[5] المصدر نفسه، ص 166.
[6] كمال حبيب، مصدر سبق ذكره، ص 49.
[7] عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 50.
[8] سعيد التل، مصدر سبق ذكره، ص 162.

استمرارهم في البحث المستميت في تجديد عقد العمل في الخارج [1].

يُفهم مما تقدم، أن البيئة المحيطة الإقليمية والدولية تؤثر سلبا في التنشئة على الولاء، كما في مساهمتها في إذابة مفهوم الولاء بسبب تدخلها في تغير المناهج في المجتمعات العربية، كما في مصر، على سبيل المثال، وأدت إلى إذابة مفهوم الهوية بين هويات متعددة فرعونية إلى عربية إلى إنسانية عالمية وإسلامية إلى الشرق أوسطية، والبحر أوسطية، والأفريقية، والمسيحية. ومحاولة العولمة الثقافية نخر الهوية القومية الوطنية عبر الاستلاب والتهجين وفرض نسق واحد من القيم، وطمس كل الهويات الثقافية الأخرى لصالح هويته، والولاء إلى البيئة الدولية.

6- التأثير في الوحدة الوطنية: يمكن القول أن للبيئة الدولية تأثيرات سلبية وايجابية على صعيد التنشئة على الوحدة الوطنية، كما يتضح من خلال ما يلي:

أ- التنشئة على التفرقة والانفصال: تلجأ البيئة الدولية إلى إذكاء تنشئة تستند على إظهار الخصوصيات والتعدديات الثقافية للقضاء على وحدة الثقافة الوطنية [2]. وتشجيع ظهور الحركات الانفصالية [3]، تطبيقا للشعار "فرق تسد" وتأكيدا على ما تقدم، يستخلص من أفكار (جمال الدين الأفغاني)، تأكيده على أن البيئة الدولية، من خلال احتلالها للشعوب، تساهم في تنشئة اجتماعية سياسية تفرق وحدة الصف الوطني بخلقها الفتن الداخلية وغيرها من الأساليب [4]. فضلا عن ما تقدم، يرى المفكر السياسي العربي الإسلامي (محمد عبده) أن العلمانية تشق وحدة صفوف المسلمين [5]. وتساهم العولمة السياسية في إثارة الفتن الطائفية والقومية والإقليمية مما يؤثر على تماسك الدول الوطنية [6]. وفي السياق نفسه، يرى (سعيد التل)، أن التمزق والتفكك والتشتت والاختلاف بين المجتمعات العربية هو أحد نتاج تأثيرات البيئة الدولية [7]. وعلى صعيد الواقع العملي، تسبب الحكم العثماني في تأكيد الروح العشائرية خصوصا في العراق، وأوجد كثير من الانقسامات الطائفية والعنصرية [8]. وسبب الاحتلال أو تواجد القوات الأجنبية في مجتمعات الخليج العربية او بالجوار منها كما في

---

[1] مجموعة باحثين، دراسات في علم الاجتماع: الهجرة النفطية والقيم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص 365- 366، 569.

[2] د. حسن عبد الله العايد، مصدر سبق ذكره، ص 100، 111، 139.

[3] سعيد التل، مصدر سبق ذكره، ص 163.

[4] ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. جهاد صادق تقي، مصدر سبق ذكره، ص 242- 255.

[5] ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: المصدر نفسه، ص 277- 283.

[6] د. قاسم حجاج، "العولمة والتنشئة السياسية"، السياسة الدولية، العدد (159)، يناير (كانون الثاني)، 2005، ص 67.

[7] سعيد التل، مصدر سبق ذكره، ص 162. كذلك أنظر: عز الدين دياب، مصدر سبق ذكره، ص 175- 176.

[8] متعب مناف، الواقع الفكري والمجتمع العربي الجديد، ط1، بلا ناشر، بلا مكان نشر، 1966، ص 81. نقلا عن: ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 78.

العراق وأفغانستان اختلافات في مواقف سكان هذه المنطقة إزاء تواجد هذه القوات. قد تطورت،أحيانا، إلى عدم ثقة، وعنف داخل هذه المنطقة ضد الأنظمة السياسية القائمة، كما في السعودية والكويت. وسبب كل ذلك ضغطا على النظام السياسي من الداخل والخارج.

يُمكن القوم مما تقدم، أن البيئة الدولية تؤثر سلبا في التنشئة على الوحدة الوطنية نتيجة دورها في التنشئة على التفرقة والانفصال، كما في إذكاءها لتنشئة تستند على إظهار الخصوصيات والتعدديات الثقافية، وتشجيع ظهور الحركات الانفصالية وخلقها الفتن الداخلية، ومساهمة العولمة السياسية في إثارة الفتن الطائفية، والقومية، والإقليمية، وتأكيد الروح العشائرية، وإثارة الفرد العربي والمسلم نتيجة احتلال بعض المجتمعات العربية والإسلامية.

ب- التجزئة بالقوة: تشير بعض الحقائق إلى دور البيئة الدولية في تجزئة الدولة الواحدة بالقوة. فقد ساهمت بريطانيا وفرنسا، على سبيل المثال، في التخطيط لتجزئة وتقسيم شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام بعد الحرب العالمية الأولى رغم وعودهما بإقامة دولة عربية موحدة مقابل دعم العرب لهم ضد العثمانيين أثناء الحرب العالمية الأولى [1]. وقسمت فرنسا المغرب العربي إلى أربعة أقطار: تونس، والجزائر والمغرب وموريتانيا، رغم أنها الدولة الوحيدة التي تحتل هذه المنطقة [2].

يُفهم مما تقدم، أن البيئة الدولية أثرت سلباً في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية من خلال دورها في التنشئة على تجزئة المجتمعات العربية بالقوة.

ت- تعزيز الوحدة الوطنية والدينية: على العكس مما تقدم، يُفترض في مناسبات أخرى أن البيئة الدولية من الممكن أن تساهم في الوحدة الوطنية والدينية. فقد وجدت دراسة أردنية بأن وجود الاحتلال الإسرائيلي إلى جوار منطقة شمال الأردن، أدى إلى شعور قوي بين أفراد عينة البحث بمفاهيم الهوية وبناء الدولة، والولاء للأرض [3]. وكان احتلال بريطانيا لمصر في العام 1982 بمثابة حافز لنهضة الشعور القومي العربي في مصر، والذي التحم مع الحركة الوطنية العربية السورية [4]. كما أدى تواجد القوات الأجنبية في العراق وأفغانستان إلى هجرة العديد من العرب والمسلمين إلى القتال في العراق، وأفغانستان انطلاقا من أسس قومية ودينية.

يتضح مما تقدم، بأنه يحصل بشكل غير مقصود أن تؤدي البيئة المحيطة الإقليمية

---

[1] د. احمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 63.

[2] المصدر نفسه، كذلك أنظر: سعيد التل، مصدر سبق ذكره، ص 153.

[3] أحمد جمال الظاهر، التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني، 1985، نقلا عن: محمود حسن إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 161- 162.

[4] احمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 58- 60.

والدولية في توحيد مشاعر الوحدة في المجتمعات العربية والإسلامية لمواجهة تحديات ومخاطر وغزو هذه البيئة.

7- التأثير في هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية: لعل من تأثيرات البيئة المحيطة الإقليمية والدولية في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي رافقت ظاهرة العولمة هو منافسة وعرقلة دور هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الوطنية كالنظام السياسي والمؤسسات الدينية. وفي هذا المجال تشير أحد الدراسات إلى أن الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات قد أخذت تتولى التسيير والتوجيه والقيادة عبر العالم، وهي بذلك قد أصبحت تنافس العديد من هيئات التنشئة الاجتماعية الأساسية الوطنية كالنظام السياسي والمؤسسة الدينية [1]. وبين تأثيراتها أيضا على هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية يُذكر العمل على اضعاف وسائل الإعلام الوطنية وتحويلها إلى أجهزة تنقل ما تقوم به قوى العولمة من أنشطة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية [2]. فسيطرت عدد من الشركات أو الدول على خدمة شبكة الاتصال الدولية يمكنها من الترويج لأفكار ومعتقدات تتقاطع مع قيم ومعتقدات هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الوطنية... [3]. وعلى صعيد تأثير العولمة على المنظمات التطوعية، توصلت دراسة مصرية إلى أن النقابات العمالية المصرية قد تراجع نشاطها السياسي في التأثير على الحكومة وأصحاب الشركات بالمقارنة على ما كانت عليه بعد ثورة يوليو (تموز) 1952 نتيجة إلى تأثير البيئة الدولية المتمثل بتطبيق اقتصاد السوق في مصر. فقد تراجعت العضوية في المنظمات الطوعية في مصر، على سبيل المثال. كما حصل تحول من المركزية إلى اللامركزية في المطالبة بحقوق العمال أو ما يطلق عليه بالمساومة الجماعية. فبعد أن كانت المطالبة بحقوق العمال تتم على مستوى كل الشركات في وقت واحد وعلى الصعيد الوطني كله أصبحت بعد تطبيق اقتصاد السوق تتم على مستوى شركة واحدة. وترى الدراسة نفسها أن دور نقابات العمال في مصر قد تضائل نتيجة التحولات الاقتصادية والسياسية الدولية، حيث تحول دور النقابات من سلاح بيد العمال يدافعون به عن مصالحهم إلى دعامة للمؤسسات المالية الدولية وأداة من أدوات تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي. وقد أدى انخفاض حجم العضوية في النقابات العمالية والضغوط الاقتصادية والتقنية إلى أعادة هيكلة نظام العمل وتحول قوي المساومة لصالح أصحاب الأعمال. وخلصت

---

[1] د. حسن عبد الله العايد، مصدر سبق ذكره، ص 137- 140، 165.

[2] المصدر نفسه، ص 146، 166. إن سيطرة الغرب على وسائل الاتصال الجماهيري مكنه أن يلعب دورا بارزا في تشكيل القناعات لدى الناس من خلال تشكيل رأي عام بخصوص حقبة ما وموضوع ما. حول ذلك، راجع: المصدر نفسه، ص 166.

[3] ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: عبد الملك ردمان الدناني، مصدر سبق ذكره، ص 69- 134.

الدراسة إلى أن هناك تراجع أيضا في دور النقابات في مصر في الدفاع عن حقوق العمال. ولم تعد العلاقة بين النقابات العمالية وأصحاب الأعمال علاقة تعاون، وأصبحت تميل نحو عدم الاعتراف بالوجود النقابي، أو نقل الاستثمارات إلى مناطق ودول أخرى ذات نفوذ عمال أقل، ومواجهة سلاح الإضراب وتحييده، والاتجاه إلى حل النقابات العمالية [1].

يُفهم مما تقدم أن البيئة المحيطة الإقليمية والدولية تؤثر في دور هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية كالنظام السياسي والمؤسسات الدينية. كما في تأثير الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات التي أخذت تنافس هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية في التنشئة المطلوبة داخل المجتمعات العربية. كما في محاولة البيئة المحيطة الإقليمية والدولية في أضعاف هيئات الاتصال الجماهيرية العربية ومحاولة تحويلها إلى أجهزة تنقل التنشئة على العولمة. والترويج لأفكار ومعتقدات تتقاطع مع قيم ومعتقدات هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية. وتأثير العولمة على الهيئات التطوعية وتجريدها من وسائل التأثير على الحكومة والشركات لصالح أعضائها.

8- التأثير في نمط التنشئة الاجتماعية السياسية: أن استخدام القوة والوسائل غير المباشرة في فرض التنشئة الاجتماعية السياسية الأجنبية أنما يعني تعريض الفرد والجماعة في المجتمعات العربية إلى نمط تنشئة تسلطية. وفي هذا الخصوص ترى أحدى الدراسات العربية بأن هدف البيئة الدولية هو التنشئة بالقوة على نمط يقتضي تسامح الفرد المسلم مع أعداءه [2]. أي أن البيئة الدولية متمثلة جزئيا بالعولمة تهدف إلى إزالة الأنماط الوطنية في التنشئة الاجتماعية السياسية، أي إلى إلغاء الآخر [3] بالقوة. وفي هذا الصدد قيل: "وتدرك أمريكا ويدرك الغرب معها أن التعليم في أوربا كان المدخل للسيطرة على الفرد وعلى الأمة، وكان أساس بناء الدولة القومية العلمانية في أوربا؛ فكرة العلاقة بين الهيمنة والتعليم في الغرب أساسية، لذا فهم يحاولون الهيمنة والسيطرة والإخضاع عبر التعليم، عبر تغيير مناهج التعليم الديني في مصر والسعودية وباكستان واليمن؛ وعبر القضاء على المدارس الدينية والجمعيات الخيرية التي تدعمها" [4]. من جانب آخر، وعلى النقيض مما تقدم. توصلت أحدى

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. سمير عبد الوهاب، "النقابات العمالية في ظل اقتصاد السوق مع التطبيق في مصر"، النهضة، العدد الأول، يناير (كانون الثاني)، 2005، ص 1- 2، 7، 10، 21، 30.

[2] كمال حبيب، مصدر سبق ذكره، ص 49.

[3] د. حسن عبد الله العايد، مصدر سبق ذكره، ص 154.

[4] كمال حبيب، مصدر سبق ذكره، ص 49.

الدراسات العربية في لبنان والعراق وسوريا والأردن إلى أن تسامح الآباء في الأسر العربية يزداد على وجه عام تبعا لزيادة تعرض هذه الأسر لتأثير المدنية الحديثة [1].

يفهم مما تقدم، أن البيئة المحيطة الإقليمية والدولية تؤثر في نمط التنشئة الاجتماعية السياسية العربية إيجابيا وسلبيا في آن واحد. كما في استخدامها النمط التسلطي في فرض تنشئتها المرغوب فيها في المجتمعات العربية، وإزالة الأنماط العربية في التنشئة الاجتماعية السياسية، وإلغاء الآخر بالقوة، والهيمنة والسيطرة والإخضاع عبر التعليم، وتغيير مناهج التعليم الديني، والقضاء على المدارس الدينية والجمعيات الخيرية التي تدعمها. ولكن يحصل أن تؤثر البيئة المحيطة الإقليمية والدولية إيجابيا في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية كما في اتباع بعض الأسر العربية نمط تنشئة تسامحي نتيجة التأثر بالمدنية الحديثة الموجودة في المجتمع الغربي.

9- التأثير في المشاركة السياسية: يمكن القول أن للبيئة الدولية تأثيرا سلبيا وايجابيا في الوقت نفسه. وفيما يلي مناقشة ذلك.

أ- تأثير البيئة المحيطة الإقليمية والدولية السلبي في المشاركة السياسية: تشير العديد من الدراسات والحقائق إلى أن البيئة الدولية ساهمت في الغالب في التنشئة على النمط التسلطي، وكانت سببا بالنتيجة في تراكم الخضوع والاستبداد. فقد ساعدت في دعم قوى محلية استبدادية، وعارضت وتعارض، بل حاربت وتحارب تجارب ديمقراطية طالما تعتقد أنها تعارض مصالحها التي هي مصالح غير مشروعة في الغالب. كما مارست القوى الأجنبية المحتلة التعذيب ضد الوطنيين المعارضين للحكم الأجنبي. وتشيع مظاهر الانتقاص من الشعوب الأخرى، وخصوصا الإسلامية والعربية في وسائل الاتصال الجماهيرية الأجنبية. كما حاولت فرض قيمها الاقتصادية، على سبيل المثال، التي تختلف عن قيم المجتمعات العربية وغيرها. وفيما يلي استعراض لمثل بعض من هذه الدراسات والحقائق. يمثل الاحتلال العسكري للعديد من المجتمعات العربية استبداد طالما لم يسمح للشعب بحكم نفسه. فقد كانت السمة المميزة للحكم العثماني، على سبيل المثال، في المجتمع العربي الإسلامي هي طابع الاستبداد وعدم المبالاة بحقوق المجتمع وحرياته، فشاعت قيم الخضوع والطاعة السلبية. فكان المجتمع العربي

---

[1] د. محمد عثمان نجاتي، مصدر سبق ذكره، ص 552. وتعرف الدراسة المدنية الحديثة بأساليب المدنية الحديثة كاستخدام وسائل التكنولوجية في التنمية الاقتصادية والتقدم الصناعي للمجتمع، والاهتمام بالوسائل الإعلامية الحديثة... وتعني الدراسة بالتسامح التحرر من التقاليد المحافظة القديمة، وقبول أساليب الحياة الغربية الحديثة فيما يتعلق بحقوق المرأة ومنحها حريتها الشخصية، وفيما يتعلق بمنح الأبناء والبنات كثيرا من الحريات الشخصية مثل حرية الاختلاط الجنسي وحرية اختيار الأصدقاء، وحرية الخروج معهم أو الذهاب معهم إلى السينما أو الاشتراك معهم في السباحة أو الرقص، وحرية اختيار المهنة... حول ذلك، راجع المصدر نفسه، ص 530.

يعيش حالة من الاستسلام السلبي، والقناعة بما قسم له، غير متسائل عن مصيره، وغير مكترث.. وفقد ثقة المواطنون بالدولة. فضلا عن ما تقدم، ساهمت البيئة الدولية في المحافظة على قوى تقليدية استبدادية طالما تضمن تحقيق مصالحها التي تتقاطع أصلا مع حكم الشعب وتحقيق مصالحه [1]. وتمارس البيئة الدولية أحيانا تسلط مزدوج، فهي تدعم الحكومات التسلطية طالما تنفذ لها مصالحها، في الوقت نفسه فإنها تقف عقبة وتتآمر على اية تجربة ديمقراطية خالصة ونقية إذ ما تضاربت مع مصالحها. فقد رفضت وعملت المجتمعات الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على إفشال ما نتجت عنه التجارب الديمقراطية في الجزائر في العام 1989 حين فاز الإسلاميين بالجولة الأولى في الانتخابات وكان من المحتمل جدا أن تفوز في الجولة الثانية، والتجربة الديمقراطية في فلسطين، في 2006 حينما وصل تنظيم حماس الإسلامي إلى السلطة عن طريق الانتخابات. كما تآمرت البيئة الدولية على فوز الإسلاميين الشيعة في السلطة في العراق في العام 2006 خوفا من تكرار التجربة الإيرانية في العراق. وقد تعرضت المجاهدة الجزائرية إلى أبشع أنواع التعذيب على يد الاحتلال الفرنسي للجزائر [2]. وانزوت وانغلقت معظم النساء الجزائريات في بيوتهن أثر الاحتلال الفرنسي للجزائر كوسيلة لرفض المحتل والتيارات التي جاءت معه [3]. وتعرض المقاومين العراقيين للاحتلال الأمريكي إلى شتى أنواع التعذيب [4] والإهانة الجسدية والنفسية، ولعل ما جرى في سجن أبي غريب، وغيرها من الفضائح بين الأعوام 2003- 2006 وفي عموم العراق، معروف لجميع العالم.

وتنتقص العديد من القنوات الإعلامية من الشعوب الأخرى مما يشير إلى عدم الاعتراف بالمساواة، وكأداة تساعد على التمهيد للتسلط على الآخرين [5]. أن جعل الشخص يشعر بالذنب والشك بنفسه أنما يسهل السيطرة عليه، وهذا ما تسمو إليه البيئة الدولية التي تمثل أعلى مراحل القيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للرأسمالية التوسعية [6]. أن مطالبة وأحيانا أجبار حكومات المجتمعات العربية بأتباع بعض القيم الغربية كقيم تحويل القطاع العام إلى خاص، ورفع الدعم الحكومي على الحاجات الأساسية يعتبر تجاوزا على حق الشعب في اتخاذ مثل هذا القرار. فقد تظاهر الشعب الأردني، في العام 1994، ضد قرار رفع الدعم

---

[1] ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 78- 79.
[2] سعدو حورية، مصدر سبق ذكره، ص 215.
[3] عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 25- 26.
[4] توماس فريدمان، مصدر سبق ذكره، ص 34.
[5] بلال العربي، مصدر سبق ذكره، ص 29.
[6] يُشار إلى أن الشخصية الألمانية تعاني من عقدة الشعور بالذنب تجاه مجازر (الهولوكوست) التي ساعدت وسائل الاتصال الجماهيري في التنشئة عليها. حول ذلك ولمزيد من التفاصيل، راجع: د. حسن عبد الله العايد، مصدر سبق ذكره، ص 146.

الحكومي عن الخبز وغيره من الحاجات الأساسية، الذي جاء استجابة لشروط صندوق النقد الدولي. بالإضافة إلى ما تقدم، وجدت دراسة مصرية بأن هجرة المواطن المصري للعمل في الدول النفطية أدت، بالرغم من مساهمته في الوعي السياسي، إلى انخفاض في مستوى مشاركته السياسية في الانتخابات وعضوية الأحزاب [1]. وبصدد التأثير السلبي للبيئة الدولية على صعيد المشاركة السياسية للمواطن العربي، قيل: "إن الإنسان العربي الذي عرف بالبذل والعطاء، ليس مسؤولا عن الهزيمة أو التخلف أو التبعية، ولكن المسؤول الأول والأخير عن ذلك إنما هو الإمبريالية العالمية وتحالفتها المحلية...التي منعت الإنسان العربي من أن يصبح مواطنا عربيا متحررا حائزا على حقوقه المدنية والسياسية والثقافية متعايشا مع العصر في إطار من خصوصية الهوية القومية..." [2].

يُفهم مما تقدم أن للبيئة المحيطة الدولية تأثيرا سلبيا في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية في مجال المشاركة السياسية. كما في مساهمتها في الغالب في التنشئة على النمط التسلطي، وتراكم ثقافة الخضوع والاستبداد. نتيجة دعمها قوى محلية استبدادية طالما تحقق مصالحها، ومحاربة التجارب الديمقراطية عندما تعارض مصالحها حتى وان كانت غير مشروعة. وتعذيب الوطنيين المعارضين للحكم الأجنبي. والنظرة الدونية للمجتمعات العربية، وفرض قيمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والاحتلال العسكري للعديد من المجتمعات العربية.

ب- تأثير البيئة المحيطة الإقليمية والدولية الايجابي في المشاركة السياسية: وفي الوقت الذي تشير بعض الدراسات والحقائق إلى الدور السلبي للبيئة الدولية في مجال المشاركة السياسية، فإن هناك دراسات ترى أن للبيئة الدولية دورا في تشجيع المشاركة السياسية في المجتمعات العربية. كما في مجتمعات الخليج العربية. ولكن في الوقت نفسه فإن هناك تحفظ وانتقاد إلى هذه الآراء الأخيرة. وفيما يلي استعراض لهذه الدراسات والانتقادات الموجهة إليها. تشير أحدى الدراسات الخليجية إلى أن للبيئة الدولية التي تمثلت بالعولمة أثر إيجابي على توجه هذه المجتمعات إلى مزيد من مشاركة المرأة في السياسة. فقد سمح، كما ترى هذه الدراسة، أولو الأمر في السعودية، ولأول مرة، بحضور عشرين سيدة جلسة عقدها مجلس الشورى في الرياض يوم 1999/10/3، وقد تابعن المداولات من الشرفة المطلة على قاعة الجلسات [3]. وانضمت

---

[1] مجموعة باحثين، دراسات في علم الاجتماع: الهجرة النفطية والقيم الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص 366، 569- 570.

[2] البوني، "في الهوية القومية العربية"، المستقبل العربي، العدد (57)، نوفمبر (تشرين الثاني)، 1983، ص 33. نقلا عن: أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 92- 93.

[3] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: أنور الياسين، مجلس الشورى السعودي، تجربة رائدة، مجلة العربي الكويتية، العدد (454)، سبتمبر (أيلول)، 1996. نقلا عن: سماه سليمان، مصدر سبق ذكره، ص

المرأة في العام 2000 إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة [1]. وحصول تغيرات لصالح مشاركة المرأة في البحرين وسلطنة عمان والكويت والإمارات وقطر في مجال التصويت والانتماء إلى جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، وأشغال الوظائف العليا في الدولة في الداخل والخارج [2]. ولكن قد يؤخذ على الدراسة أعلاه أن البيئة الدولية قد مارست ضغوطا وتهديدات ضد السعودية وغيرها من دول المنطقة من أجل أحداث تغيرات في بنية المجتمع وعاداته وتقاليده، ولم تكن نابعة من تطور تدريجي في المجتمع. بالإضافة إلى ما تقدم، يمكن القول أن التطور المفاجيء قد يعرض المجتمع إلى مزيد من الصراع القيمي الذي قد يرافقه العنف وبالتالي يقود إلى عدم الاستقرار، وهذا ما قد يكون هدف البيئة الدولية في عصر تحاول ان تسيطر فيه على منابع البترول. خصوصا أن عدم الاستقرار يضعف من الوحدة الوطنية وبالتالي يسهل من الاحتلال الأجنبي للبلد المقصود. فليس بالضرورة أن يكون هدف البيئة الدولية هو الرغبة بأن يكون للشعب في السعودية والمرأة جزء منه كلمته في الحكم وغير ذلك، خصوصا إذا ما عرفنا أن الحكم في الغرب هو للأغنياء، وأن خروج المرأة للعمل والمشاركة المحدودة جدا لها في السياسة أنما جاء نتيجة تطور اقتصادي اجتماعي سياسي تدريجي صب لصالح حكم المال وليس لصالح المرأة أو الشعب عموما. فخضوع المرأة في السعودية لصالح الرجل يقابله خضوع المرأة لصاحب رأس المال في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وباقي الدول الرأسمالية، مع حقيقة احتفاظ المرأة في السعودية وفي مجتمعات الخليج العربية بدورها الطبيعي كأم وزوجة وضمانها لنوع من الاستقرار العاطفي المستمر لها الذي فقدته نظيرتها الغربية. فالمرأة الغربية لم تفقد فقط بعض حقوقها الطبيعية الأساسية السالفة الذكر، بل أنها لم تضمن مشاركة سياسية حقيقية أو حرية حقيقية وأصبحت سلعة تخضع لقانون العرض والطلب الذي وضعه الرأسمالي الذي هو من يحكم في الحقيقة. وترى دراسة أخرى بأن تعرض معظم البلدان العربية للاحتلال الأجنبي، ومحاولة الدول الأجنبية الغازية فرض ثقافتها على الدول الخاضعة لها، كما في بعض المجتمعات العربية [3]، وفر لشعوبها فرصة المشاركة السياسية عن طريق المقاومة الوطنية المسلحة [4]. فقد ساعد الاحتلال الفرنسي للجزائر على خروج شريحة من النساء الجزائريات ومشاركتها في الدفاع عن الوطن،

13، 27.

[1] السعودية توقع اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة ، الشرق الأوسط 2000/8/23. نقلا عن: المصدر نفسه.

[2] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: المصدر نفسه، ص 13- 17.

[3] سعيد التل، مصدر سبق ذكره، ص 162.

[4] د. عبد المنعم المشاط، التربية والسياسة، مصدر سبق ذكره، ص 141- 142. كذلك أنظر: عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 25.

والتحاقها بالمدارس الأجنبية والوطنية، والمطالبة بتحرير المرأة [1]. وعلى صعيد فلسطين، ترى احدى الدراسات بأن النشاطات الفدائية تشكل سببا لزيادة نشاط الفلسطينيين في السياسة. وكان هذا النشاط نتيجة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. أي أن البيئة الدولية المتمثلة بالاحتلال كان سببا وراء أيقاض الشعور الوطني وارتفاع نسبة المشاركة عن طريق النشاطات الفدائية ضد المحتل الصهيوني [2]. يمكن القول مما تقدم أن الكفاح المسلح والدفاع عن الوطن ضد الغزاة يعتبر احدى مؤشرات المشاركة أو الانخراط في السياسة، كما يعتبر احدى مؤشرات حب الوطن والولاء له. فالمجتمعات تختلف في تجاربها. ولأن التاريخ الاجتماعي السياسي العربي تميز بالاحتلال الدوري لهذه المجتمعات، فقد كانت تجربة المشاركة السياسية في الدول العربية والإسلامية تتمثل بالدفاع عن الوطن وهو مؤشر مشاركة واضح وقوي نحو مشاركة أبناء البلد الواحد في الدفاع عن بلدهم. أي أن البيئة الدولية وفرت هذا النوع من فرص المشاركة. وفي الوقت الذي يُعتقد فيه (محمود معياري)، احد المهتمين بالثقافة السياسية في فلسطين، بأن إطلاع الفرد الفلسطيني على التجربة الديمقراطية في الأردن، و"التجربة الديمقراطية الإسرائيلية" قد أسهم في نمو بعض القيم الديمقراطية لديهم [3]، فإن (باسم الزبيدي)، احد المهتمين أيضا بالثقافة السياسية الفلسطينية أيضا، يرى أن الاحتلال الإسرائيلي أثر سلبا على المشاركة السياسية للشعب الفلسطيني بقدر ما عكس نموذجا لحكم تسلطي [4]. ودعمت دراسة فلسطينية اخرى الراي الأخير، إذا أشارت نتائجها إلى أن الاحتلال الإسرائيلي جعل الطفل الفلسطيني يعيش في أجواء الخوف والإرهاب [5]. ومن المعروف أن الحكم الاستبداد يرتكز على عاطفة الخوف، و لا حكم للشعب الذي يعيش الخوف [6].

يُفهم مما تقدم أن للبيئة المحيطة الإقليمية والدولية تأثيراً إيجابيا في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية. كما يُعتقد بأن للعولمة أثر على توجه المجتمعات العربية إلى مزيد من مشاركة المرأة في السياسة. كما في حضور جلسات مجلس الشورى السعودي، وانضمام المرأة إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. وزيادة مشاركة المرأة في البحرين وسلطنة عمان والكويت والإمارات وقطر في مجال التصويت والانتماء إلى جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، وأشغال الوظائف العليا في الدولة في الداخل والخارج. ولكن قد

---

[1] عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 25- 26.

[2] Yasumas Kurdoa and Alice A. Kuroda, op.cit., p. 51- 63.

[3] د. محمود معياري، الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية، مصدر سبق ذكره، ص 31- 32.

[4] للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: باسم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 25- 29.

[5] عليان عبد الله سليمان الحولي، مصدر سبق ذكره، ص 64.

[6] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. عبد الرضا الطعان، مصدر سبق ذكره، ص 377- 378.

يؤخذ على الرأي أعلاه أن البيئة الدولية قد مارست ضغوطا وتهديدات ضد المجتمعات العربية من أجل أحداث تغيرات في بنية المجتمع وعاداته وتقاليده، وأن التطور المفاجيء قد يعرض المجتمع إلى مزيد من الصراع القيمي الذي قد يرافقه العنف وبالتالي يقود إلى عدم الاستقرار والاحتلال الأجنبي. كما ساهمت البيئة المحيطة الإقليمية والدولية في زيادة المشاركة السياسية للمجتمعات العربية عن طريق المقاومة الوطنية المسلحة لاحتلال البيئة المحيطة الإقليمية والدولية.

10- التأثير في الشرعية: تشير بعض الدراسات إلى أنه كلما زاد اعتماد النظم السياسية في شرعيتها على دعم البيئة الدولية اضعف ذلك من شرعيتها في الداخل [1]. لقد سبب الاعتماد على البيئة الدولية ممثلة بالقوات الأجنبية في حماية وضمان أمن مجتمعات الخليج العربية. على سبيل المثال. إلى معارضة داخلية قد تتصاعد في المستقبل وبما يشكل تهديدا للنظم السياسية القائمة فيه، إذا استمرت فيه، وبالتالي أخذت بعض هذه النظم، كالنظام السياسي السعودي، يتراجع عنه ولو بشكل تدريجي وبطيء [2]. وتشير احدى الدراسات إلى ان الدولة السعودية لم تنشأ في ظل حماية أجنبية، وشرعيتها غير قائمة (على الأقل حتى الحرب العالمية الأولى) على الدعم الخارجي والتقديمات النابعة منه بل على العكس من ذلك، فإن الدولة السعودية قامت بالأساس في وجه القوى الخارجية بدءا بالدولة العثمانية نفسها وانتهاء بمختلف القوى الغربية. لذا فإن شرعيتها تقوم على ما تقدمه لمواطنيها بقدر ما تقوم على مزيج من الوطنية والأصولية الدينية [3]. ولكن، كما تشير الدراسة أعلاه، استعانت الدولة السعودية، في مرحلة لاحقة، بالبيئة الدولية متمثلا بسلاح الجو البريطاني في القضاء على معارضة سياسية داخلية متمثلة بالمقاتلين الوهابين، وكما فعل ذلك بعض أمراء مجتمعات الخليج العربية في ضرب حركات سياسية ودينية شعبية داخلية معارضة مما أضعف شرعيته. فضلا عن ما تقدم. اعتمدت الدولة السعودية على شركات النفط الأجنبية والعمال الأجانب في استخراج النفط، وقبول، ولو لفترة من الزمن، بوجود قاعدة عسكرية أمريكية في الظهران. لقد أجج اعتماد النظام السياسي السعودي على البيئة الدولية، كما مره ذكره، معارضة داخلية كما في انتفاضة مكة المعروفة في الأسابيع الأخيرة من السنة 1979 ضد النظام

---

[1] د. غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية، مصدر سبق ذكره، ص 106- 107.

[2] نزار إسماعيل الحيالي، "إيران والسعودية تناغم مواقف ام تبادل ادوار، محطات استراتيجية، العدد (59)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص 8. نقلا عن: عبد العزيز مهدي مكي الراوي، سياسة إيران الخارجية للمدة من 1979- 2003، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد, 2005، ص 117.

[3] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية، مصدر سبق ذكره، ص 104- 105.

السياسي الحاكم. وتعلل الدراسة نفسها أسباب ذلك إلى تحول شرعية النظام السياسي السعودي من شرعية داخلية قائمة على دولة الفتح والدين والإصلاح الوهابي والعصبية والأصالة إلى شرعية تستند على تقديم الخدمات الاجتماعية والتبعية الثقافية الراهنة، أو الدعم الخارجي المتمثل بالعون المالي البريطاني (سابقا) وغيره من أنواع الدعم. وفي هذا الصدد قيل: " تتبدل عناصر قوة أي دولة عربية بمجرد انخراطها في النظام الدولي. إذ تتضاءل عناصر التعبئة الشعبية والقدرة الذاتية والشرعية الأصولية لمصلحة نوع جديد من القوة مستمد من دعم القوة الخارجية لأي كيان جديد يأخذ بعين الاعتبار مصالحها ويقبل بهيمنتها على النظام الدولي. وهذا الدعم الخارجي للكيان سيصبح أساسيا بالنظر إلى احتمالات انفجار أزمة هوية عميقة في النظام الجديد" [1]. وتشير الدراسة نفسها إلى أن البيئة الدولية تغلغلت في ثنايا أجهزة دول أخرى مثل البحرين والكويت، والأردن والمغرب، إلى درجة أنها ساهمت في خلق الإدارة المحلية الحديثة برمتها. وخلصت الدراسة إلى أن اعتماد الأنظمة السياسية، بما فيها الأنظمة السياسية السابق ذكرها، بالإضافة إلى البحرين، وسلطنة عمان، على دعم البيئة الدولية، كما في دعم بريطانيا لهما في بداية تأسيسها يؤدي إلى اضعاف قاعدتها الشرعية لأنها تظهرها، لمواطنيها، وكأنها قائمة على الدعم الخارجي ومستمرة بفضله [2].

يُفهم مما تقدم أن البيئة المحيطة الإقليمية والدولية تؤثر سلبا في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية في مجال تناقص شرعية النظم السياسية العربية، بسبب اعتماد الأخيرة في شرعيتها على دعم تلك البيئة، كما في الاستعانة بها في الدعم المالي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتخلص من المعارضة الداخلية، مما جعل تلك الأنظمة تبدو في نظر مجتمعاتها وكأنها قائمة على الدعم الخارجي ومستمرة بفضله.

11- التأثير في الاستقرار الاجتماعي السياسي: تفترض هذه الدراسة، بناء على ما تقدم، أن البيئة الدولية أثرت سلبا على الاستقرار الاجتماعي السياسي في بعض المجتمعات العربية، وبضمنها مجتمعات الخليج العربية التي جرى احتلالها او التدخل في سياستها الداخلية، كما في الطلب أو الأشراف الخارجي على تغير المناهج الدراسية والدينية. ولكن لماذا تذهب هذه الدراسة إلى هذا الرأي؟ من المعروف أن الوظيفة الأساسية للتنشئة الاجتماعية السياسية هي المحافظة على النظام القيمي الاجتماعي السياسي السائد، ونعتقد ان هيئات التنشئة في دول هذه المنطقة استطاعت أن تحقق هذه الوظيفة وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي

---

[1] المصدر السابق، ص 106- 107.
[2] المصدر السابق، ص 104- 105.

السياسي [1] لولا تدخل البيئة الدولية. تطالب البيئة الدولية، ونتيجة لاختلاف نظامها القيمي، من مجتمعات الخليج العربية بأجراء تغيرات تراها تتماشى مع تحقيق استقرارها هي مما خلق ويخلق تعارض أو صراع قيمي يؤثر على عملية التنشئة الاجتماعية السياسية. وقد ادى مثل هذا التعارض إلى ظهور الحركات المسلحة في هذه المجتمعات العربية. وخصوصا في السعودية والكويت [2] التي تهاجم مصالح الدول الأجنبية كرمز للتحدي للقيمي ومهاجمة النظام السياسي القائم بسبب استجابته لطلبات البيئة الدولية التي تتعارض مع قيم المجتمع وثوابته.

يتضح مما تقدم، أن البيئة الدولية تؤثر سلبا في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية في مجال الاستقرار الاجتماعي السياسي، بسبب الاحتلال لبعض المجتمعات العربية والتدخل في السياسة الداخلية للبعض الآخر، كما في الطلب أو الأشراف الخارجي على تغير المناهج الدراسية والدينية. مما أخل ذلك بالوظيفة الأساسية للتنشئة الاجتماعية السياسية العربية التي تتمثل أساساً بالمحافظة على النظام القيمي الاجتماعي السياسي السائد، وخلق صراعاً قيمياً بين القيم الأصيلة والقيم الوافدة أثر في التنشئة الاجتماعية السياسية، إلى درجة عرض فيها الاستقرار إلى الخطر كما في ظهور الحركات المسلحة في المجتمعات العربية ضد مصالح البيئة الدولية، وبعض رموز النظم السياسية العربية بسبب استجابتها لطلبات البيئة المحيطة الدولية التي تتعارض أصلا مع قيم المجتمع وثوابته.

12- التأثير في الثقافة السياسية: مما تقدم يظهر أن البيئة الدولية اثرت سلبا على الثقافة السياسية في المجتمعات العربية رغم ظهور دراسات ترى عكس ذلك. وفيما يلي مناقشة ذلك. لقد تبين من أحدى الدراسات العربية في الأردن، على صعيد مقياس التوجه نحو الذات، بأن المبحوثين من خريجي الولايات المتحدة الأمريكية، واوربا الغربية واستراليا والاتحاد السوفيتي السابق واوربا الشرقية يؤيدون اهمية مشاركة أساتذة الجامعات في العمل السياسي في رفع مستوى ذلك العمل بنسبة أكبر بالمقارنة مع المبحوثين من خريجي المجتمعات العربية

---

[1] لقد استطاعت الأنظمة السياسية في دول الخليج العربية أن تؤدي الوظيفة الأساسية لأي نظام سياسي في العالم والمتمثل بالمحافظة على النظام وديمومته واستقراره، فالاختلاف في الأنظمة هو في التخصص والتميز وتوزيع الأدوار أو الوظائف. ويقول أرسطو في هذا المجال ليس المهم شكل النظام السياسي بل المهم أن يحكم طبقا للقانون ولصالح الشعب. نرى أن التنشئة الاجتماعية السياسية في هذا البلدان وطبيعة حكم أنظمتها ساعدت على تحقيق الاستقرار السياسي لولا البيئة الدولية في بعض الحالات.

[2] لقد قامت الجماعات الدينية المسلحة بتفجير الخبر في السعودية في العام 1993، كما تصاعدت هذه الهجمات في الأعوام 2005 و 2006 ضد المؤسسات الأمنية في السعودية. وظهرت مصادمات أيضا بين هذه الجماعات وقوات الأمن في الكويت. وعلى المستوى نفسه حدث ذلك في اليمن والأردن في الأعوام التي أعقبت احتلال العراق في العام 2003. ويعتقد أن لتأثير دعم البيئة الدولية كما تظهر في لاحتلال الإسرائيلي في فلسطين أثر كبيرا على أعطاء هذه الحركات المسلحة مبررا لمزيد من العمليات العسكرية، مما قاد إلى التنشئة على العنف، وبالنتيجة ساهم في عدم الاستقرار السياسي في هذه المجتمعات السياسية.

والإسلامية. وعللت الدراسة ذلك بأن للبيئة الدولية التي عاش فيها المبحوثين دورا في التأثير على ثقافتهم السياسية نحو الرغبة في المشاركة السياسية وتشكيل النقابات لأعضاء هيئة التدريس. فترى الدراسة أن خريجي المجتمعات الغربية والولايات المتحدة أكثر ميلا في المشاركة السياسية، من نظرائهم خريجي الدول الاشتراكية والعربية والإسلامية. بالمقابل فإن خريجي الدول الاشتراكية أكثر ميلا (81,1٪) لتشكيل نقابات لأعضاء هيئة التدريس بالمقارنة مع خريجي الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا(68,8٪)، و خريجي الدول العربية والإسلامية (50٪) [1]. واظهرت الدراسة. على صعيد التوجه نحو الآخرين والتركيبة الحكومية. بأن فئة خريجي الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية واستراليا أكثر حماسا للبعد القومي (65,4٪) كاسلوب من أساليب التعبير في حب الأردن مقارنة مع فئة خريجي الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية (41,9٪)، وخريجي المجتمعات العربية والإسلامية (33,3٪) [2]. وتعلل الدراسة ذلك إلى نضج فكرة القومية عند المجتمعات التي عاشوا بها، ولو لفترة وجيزة، فالمجتمعات المتطورة تسعى إلى التخلص من الانتماءات التقليدية الضيقة القائمة على أساس العرق والأصل واللون وتسعى إلى بناء هوية مشتركة. فضلا عن ما تقدم. أظهرت الدراسة أن موافقة خريجي أمريكا وأوربا الغربية واستراليا على أن قانون الصوت الواحد قد قضى على البعد العشائري في الانتخابات شكلت نسبة (24,1٪) وهي نسبة أعلى من نسبة نظرائهم (31,1٪) من خريجي الاتحاد السوفيت وأوربا الشرقية، وأعلى من نسبة نظرائهم (00,0٪) من خريجي المجتمعات العربية والإسلامية [3]. وترى دراسة أخرى بأن من بين ملامح الثقافة الغربية هو التشجيع عل الحرية الفردية والممارسات الديمقراطية [4].

لكن في الوقت الذي ترى الدراسة أعلاه أن البيئة الدولية ساهمت في نمط تنشئة يؤدي إلى تكوين ثقافة سياسية قومية وديمقراطية فإنه يستخلص من أفكار المفكر السياسي الإسلامي، (جمال الدين الأفغاني)، أن البيئة الدولية، من خلال احتلالها للشعوب، تساهم في التنشئة على نمط ثقافة سياسية تسلطية، وذلك بأبعادها الوطنيين من السكان الأصليين في حكم بلدهم، كما جرى في مصر والهند [5]. ويقول (سعيد التل) في هذا الصدد: "أن المؤسسات التي زرعها المحتل والأنظمة التي طبقها لم تعالج قضايا الإنسان العربي ولا مشاكل المجتمع العربي بصورة حاسمة. وعجزها عن المعالجة كان بسبب أنها لم تكن تتلاءم مع نسيج الثقافة العربية ولا مع نمط وأسلوب التفكير العربي، حتى أن بعضها لم يتلاءم مع المثل والقيم والتقاليد

---

[1] بلال خلف العمري، مصدر سبق ذكره، ص 90.
[2] المصدر نفسه، ص 91. ,
[3] المصدر السابق، ص 91- 92.
[4] فايز محمد مصطفى الحديدي، مصدر سبق ذكره، ص 61.
[5] ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. جهاد صادق تقي، مصدر سبق ذكره، ص 242- 255.

العربية"[1]. وترى دراسة أخرى أن البيئة الدولية متمثلة بالغزو الأجنبي تحاول تدمير ثقافة الشعوب وفرض ثقافتها كالقيم العلمانية[2] وتدمير كل من يختلف معها.

يُفهم مما تقدم، أن البيئة المحيطة الدولية المتمثلة في أوربا الغربية وأوربا الشرقية (سابقا) قد أثرت إيجابيا وسلبيا في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية في مجال الثقافة السياسية، كما في اتجاه من درس في ضمن هذه البيئة نحو المشاركة السياسية والولاء القومي والحرية الفردية أكثر من نظرائهم خريجي المجتمعات العربية والإسلامية. ولكن يُعتقد في الوقت نفسه بأن البيئة الدولية، من خلال احتلالها للشعوب، تساهم في التنشئة على نمط ثقافة سياسية تسلطية، وذلك بأبعادها الوطنيين من السكان الأصليين في حكم بلدهم، وعدم نجاح تطبيق نماذج الأنظمة السياسية الغربية لعدم ملاءمتها مع تراث المجتمعات العربية، ومحاولتها تدمير ثقافة الشعوب وفرض ثقافتها كالقيم العلمانية وتدمير كل من يختلف معها.

يُخلص من كل ما تقدم، في هذا المطلب، أن للبيئة المحيطة الإقليمية والدولية تأثيراً إيجابيا وسلبيا في آن واحد في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية في مجالات عديدة كما في تأثيرها في الشخصية العربية، والتنشئة الدينية الإسلامية، والصراع الثقافي، والوعي السياسي، والهوية والولاء، والوحدة الوطنية والقومية، وهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأخرى، ونمط التنشئة الاجتماعية السياسية، والمشاركة السياسية، والشرعية، والاستقرار الاجتماعي السياسي، والثقافة السياسية.

وما يُخلص إليه من كل ما تقدم، في هذا الفصل، أن للعوامل البيئية، كما في الوضع الاقتصادي الاجتماعي، والبيئة المحيطة الإقليمية والدولية، تأثير في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية. فقد تبين أيضا أن لمهنة الفرد ومصدر دخله، ونمط السكن ومساحته وامتلاك الوسائل والمدعمات الاقتصادية، والتسهيلات الثقافية والترفيهية ومستويات المعيشة، في المجتمعات العربية من المحتمل جداً أن يؤثر في تنشئته الاجتماعية السياسية، كما في تأثيره في شخصية الفرد العربي، والصراع الاجتماعي السياسي، والقيم الاجتماعية السياسية، ونمط التنشئة الاجتماعية السياسية، والمشاركة السياسية، والولاء السياسي، ونمط الثقافة السياسية. وتبين أن الوضع الاقتصادي الاجتماعي المرتفع ليس العامل الحاسم وراء توفر أجواء الديمقراطية والتنشئة السوية من عدمها وذلك لوجود تنشئة غير سوية وتسلطية في المجتمعات العربية الفقيرة والغنية على حد سواء. وتبين لنا أيضا أن عامل الوضع الاقتصادي الاجتماعي لا يُعد العامل الحاسم في التأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية. فضلا عن ما

---

[1] سعيد الفل، مصدر سبق ذكره، ص 156، 163.
[2] ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 79.

تقدم، ظهر لنا أن للبيئة المحيطة الإقليمية والدولية تأثيراً إيجابيا وسلبيا في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية في مجالات عديدة كما في تأثيرها في الشخصية العربية، والتنشئة الدينية الإسلامية، والصراع الثقافي، والوعي السياسي، والهوية والولاء، والوحدة الوطنية والقومية، وهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأخرى، ونمط التنشئة الاجتماعية السياسية، والمشاركة السياسية، والشرعية، والاستقرار الاجتماعي السياسي، والثقافة السياسية.

ومن كل ما تقدم يمكن القول: بالرغم من الدور البارز لهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأساسية والثانوية وتأثير العوامل الذاتية في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية إلا ان عملية التنشئة الاجتماعية السياسية تتأثر أيضا بعوامل بيئية مثل الوضع الاقتصادي الاجتماعي، والوسط الاجتماعي الجغرافي، والحراك الاجتماعي، والبيئة الدولية.

وطالما تبين مما تقدم بأنه لا تنفرد هيئة واحدة أو عامل واحد في التأثير على التنشئة الاجتماعية السياسية، فمن الذي ينفرد بهذا التأثير؟ وهل هناك نمط معين مشترك تستند إليه، بشكل عام، هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية وهي تؤدي وظائفها؟ هذا ما سيحاول معرفته من خلال الفصل القادم.